



تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

تأليف

مركز إيضاد للدراسات والاستشارات

إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية

تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية مطبقة على منطقة الرياض

إعداد

مركز إيفاد للدراسات والاستشارات

١٤٢١هـ - ٢٠١٠م

مؤسسة الملك خالد الخيرية ، ١٤٣١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

٢

مركز أيفاد للدراسات والاستشارات
تصنيفا الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية
/ مركز أيفاد للدراسات والاستشارات - الرياض ، ١٤٣١ هـ
١٦٩ ص : ١٧٢٤ سم

ردمك: ٠٠٨-٩٠١٥٢-٦٠٣-٩٧٨
١. الجمعيات الخيرية - تنظيم وإدارة - السعودية أ - العنوان
ديوي ٠٤٨ ، ٦٥٨ ١٧٩٥ / ١٤٣١

رقم الإيداع : ١٧٩٥ / ١٤٣١
ردمك: ٠٠٨-٩٠١٥٢-٦٠٣-٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه الدراسة مدعومة بالكامل من قبل

مؤسسة الملك خالد الخيرية

تقديم

تأتي هذه الدراسة المعنية بتصنيف الجمعيات الخيرية لسد فراغ قائم في العمل الخيري والمتمثل في «عدم وجود معايير محددة لتصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية». وغياب هذه المعايير أثر بشكل كبير على كفاءة الجمعيات الخيرية في أداء خدماتها وشموليتها، ومن ثم في القدرة على تقويم أدائها الفعلي وتقييمها. حيث أن الوضع القائم لواقع الجمعيات في ظل عدم وجود تصنيف يتم العمل به يجعل الأسس التي تقوم عليها الجمعيات في تقديم خدماتها وأنشطتها غير منطقية لا من الناحية العلمية ولا كذلك التطبيقية، لأنها غير مصنفة أو محددة وبالتالي ليس هناك ما يؤكد الحاجة لها، فقد يكون هناك جمعية تبذل الجهد في ممارسة نشاط تؤديه جمعية سواها بكفاءة أعلى في نفس المنطقة، ونظراً لغياب التصنيف فقد يحدث تداخل بين تلك الجمعيات مما يجعل القائمين عليها وكذلك المستفيدين منها في حيرة. وإشكالية التداخل وعدم وجود تصنيف محدد لأنشطة وخدمات الجمعيات أصبحا من القضايا المستمرة إثارتهما ومناقشتها بين القائمين على العمل الخيري وبين المستفيدين منه على حد سواء. مما يجعل هناك حاجة ماسة لدراسة الوضع القائم والوصول لتصنيفات ومعايير تساعد على تقنين عمل الجمعيات الخيرية.

ويدون شك فإن وجود معايير ومحددات لتصنيف الجمعيات الخيرية سيساعد متخذ القرار من حيث التقييم وتقديم الدعم المستحق لكل جمعية وكذلك على استمرارية الدعم المقدم لها من جهة، كما أنها من جهة أخرى ستساعد المستفيد في تحديد الجمعية التي تخدم حاجته الفعلية وتلبي متطلباته، كما أنها ستساعد القائمين على تلك الجمعيات في التركيز على الخدمات التي يتم تقديمها وعلى تحديد مواردهم ورسم أهدافهم فيما هو متاح لهم من إمكانيات.

الدراسة تعد إضافة حقيقية للعمل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، وتأتي في إطار جهود مؤسسة الملك خالد الخيرية ممثلة في إدارة الدراسات والأبحاث فيها لتطوير العمل الخيري والعمل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

مدير إدارة الدراسات والأبحاث

بمؤسسة الملك خالد الخيرية

أ.د. سامي بن عبد العزيز الداغ

فهرس الموضوعات

الباب الأول

الفصل الأول

١٥	موضوع الدراسة
١٧	مشكلة الدراسة
١٧	أهمية الدراسة
١٩	أهداف الدراسة

الفصل الثاني

٢١	السياق التاريخي لنشأة وتطور الجمعيات الخيرية
٢٢	مقدمة
٢٥	أولا . تطور مسارات الرعاية الاجتماعية
٢٧	أ . مرحلة الرعاية القبلية
٢٧	ب . مرحلة الإحسان
٢٧	ج . مرحلة المنظمات التطوعية
٢٧	د . مرحلة دولة الرعاية الاجتماعية
٢٨	هـ . مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية
٢٨	الرعاية الاجتماعية وأيديولوجيا الوفرة
٣٠	أ . الاهتمام الحكومي بالأعمال الاجتماعية
٣٢	ب . نمو العمل الخيري الأهلي
٣٤	ثانيا . الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية من فردية العمل إلى التنظيم المقتن
٣٥	أ . مرحلة ما قبل نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية
٣٦	ب . مرحلة نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية
٤٠	التطور في الخدمات
٤٠	أ . مجال رعاية الأطفال
٤٠	ب . مجال التدريب والتأهيل
٤١	ج . المجال الصحي

٤١	د . المجال الثقافي.....
٤١	هـ . مجال رعاية المعاقين.....
٤١	و . مجال الخدمات العامة.....
٤٢	ز . مجال مساعدة الأسر.....
٤٢	ث . مجال الدعوة والإرشاد.....
٤٢	خ . مجال الإغاثة.....
٤٢	تطور أشكال مسميات المنظمات الخيرية.....
٤٢	أ . الجمعيات الخيرية.....
٤٣	ب . المؤسسة الخيرية الخاصة.....
٤٣	ج . المؤسسة أو الجمعية ذات النفع العام.....
٤٣	د . اللجان الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية.....
٤٣	هـ . الجمعيات التعاونية.....
٤٥	و . التطور في أساليب الدعم المالي.....
٤٥	١ . وجوه التبرع.....
٤٥	٢ . الإعانات الحكومية.....
٤٧	التطور في نوعية الفئات المستفيدة.....

الفصل الثالث

٥١	رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية.....
٥٤	أولاً : اللائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية.....
٦٠	ثانياً : التوجه الاستراتيجي وأهداف الجمعيات الخيرية.....
٦٥	ثالثاً : الأنظمة المهنية في الجمعيات الخيرية.....
٦٨	رابعاً : القوى البشرية والتدريب في الجمعيات الخيرية.....
٧١	خامساً : التنسيق والتخطيط بين الجمعيات الخيرية.....
٧٥	سادساً : الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية.....
٧٩	سابعاً : التطوع في الجمعيات الخيرية.....
٨٠	١ . مفهوم التطوع.....
٨١	٢ . أهمية التطوع.....

٨٢	٢ . معوقات الإقبال على التطوع.....
٨٤	٤ . مقترحات لتطوير وتفعيل التطوع.....

الفصل الرابع

٨٧	المعايير المقترحة لتصنيف الجمعيات الخيرية.....
٨٩	معايير تصنيف الجمعيات الخيرية.....
٨٩	فئات التصنيف.....
٩٠	معايير التصنيف.....
٩١	مبررات اختيار معايير التصنيف.....

الباب الثاني

الفصل الأول

١٠٥	الإجراءات المنهجية.....
١٠٧	منهج الدراسة.....
١٠٧	مجتمع الدراسة.....
١٠٨	أدوات الدراسة.....
١٠٨	إجراءات الصدق.....
١٠٨	إجراءات جمع البيانات.....
١٠٩	محددات الدراسة.....
١٠٩	أسلوب تحليل البيانات.....

الفصل الثاني

١١١	عرض نتائج الدراسة وتفسيرها.....
١٤٤	المراجع العربية.....
١٥١	المراجع الأجنبية.....
١٥٢	الملحق.....
١٦٧	الكشاف العام.....

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
٢٩	يبيّن التطور في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية	(١)
٩٨	أوزان المعايير	(٢)
١١٣	ترتيب الجمعيات الخيرية	(٣)
١١٥	ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة	(٤)
١١٥	ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية	(٥)
١١٦	ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية	(٦)
١١٨	توزيع الجمعيات حسب الفئات	(٧)
١١٩	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار رأسمال الجمعية	(٨)
١٢٠	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار أصول الجمعية	(٩)
١٢١	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصادر تمويل الجمعية	(١٠)
١٢٠	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصادر التبرع	(١١)
١٢٣	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية	(١٢)
١٢٤	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عائدات الاستثمار	(١٣)
١٢٥	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار	(١٤)
١٢٦	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصروفات الجمعية	(١٥)
١٢٧	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأموال الإدارية	(١٦)
١٢٨	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عمر الجمعية	(١٧)
١٢٩	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد فروع الجمعية	(١٨)
١٣٠	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد الموظفين في الجمعية	(١٩)
١٣١	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار تأهيل الموظفين	(٢٠)
١٣٢	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد المستفيدين من الجمعية	(٢١)
١٣٣	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار الفئات المخدومة	(٢٢)

- ١٢٤..... (٢٣) توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نوع الأنشطة والبرامج
- ١٢٥..... (٢٤) توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مدى تحقيق الأهداف المعلنة
- ١٢٦..... (٢٥) توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة
- ١٢٧..... (٢٦) توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة
- ١٢٨..... (٢٧) توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(١)	توزيع الجمعيات حسب الفئات	١١٨
(٢)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار رأسمال الجمعية	١١٩
(٣)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار أصول الجمعية	١٢٠
(٤)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصادر تمويل الجمعية	١٢١
(٥)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصادر التبرع	١٢٢
(٦)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية	١٢٣
(٧)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عائدات الاستثمار	١٢٤
(٨)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار	١٢٥
(٩)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مصروفات الجمعية	١٢٦
(١٠)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية	١٢٧
(١١)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عمر الجمعية	١٢٨
(١٢)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد فروع الجمعية	١٢٩
(١٣)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد الموظفين في الجمعية	١٣٠
(١٤)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار تأهيل الموظفين	١٣١
(١٥)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار عدد المستفيدين من الجمعية	١٣٢
(١٦)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار الفئات المخدومة	١٣٣
(١٧)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نوع الأنشطة والبرامج	١٣٤
(١٨)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مدى تحقيق الأهداف المعلنة	١٣٥
(١٩)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة	١٣٦
(٢٠)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة	١٣٧
(٢١)	توزيع الجمعيات حسب درجات معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة	١٣٨

الباب الأول

الفصل الأول

- موضوع الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة

موضوع الدراسة:

يلقى العمل التطوعي والخيري اهتماماً واسعاً في المملكة العربية السعودية منذ فترات طويلة، فقد كانت التعاليم الدينية والدوافع الإنسانية تجاه عمل الخير ومساعدة الآخرين أحد الأسباب التي دفعت الكثيرين لممارسة الأنشطة التطوعية والخيرية (عجوبة، ١٩٩٠: ٨-٩).

وقد ساهمت الأنشطة الخيرية من خلال الجمعيات الخيرية المختلفة في أن تشكل أحد روافد الرعاية الاجتماعية في المجتمع السعودي، حيث أن السياسات التنموية التي تبنتها المملكة كانت تركز على أن لا يكون المواطن مستهدفاً ببرامج وخدمات التنمية الاجتماعية وحسب، بل له الحق في أن يسهم في تحقيق تلك الأهداف التنموية من خلال عمله ونشاطه. وبالتالي كان هناك تشجيع دائم لإنشاء الجمعيات الخيرية، التي يتم تشكيلها من قبل المواطنين وتهدف لتقديم أنشطة متعددة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية ولفئات هي بدورها مختلفة، ويكون دورها مكملاً لدور الحكومة الرسمي في تقديم برامج الرعاية والتنمية.

لذا فإن المتبع لظهور ونشأة الجمعيات الخيرية يلحظ ذلك التعدد والتنوع، وبالأخص بعد صدور لائحة تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخيرية في العام ١٤١٠هـ، حيث يلي تلك الفترة زيادة وتضاعف في أعداد الجمعيات الخيرية، التي تتوزع على شتى مدن ومحافظات المملكة، وبالتالي كان هناك تعدد في حجمها وأنشطتها وبرامجها وخدماتها (البلوي، ١٤٢٣: ٤٥).

وحقيقة الأمر أن اللائحة التنظيمية للجمعيات والمؤسسات الخيرية تضمنت الكثير من المحددات والشروط التنظيمية التي توجه وتنظم عمل وأنشطة الجمعيات الخيرية، من حيث الشؤون المالية والإدارية، والمتابعة والإشراف. ولكن بمراجعة تلك اللائحة وغيرها من القرارات المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الخيرية، نجد أنه لا يزال هناك قصور في محددات ومعايير يمكن على أساسها تصنيف الجمعيات الخيرية، فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن هناك وفرة وزيادة مطردة في عدد الجمعيات الخيرية في كافة المناطق، ما أدى بدوره لوجود بعض التداخل في الخدمات والأنشطة وكذلك تداخل في الفئات التي تخدمها. إضافة إلى أن هناك تفاوتاً بين تلك الجمعيات من حيث الحجم وسعة الأنشطة وشموليتها، وتنوع أهدافها، وما تقدمه فعلياً من برامج، وما تحققه من أهدافها التي أنشئت من أجلها، وكذلك مدى كفاية مصادر تمويلها مع برامجها وخدماتها. فعادةً ما يصاحب الوفرة في وجود منظمات تقدم خدمات متشابهة إلى حدوث بعض التداخل وهذا بدوره

يتطلب أن يكون هناك تدخل لإحداث تنسيق وتحقيق مبدأ تقسيم العمل وتوزيع المهام (محمد، ٢٠٠٢: ٢٢).

كل تلك الاعتبارات وغيرها تجعل من الأهمية أن تكون هناك معايير ومحددات واضحة تصنف على أساسها تلك الجمعيات الخيرية، حيث إن هذا التصنيف سيكون بمثابة الخريطة الإرشادية التي ستساعد بالفعل على وضع جمعية ما في مكانها السليم على خريطة العمل الخيري، وفق محددات ومعايير محددة تصنفها ضمن قائمة أو فئة بعينها، ما يسهل بالتالي العمل معها وتقييمها، ويؤدي بالتالي إلى زيادة فاعليتها وإلى تطوير العمل الخيري ككل. فغياب ذلك التصنيف وتلك المعايير والمحددات أدى في حقيقة الأمر إلى أن يكون هناك الكثير من الجهود الضائعة، وإلى عدم وجود وضوح في الرؤية تساعد متخذ القرار في تقييم جمعية ما، وكذلك أدى إلى تراكم جمعيات في نطاق جغرافي ما ونقصها في مكان آخر، وإلى تعدد الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمة بعينها أو تخدم فئة محددة، وقصور بدوره في خدمات أخرى أو في مساعدة فئة من الفئات. كما أن ذلك التصنيف لا يجب أن يتوقف عند حد التسميات بل يجب أن يضم محددات تساعد على التمايز بين الجمعيات التي تتفاوت فيما بينها في أنشطتها وخدماتها وقدرتها على تقديم الجديد والمبتكر، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الدعم المقدم لجمعية عن أخرى ويساعد كذلك على وجود تصنيفات تتضمن تقييماً للجمعيات تقوم على أساس التدرج حيث يكون هناك مجال لجمعية ما أن تنتقل من فئة لأخرى بناءً على ما تقدمه من خدمات وما تلتزم بتطبيقه من شروط ومعايير. لذلك سيكون بمثابة الحافز الذي سيجعل الجمعيات الخيرية تتسابق في تحسين مستواها وتحقيق رضا المستفيدين من خدماتها.

والواقع أنه على الرغم من الأشواط التي قطعها العمل الخيري في المملكة وعلى الرغم من تطور اللوائح والنظم المنظمة لعمل الجمعيات الخيرية. إلا أن غياب العناصر السابقة الذكر وعدم وجود المعايير والمحددات التصنيفية تجعل هناك بعض القصور في عمل الجمعيات الخيرية والذي يمكن تلافيه إذا ما توافرت معايير واضحة لتصنيف الجمعيات الخيرية، سواء من حيث المستوى أو من حيث النطاق الجغرافي أو المجال أو الفئة المستفيدة ويجب أن تأخذ تلك المعايير التصنيفية في اعتبارها المرونة وسمة الثبات، إذ إن ذلك سيساعد على تحقيق المزيد من الشفافية التي تسعى الجمعيات الخيرية إلى الوصول لها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية هي «عدم وجود معايير محددة لتصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية». وغياب هذه المعايير أثر بشكل كبير على كفاءة الجمعيات الخيرية في أداء خدماتها وشموليتها، ومن ثم في القدرة على تقويم أدائها الفعلي وتقييمها. إذ إن الوضع القائم لواقع الجمعيات في ظل عدم وجود تصنيف يتم العمل به يجعل الأسس التي تقوم عليها الجمعيات في تقديم خدماتها وأنشطتها غير منطقية لا من الناحية العلمية ولا كذلك التطبيقية، لأنها غير مصنفة أو محددة وبالتالي ليس هناك ما يؤكد الحاجة لها، فقد يكون هناك جمعية تبذل الجهد في ممارسة نشاط تؤديه جمعية سواها بكفاءة أعلى في نفس المنطقة، ونظراً لغياب التصنيف فقد يحدث تداخل بين تلك الجمعيات ما يجعل القائمين عليها وكذلك المستفيدين منها في حيرة. وإشكالية التداخل وعدم وجود تصنيف محدد لأنشطة وخدمات الجمعيات أصبحت من القضايا المستمرة إثارته ومناقشتها بين القائمين على العمل الخيري وبين المستفيدين منه على حد سواء. ما يجعل هناك حاجة ماسة لدراسة الوضع القائم والوصول لتصنيفات ومعايير تساعد على تقنين عمل الجمعيات الخيرية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة الحالية بناءً على الاعتبارات التالية:

أولاً: إن التوسع في إنشاء وتأسيس الجمعيات الخيرية أدى في كثير من الأحوال إلى وجود ازدواجية في تقديم الخدمات سواء من حيث الفئات المخدومة أو المنطقة الجغرافية التي تقدم خدماتها في نطاقها، أو من حيث البرامج والأنشطة المقدمة، وهذا أدى إلى التقليل من فاعلية بعض الجمعيات الخيرية إذ إنها قد تتفق الكثير من الأموال في تقديم خدمة قد تكون هناك جمعيات أخرى تقدم نفس أنشطتها لنفس الفئات التي تخدمها. فلو كان هناك معايير لتصنيف تلك الجمعيات الخيرية لأمكن تلافي التداخل في الخدمات، والاستطاعت كل جمعية أن تحدد نطاق نشاطها ومجالها وأهدافها منذ بداية التأسيس.

ثانياً: إن وجود معايير ومحددات لتصنيف الجمعيات الخيرية سيساعد متخذ القرار من حيث التقييم وتقديم الدعم المستحق لكل جمعية وكذلك على استمرارية الدعم المقدم لها من جهة، كما أنها من جهة أخرى ستساعد المستفيد في تحديد الجمعية التي تخدم حاجته الفعلية وتلبي متطلباته، كما أنها ستساعد القائمين على تلك الجمعيات في التركيز على الخدمات التي يتم تقديمها وعلى تحديد مواردهم ورسم أهدافهم فيما هو متاح لهم من إمكانات.

ثالثاً: إن وجود معايير لتصنيف الجمعيات الخيرية سيساعد على تحقيق مبدأ رئيس ومهم وهو الشفافية في العمل الخيري، لأن تصنيف جمعية ما في فئة محددة يعني الوضوح التام لأنشطتها، وأهدافها، وطبيعة خدماتها، والفئات التي تشملها. وبالتالي يساعد على وضوح مدخلاتها ومخرجاتها، وتلك المعايير تحقق بدون أدنى شك أهم متطلبات الشفافية.

رابعاً: إن وجود التصنيف للجمعيات الخيرية سيساعد كل جمعية في أن تعرف ما لديها من إمكانات وأنشطة تستطيع أن تقدمها، وكذلك سيساعدها في التعرف على ما تقدمه الجمعيات الأخرى من أنشطة وهذا يؤدي بدوره إلى تعاون تلك الجمعيات وتحقيق التكامل فيما بينها.

خامساً: إن وجود فئات محددة وتصنيف للجمعيات يجعل هناك نوعاً من التميز بحيث أن كل جمعية بإمكانها الانتقال من مستوى لآخر بناءً على نشاطها ومستوى تقديم خدماتها، وذلك سيجعل الجمعيات الخيرية تتنافس فيما بينها لتحسين أنشطتها، وتجعلها تتحفز باستمرار من أجل أن تقدم كل ما هو مبتكر وجديد.

سادساً: إن وجود معايير تصنيف للجمعيات الخيرية يُمكن من وضع مستوياتها ما يساعد كثيراً في تحديد الدعم الذي تستحقه كل جمعية، حيث أنه كلما كان هناك تقنين أكثر يوضح مجال الخدمة والفئة المستفيدة وطبيعة الأنشطة وتعددتها وحجمها سيساعد بالتالي على تقدير الدعم المستحق، و ليكون الدعم المقدم يتناسب مع الحاجة الفعلية للجمعية لمزاولة نشاطها واستمراريتها، ويتناسب كذلك مع حجم أنشطتها وطبيعة تلك الأنشطة.

سابعاً: تأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق كونها ستساعد في تحليل واقع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية من خلال اللوائح والأنظمة المنظمة له بأسلوب علمي سيساعد بالتالي على تحديد نواحي القصور لتلافيها، وتحديد نواحي القوة للتأكيد على تحسينها وتطويرها .

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوصول لمعايير يمكن من خلالها تصنيف الجمعيات الخيرية التي تمارس أنشطة متنوعة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على نطاق العمل جغرافياً.
الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على مجال النشاط.
الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على الفئات المستفيدة.
الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على حجمها وفروعها.
الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية بناءً على مصدر تمويلها سواء كان حكومياً أو أهلياً .

الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية حسب إنجازاتها وتحقيق أهدافها.
الوصول لمعايير تُمكن من تصنيف الجمعيات الخيرية حسب أوجه مصروفاتها سواء على المستفيدين أو على التشغيل.

كما أن هناك هدفاً ضمنياً للدراسة ألا وهو تقديم رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية يمكن من خلاله تقويم هذا الواقع وتقديم مقترحات لتطويره .

السياق التاريخي لنشأة وتطور الجمعيات الخيرية

المقدمة:

تظهر أهمية العمل التطوعي والحاجة إليه كلما تقدم المجتمع وتعددت العلاقات الاجتماعية، بمعنى أن العلاقة الاجتماعية في المجتمع كلما كانت بسيطة ومباشرة تكون الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية، فمجتمع القرية لصغر حجمه وتداخل علاقاته يتصف بالتساند الاجتماعي والترابط والتطوع فيه يؤدي وظيفة اجتماعية ضرورية، ويرتبط ذلك عند الناس بقيم كالشهامه والمرورة والكرم.

أما مجتمع المدينة فنظراً لاتساعه وضعف الروابط الاجتماعية فيه فإن العلاقات الاجتماعية فيه تكون ضعيفة وثانوية، ذلك لأن الناس تشبع احتياجاتها من خلال المنظمات والأجهزة والهيئات الموجودة فيه، وهناك هيئات تكفل تقديم كافة أنواع الخدمة والرعاية والترفيه، بل إن الدولة تتكفل بتقديم الكثير من الخدمات لمواطنيها فيما يسمى بالرعاية الاجتماعية، وهي تتم من خلال منظمات ومؤسسات.

وعلى الرغم من ذلك فإن التجارب أثبتت أن المجتمعات اليوم أكثر احتياجاً إلى العمل التطوعي، والذي يكون في صورة نشاط مؤسسي يتم من خلال مؤسسات اجتماعية، ذلك أن الحكومات مهما كانت إمكاناتها المادية لا تستطيع أن تشبع كل احتياجات الناس، ومهما اتسعت تلك الأنشطة وتعددت مجالاتها فلن تستطيع أن تغطي كل تلك المجالات بالإضافة إلى أن احتياجات الناس تتعدد وتزداد كل يوم.

وتأتي المملكة العربية السعودية ضمن مجتمعات الخليج العربي، في ظلعية الدول الرائدة في العمل التطوعي - برنامجاً، وتنظيماً - حيث سجلت هذه الجهود بها سجلاً ناصعاً بأعمال الخير والإغاثة في كافة مناطق المملكة، بل تعددت جهودها التطوعية خارج المملكة وعلى الصعيد الدولي.

وجدير بالذكر أن العمل التطوعي وتنظيماته في المملكة قد مرا بالعديد من التطورات والأشكال المختلفة بالانتقال من جهود الأفراد والعشائر والقبائل إلى التنظيم الحكومي المبني على أسس علمية متطورة، وهذا ما دعا إلى أن نتناول في هذه الدراسة المسار أو السياق التاريخي لنمو الجمعيات الخيرية بالمملكة واتجاهات النمو الإداري والتنظيمي والفني لها، وتأثر هذه الجمعيات بمسار سياسات الرعاية الاجتماعية وأيديولوجياتها المختلفة والتي تبنتها المملكة.

ووفقاً لهذا التوجه تأتي معطيات هذا الفصل لتتناول بالتحليل مجموعة من القضايا يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً: تطور مسارات سياسات الرعاية الاجتماعية، واقع المجتمع السعودي.

ثانياً: الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، من فردية العمل إلى التنظيم المقتن.

أولاً: تطور مسارات الرعاية الاجتماعية، واقع المملكة العربية السعودية

تمهيد:

يتكون المجتمع الإنساني من عدة أنظمة اجتماعية، لكل منها دوره ووظيفته الأساسية في المجتمع، وإذا ما تصدع أحد هذه الأنظمة الاجتماعية تصدع البناء الاجتماعي كله، هذا وكلما كانت عملية التنظيم الاجتماعي ناجحة، كلما كانت معدة بشكل محكم لإشباع احتياجات المواطنين. وكلما تم التفاعل بين الناس بشكل أيسر، كلما كان شعور أفراد المجتمع بالرضا أكبر (رضا، ١٩٩٩: ١٧؛ رجب، ١٩٨٢: ١٢).

لقد كانت الأسرة بمثابة مرآة الأمان الأول للإنسان، وهي أول منظمة اجتماعية في الوجود، تتولى رعاية أفرادها من المسنين والصغار، ولقد جاءت الأديان لتفرض مبادئ وتعاليم الرعاية الاجتماعية، حيث شملت كافة أنواع وأشكال الرعاية، إلى الدرجة التي أصبح فيها الولاء الديني من أقوى الدوافع لتقديم البر والإحسان، من أجل الحصول على رضا الرب، واكتساب رحمته. حيث أصبح الإحسان من أهم ما يعبر عن رغبة الإنسان في تخفيف آلام الناس وإسعادهم (حسن، ١٩٨٢: ٢٣-٢٤؛ فتوح، ١٩٩٦: ١٦-١٧).

وبناءً على ما سبق لم تكن الرعاية الاجتماعية وظيفية اجتماعية أساسية ومتميزة في المجتمع بل كانت تقدم وتمارس كإحدى الوظائف الفرعية لنظامي الدين والأسرة، ومع تطور المجتمعات الإنسانية الصناعية منها أو النامية وزيادة عدد السكان في الحضر سواء في المدن الصناعية أو مدن ما قبل الصناعة، تعرضت الروابط الأسرية بالذات إلى التفتك، وبذلك ضعف قيامها بوظائفها الفرعية ومنها الرعاية الاجتماعية، وبدأت الرعاية الاجتماعية تُمارس من خلال منظمات طوعية أو حكومية متعددة الوظائف واسعة النطاق متزايدة الإمكانيات، حتى أصبحت الرعاية الاجتماعية تعد في المجتمعات المعاصرة بمثابة نظام اجتماعي قائم بذاته، يلبي مختلف الاحتياجات الإنسانية للمواطنين ويدونه يتعرض المجتمع للتصدع (رضا، ١٩٨٦: ٩-١٢)، ومع الأهمية المتزايدة للرعاية الاجتماعية، واعتبارها بمثابة نظام اجتماعي أساس، أضحت للسياسة الاجتماعية أهمية متزايدة، إذ إنها سواء أكانت حكومية، أو غير حكومية مسؤولة عن قيام نظام الرعاية الاجتماعية بوظائفه في خدمة المجتمع على النحو المأمول، وإلا أهدرت الموارد المخصصة للرعاية الاجتماعية، أو تعرض المجتمع لقدرة من المشكلات لعجز نظام الرعاية الاجتماعية عن القيام بوظائفه.

فالساسة الاجتماعية تتعامل مع المشكلات ذات الانتشار النسبي في المجتمع والتي يتعرض لها أعداد متزايدة من المواطنين بغرض إحداث تغيير اجتماعي في بعض الهياكل الاجتماعية من شأنه التقليل من معدلات وقوع المشكلات الاجتماعية وبالتالي تقليل أعداد المواطنين الذين يعانون منها، وتوضع الساسة الاجتماعية، كساسة قومية بواسطة مختلف السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية بعناية ودقة، كما توضع الساسة الاقتصادية أو الدولية أو الأمنية على سبيل المثال، وتنقسم الساسة الاجتماعية كما يراها «رضا» إلى نوعين:

١. ساسة اجتماعية عامة.

٢. ساسة اجتماعية نوعية (محلية وقومية).

ويرى أن هذين النوعين يجب ألا يكونا منفصلين عن بعضهما البعض لأن البناء الاجتماعي ككل يؤثر كل قطاع في سائر القطاعات الأخرى، فالتنمية الاجتماعية غير المتوازنة تؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعي ككل (رضا، ١٩٩٩: ١٠-١٧)، ونخرج مما سبق إلى أن نمو أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيراً على ما ينتهجه هذا المجتمع من سياسات تستهدف نموه وتطوره معتمداً في ذلك على ما ينتهجه من ساسة عامة، وسياسات فرعية نوعية بما يقدمه من توفير لخدمات متنوعة ومتكاملة لأفراده ككل ولفئاته الأكثر احتياجاً على وجه الخصوص، هذا كله بهدف تحقيق قدر متزايد من العدالة الاجتماعية، وهدر من التنمية التي تمثل الهدف الرئيس لكل المجتمعات.

والإنسان بصفة عامة - وبناء على ما سبق- الهدف الرئيس لهذه السياسات، فأسلوب رعايته وما يقدم إليه يمثل استثماراً طويلاً المدى لأي مجتمع ومن ثم فالاهتمام به هو اهتمام بالمظاهر التنموية للمجتمع، ونمو الإنسان هو نمو لأوضاع المجتمع بمختلف مجالاتها واتجاهاتها، ولتحقيق هذه المظاهر التنموية يعتمد اعتماداً كبيراً على الاهتمام بجميع قطاعات السكان، بيد أننا لا نستطيع أن نعطي أهمية لقطاع على حساب آخر فكل القطاعات السكانية تحتاج إلى جهود لنموها وتطورها، لكننا في نفس الوقت نضع أولوية لبعض هذه القطاعات، والتي تحتاج إلى برامج رعاية أكبر، لما لذلك من تأثيرات مهمة على عملية التنمية الحالية والمستقبلية.

تأثر السياسات الاجتماعية بأيدولوجيات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات المعاصرة:

تجمع الكثير من الدراسات على أن هناك نوعاً من التأثير في توجهات السياسات الاجتماعية في أي مجتمع وفقاً لتوجهات أيدولوجيات الرعاية الاجتماعية فيه، فالرعاية الاجتماعية مفهوم قديم

أجمعت الرسالات السماوية على ضرورتها، فقد شجعت الإنسان على الاعتماد على نفسه، وإذا عجزت ألزمت الأسرة برعايته فإن لم تستطع فتقع الرعاية على عاتق الأقرباء، ثم الخيرين والميسورين، وإلا فإن الدولة عليها أن تتحمل مسؤوليتها وتقدم الرعاية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

والمتتبع لمسار الرعاية الاجتماعية على مر العصور يلاحظ مرور المجتمعات الإنسانية بمراحل تأثر كل منها بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل فترة زمنية من تطور المجتمع الإنساني، فلقد تطورت أساليب أداء المجتمعات الإنسانية للرعاية الاجتماعية على النحو التالي:

أولاً: مرحلة الرعاية القبلية:

عندما كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في قبائل، كانت كل قبيلة مسؤولة عن شؤون أفرادها، فكان الكل في خدمة المجموع القبلي، والمجموع القبلي في خدمة أفرادها.

ثانياً: مرحلة الإحسان:

فمع انتشار تربية الحيوان والزراعة والصناعات اليدوية الصغيرة بدأ النظام القبلي في التفكك ليحل محله بالتدريج نظام الدولة المركزية، ولم تكن الدولة المركزية ملتزمة بأداء أي أعباء أو خدمات اجتماعية لمواطنيها، وكانت الأديان تحض على الإحسان ومساعدة القوي للضعيف والقادر لغير القادر والغني للفقير.

ثالثاً: مرحلة المنظمات التطوعية:

وهي تهدف إلى تجميع الموارد وجهود المحسنين في وعاء منظمة اجتماعية تقوم هي بتقديم العون والمساعدة للمحتاجين، وكانت هذه المنظمات خارجة عن سلطة الحكومة، ومن ثم كانت بمثابة نوع من الجهود التطوعية، ذات جذور دينية عميقة.

رابعاً: مرحلة دولة الرعاية الاجتماعية:

ونعني بها قيام الدولة بالمسؤولية الأولى في تنظيم العلاقات الاجتماعية ومساعدة المواطنين، وفي حين كانت الرعاية الاجتماعية تؤدي عن طريق منظمات رعاية اجتماعية طوعية

محدودة الموارد، أصبحت الرعاية الاجتماعية تؤدي عن طريق الحكومات ذات الموارد الأكبر، وبحيث أصبحت الرعاية حقاً من حقوق المواطن والتزاماً من جانب الحكومة لرعاياها.

خامساً: مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية:

لقد أثبتت الخبرات أن الحكومات سرعان ما تتواء تحت حمل الإنفاق الضخم على برامج الرعاية الاجتماعية، فبدلاً من أن تتخلى الحكومات عن برامج الرعاية الاجتماعية، أخذت تقلص دورها بعض الشيء، تاركةً مساحةً تزداد اتساعاً للجهود غير الحكومية. فقديماً كانت الرعاية الاجتماعية مسؤولية بعض المواطنين ثم أصبحت مسؤولية الدولة، وأخيراً أصبحت مسؤولية الدولة والمجتمع معاً (رضا، ١٩٨٦؛ رضا ١٩٩٩، بتصريف)، فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية وهي ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية (ياسين، ٢٠٠٢؛ التويجري، ٢٠٠٢؛ حسين، ٢٠٠١).

الرعاية الاجتماعية وأيديولوجيا الوفرة: (واقع المملكة العربية السعودية، في إطار مفهوم مجتمع الرعاية):

نادراً ما يتمتع أحد المجتمعات الإنسانية بموارد تفوق احتياجاته، وإن حدث ذلك في حقبة تاريخية معينة لأحد المجتمعات فإنه يسمى مجتمع الوفرة، وفي العصر الحديث أصبح بعض دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مجتمعات وفرة خلال حقبة السبعينيات بالذات، عندما هفرت أسعار البترول الخام، وأصبح يدر على هذه المجتمعات دخلاً عالياً، وانطلقت حكومات هذه الدول تستثمر الثروة النفطية في إيجاد بنية تحتية عمرانية، ولقد أدى هذا الوضع خلال فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات تقريباً إلى إيجاد نوع فريد من الأيديولوجية الاجتماعية، وهو ما نطلق عليه أيديولوجية الوفرة.

فقد قامت دول الخليج العربي، مدفوعة بأيديولوجية الوفرة إلى تقديم خدمات اجتماعية أساسية وواسعة النطاق لمواطنيها، فوفرت التعليم ابتداءً من التعليم الابتدائي حتى الجامعي، كما

كانت الدولة توفر لطلابها المسكن والتغذية والعلاج والانتقال والكتب بالمجان، وفي المجال الصحي كان العلاج في المستشفيات الحكومية بالمجان ابتداءً من إجراء الكشوف الطبية إلى صرف الدواء وإجراء العمليات والسفر للخارج للعلاج على نفقة الدولة إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، فضلاً على ذلك قامت الدولة بإنشاء دور المساجد والأندية والملاعب وتدعيم الفرق الرياضية، وجماعات الهواية، وإقامة المنتزهات وحدائق الأطفال وغير ذلك (رضا، ١٩٩٩).

وتعد المملكة العربية السعودية في العقد الأخير من القرن العشرين من الدول النامية القليلة التي قفزت إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وعمرانياً ولقد ارتكزت أيديولوجية الرعاية في المملكة في الآونة الأخيرة على هذه الأيديولوجية التي تُطلق عليها الوفرة، فلقد اعتمدت على عدة مقومات مهمة هي:

١. مورد مالي وفير ومستمر وقليل التعرض لتقلبات الأسعار.
٢. عدد محدود نسبياً من السكان.
٣. كفاية ميزانية الدولة لتوفير برامج رعاية اجتماعية دون الحاجة إلى فرض ضرائب لتوفير تمويل إضافي من النشاط الاقتصادي الخاص.
٤. رغبة قوية من متخذي القرارات للرقي بمستوى مواطنيهم وإسعادهم.
٥. تفاعل المجتمع مع الأسرة الدولية، خاصة المجتمعات المتقدمة منها للتفاعل معها وضمنان التأثير المستمر بالتطورات المختلفة بها لتحريك سياسة مجتمع الوفرة الاجتماعية باستمرار نحو النمو والتقدم.

فالمجتمع العربي السعودي من المجتمعات التي تأثرت بأيديولوجية الوفرة التي سبقت الإشارة إليها، وهذا الأمر بدوره كان له الأثر البالغ على مسار عمليات وبرامج الرعاية الاجتماعية في هذا المجتمع، وبتحليل المعطيات الأيديولوجية للمجتمع السعودي في الآونة الأخيرة تتضح لنا جملة من الحقائق نوضحها كما يلي:

- أ. يعد المجتمع السعودي حديث العهد بالتغير الحضاري والاجتماعي الذي يُعزى بصفة رئيسة إلى النمو الاقتصادي الذي تعيشه المملكة، وهذا التغير له خصائصه ومظاهره، وآثاره، ومنها سرعة انتشاره وشموله للمجتمع السعودي بأكمله، بالإضافة إلى التغير المادي واستخدام المنتجات الصناعية والتكنولوجية الحديثة على نطاق واسع.

ب. شهد المجتمع السعودي تغيراً في أنماط الحياة من تكافل اجتماعي شمل الأسرة حيث تحولت من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية مما كان له الأثر في انخفاض مستويات التضامن والتعاون بداخلها، لذا اقتضى الأمر من الدولة أن تحل محل الأسرة الممتدة ومحل القبيلة ومحل أهل القرية، فأتاحت الفرصة لإنشاء المؤسسات الاجتماعية لتعمل على تلبية حاجات الفرد المفتقرة إلى الإشباع.

ت. تيسرت للمجتمع السعودي إمكانات كبيرة جعلته يتمكن من الاضطلاع بأعبائه الكبيرة في مضمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ث. إن هذا المجتمع يسترشد في تنظيماته بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف حيث تتبثق الرعاية الاجتماعية التي يوفرها المجتمع السعودي في إطار فلسفة الإسلام، وهي التي تُحمَلُ ولاة الأمر مسؤولية رعاية كل ضعيف ومحتاج (الجوهرة بنت فيصل، ١٩٩١؛ كريم، ١٩٩٧). فالتكافل الاجتماعي المبني على الأسس الإسلامية يشكل الأيديولوجية الموجهة للرعاية الاجتماعية في الدولة، فالمجتمع السعودي وهو مجتمع مسلم في الفكر والمضمون يؤيد فكرة التساند في البناء الاجتماعي، بحيث لا يُترك المجتمع لقوانين عشوائية لا تُحدد التزامات الأفراد المكونين للمجتمع إزاء بعضهم البعض بل صاغ وشكل تلك الالتزامات في إطار مفهوم التكافل الاجتماعي الذي عبرت عنه برامج الرعاية الاجتماعية المختلفة التي يتبناها (يعقوب والسلمي، ٢٠٠٥: ١٧).

وهي هذا الإطار تتبلور أيديولوجية الدولة لتشكل سياسات رعايتها الاجتماعية لتغطي الجوانب التالية:

١: الاهتمام الحكومي بالأعمال الاجتماعية، وذلك في العديد من المجالات نعرض منها:

١. مجال رعاية الأحداث وتتم الممارسة من خلال عدة مؤسسات معترف بها مجتمعياً تتضمن:

- دور التربية الاجتماعية.
- مؤسسة التربية النموذجية.
- دور التوجيه الاجتماعي.

- دور الملاحظة الاجتماعية.
- مؤسسة رعاية الفتيات بالرياض.
- ٢. مجال رعاية الأسرة والطفولة.
- ٣. مجال النشاط الأهلي التطوعي.
- ٤. مجال رعاية الفئات الخاصة ويتضمن ذلك الممارسة في عدة مؤسسات فرعية هي:
 - مراكز التأهيل المهني الاجتماعي.
 - مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين.
 - مراكز التأهيل الطبي للمعاقين.
 - معاهد النور للمكفوفين.
 - معاهد الأمل للصم والبكم.
 - معاهد التربية الفكرية.
 - خدمات رعاية المسنين.
- ٥. مجالات التنمية من خلال عدة مؤسسات تتضمن:
 - مراكز التنمية الاجتماعية.
 - مراكز الخدمة الاجتماعية.
- ٦. المجال المدرسي.
- ٧. المجال الطبي ويتضمن ذلك العمل في عدة مستشفيات متخصصة تضم:
 - المستشفيات العامة والتخصصية.
 - مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية والعيادات النفسية الخارجية.
 - مراكز الدرن.
 - مستشفيات الأمراض الصدرية.
 - مراكز رعاية الأمومة والطفولة.
 - مراكز التأهيل الطبي.
 - المعاهد الصحية ومدارس التمريض.

٨. مجال الضمان الاجتماعي.
٩. مجال رعاية الشباب.
١٠. مجال رعاية المسجونين.
١١. المجال الصناعي والعمالي (الجوهرة بنت فيصل، ١٩٩١).

ب: نمو العمل الخيري الأهلي:

وعلى صعيد آخر وبجانب اهتمام الدولة بتقديم برامج الرعاية الاجتماعية التي شكلت الجزء الأساس من سياستها الاجتماعية، كان هناك اهتمام آخر بالعمل الاجتماعي الأهلي، فلقد اتخذت أعمال الخير التطوعية في المملكة العربية السعودية أشكالاً كثيرة بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي، ثم تطورت إلى ما يعرف بصناديق البر، حيث تُجمع الأموال والصدقات في المواسم ثم توزع على المحتاجين، وقد امتدت بعد ذلك لتشمل المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج، وغير ذلك من أعمال البر.

وعندما أنشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٣٨٠هـ، أخذت على عاتقها التوعية لتشيط الحركة التطوعية الأهلية، مما أدى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأسر، وفي عام ١٣٨٤هـ وضعت الوزارة نظاماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بهدف تنظيم الجهود التطوعية وأعمال البر والخير، كما أصدرت عدداً من اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وتسجيلها ومساعدتها مادياً ومعنوياً ودعمها فنياً، وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية ترجمةً لإحساس المواطنين بمسؤولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة، وتأكيداً لمبدأ مهم من المبادئ الإسلامية ألا وهو التكافل الاجتماعي.

وقد نمت خدمات هذه المنظمات في مجال تقديم المساعدات المالية التي توفر الخدمات المباشرة وغير المباشرة لكي تساعد الأفراد في الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التأهيل والتعليم، ولم يكن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي قاصراً على الرجل، فقد شاركت المرأة السعودية الرجل في هذا المجال، وقامت بدور فاعل في مجال النشاط الاجتماعي التطوعي، فالجمعيات الخيرية النسائية هي أول الجمعيات الخيرية التي سجلت رسمياً

في وزارة الشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وعددها آنذاك أربع جمعيات (النعيم، ٢٠٠٠: ١٤؛ البلوي، ٢٠٠٢).

ومن هذا المنطلق جاء القطار الخيري ليمثل أحد الروافد المهمة التي تقدم أنواعاً مختلفة من الخدمات للمواطنين، إذ يعد الاهتمام بها اتجاهاً حضارياً ومؤشراً لمدى التزام حكومة المملكة العربية السعودية بالقيم السامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والدولة تعمل على تدعيم هذه الجهود لتمكين من ممارسة أنشطتها بفاعلية وكفاءة وفي شتى المجالات (الرشود، ١٤٢٢: ٣؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٦: ١٤٩). فالجمعيات الخيرية تلعب دوراً اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، وأخلاقياً مهماً نظراً لما تحققه من توازن اجتماعي واستقرار سياسي وتحقيق توازن في تقديم الرعاية للفئات ذات الاحتياج (السماطوي، ١٩٩٨: ٥٠٥؛ البايلي، ٢٠٠٠: ١١). كما تزداد أهمية دور هذه الجمعيات الخيرية حالياً نتيجة تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تعني التحول إلى اقتصاديات السوق وإلى خصخصة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والخدمات (خضر، ٢٠٠٠، بتصرف).

فالجمعيات الخيرية تحقق للمجتمع القيام بعدة وظائف تتضمن (بارح، ١٩٩٢):

١. وظيفة تتعلق بوجود الجمعيات التطوعية كمجال لتسويق رغبات الأفراد، فهناك من يريد مساعدة الآخرين ويكون التطوع في تلك المنظمات المجال المناسب لهم.
٢. وظيفة تتعلق بتنفيذ برامج اجتماعية، حيث تهتم هذه المنظمات التطوعية بالتعاون مع الحكومات في تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية، وقد استخدمت هذه الوظيفة في المجتمعات المعاصرة بحيث تهتم المنظمات التطوعية بإشباع حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
٣. وظيفة تتعلق بقدرة هذه المنظمات على تقديم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالإضافة إلى عوامل المرونة وسرعة الأداء والإلتقان وقلة التكلفة، وبعبارة أخرى تحقق هذه المنظمات وظائف الإدماج والمشاركة، تحمل المسؤولية، التعبير والمدافعة عن الحقوق، فهي بشكل عام تُحقق تدريباً جماعياً على مواجهة الحياة وصعوباتها (وناس، ١٩٩٧). هذا بالإضافة إلى الدور التنموي الذي تلعبه هذه الجمعيات في المجتمع، فهذه الجمعيات لها دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، بما يخفف العبء على

الهيئات الحكومية المختلفة (السيد، ١٤٢٢؛ السوري، ٢٠٠١؛ الشراوي، ٢٠٠١).

ثانياً: الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية من فردية العمل إلى التنظيم المقنن

مقدمة:

سبق وأن أوضحنا في المبحث الأول بأن العمل الخيري في المملكة العربية السعودية موجود منذ قيام المملكة العربية السعودية، وقبل ذلك، حيث بدأت بجهود فردية ثم عائلية ثم قبلية ومن خلال صناديق البر والأرْبطة تحت إطار القيم والتقاليد الإسلامية والعربية، وقد تضمنت أعمال الخير تغطية كافة جوانب التكافل الاجتماعي بين أعضاء المجتمع والتي أوجبتها إستراتيجية التكافل الاجتماعي في الإسلام والتي تضمنت:

- مساعدات الفقراء والمساكين.
- مساعدات المرضى.
- مساعدات المتعدين.
- مساعدات الشيوخ.
- مساعدات المشردين.
- مساعدات اللقطاء.
- مساعدات اليتامى.
- مساعدات الأسرى.
- مساعدات المدين الذي عجز عن سداد ديونه لأسباب قهرية.
- القاتل عن غير عمد، فلا يتحمل وحده دية القتل بل يتعاون معه أهله وأصدقائه في سدادها.
- ابن السبيل فيتكفل أهل البلدة بإعانتته حتى يرحل عن موضعهم.
- ضيافة المسافرين.
- الماعون، أي إعارة كل ما ينفع للمحتاج إليه.
- الإعفاف ويهدف إلى صيانة العفة عند الذكور والإناث على حد السواء.

- الإسعاف، وهو وجوب تقديم المساعدات الفورية للمصابين من البشر.
 - الطوارئ، أي أن يتكاتف كل مجتمع إزاء الأخطار الجسيمة التي يتعرض لها (توفيق، ١٩٨٤: ٢١٦-٢٢٢؛ توفيق، ١٩٩٧: ٢٤-٢٦؛ العقيل، ١٩٩٧).
- وبصفة عامة مر العمل الخيري بالمملكة بالعديد من المراحل يمكن التعرض إليها على النحو التالي:

أولاً: مرحلة ما قبل نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية:

حيث رجعت نشأة العمل الخيري ذي الرؤية غير الفردية في عهد الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه- حيث اتجهت الأفكار إلى المشاريع الإصلاحية الخيرية، وكان من أهم هذه المشاريع بين الأعوام ١٣٤٧-١٣٧٢هـ هي:

- عين زبيدة وغيرها من العيون.
 - جمعية الطيران العربية.
 - جمعية الإسعاف الخيري.
 - دار العجزة بمكة.
 - دار الأيتام بمكة المكرمة والمدينة المنورة.
 - لجنة الصدقات العليا وأوقاف الحرمين الشريفين.
 - المدرسة الفخرية.
 - مدرسة دار الحديث.
 - مدرسة الترفيه العلمية.
 - خدمات الحرمين الشريفين.
 - خدمات إنماء الحرمين.
 - المعهد الإسلامي السعودي.
 - التكايا الخيرية بمكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة.
 - مشروع القرش.
- وقد اهتم مجلس الشورى بالمشاريع الخيرية كما تدل على ذلك تقاريره السنوية منذ عام

١٢٤٧هـ لتتضمن أعمال المجلس مجموعة من القرارات التي تتعلق بالعمل الخيري وتضمنت:

- القرار حول تفتيش أوقاف المدينة المنورة.
- القرار حول تفتيش إدارة الأوقاف بمكة المكرمة.
- القرار الخاص بطوايع إعانات جمعية الإسعاف الخيري.
- القرار حول تنمية عمل المؤسسات الخيرية بمكة المكرمة.
- القرار بشأن جلب ماء عين زبيدة بالمواسير لسكان الحفائر.

وفي السنوات اللاحقة لعام ١٢٥٥هـ لم تخل تقارير مجلس الشورى من موضوعات ذات صلة بالمشاريع التي كان يوليها "الملك عبد العزيز" جل اهتمامه الشخصي وخاصة الأعمال الخيرية ذات الصلة بالأيام والعجزة والفقراء، فبالإضافة إلى اهتمامات المجلس بالمؤسسات الخيرية، فإنه أيضاً أولى اهتماماً لما يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات من دور تربوي، ففي عام ١٢٥٦هـ صدر نظام العجزة بالمدينة المنورة، وإلى أواخر سنوات عهد الملك عبد العزيز -رحمه الله- واصل مجلس الشورى مجموعة من القرارات والتعليمات الخاصة بمشاريع الأوقاف الخيرية (الرشود، ١٤٢٢: ٩-١٢؛ البلوي وآخرون، ١٩٩٧؛ عجوية، ١٩٩٨: ١٥-١٨).

ثانياً: مرحلة نشأة وزارة الشؤون الاجتماعية:

- التطور التنظيمي واللائحي:

عندما أنشئت وزار العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٢٨٠هـ (وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً)، أخذت على عاتقها النوعية لتنشيط الحركة الأهلية التطوعية، حيث قامت بتنظيم صناديق البر الخيرية وتسجيلها كجمعيات خيرية وفق لوائح عملها، ما أدى إلى قيام عدد من الجمعيات الخيرية التي تسهم في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لكثير من الأسر، وفي عام ١٢٩٥هـ وضعت الوزارة نظاماً للجمعيات والمؤسسات الخيرية الأهلية بهدف تنظيم الجهود التطوعية وأعمال البر والخير، كما أصدرت عدداً من اللوائح الأساسية والتعليمات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وتسجيلها ومساعدتها مادياً ومعنوياً ودعمها فنياً، حيث صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك «فهد بن عبد العزيز» رحمه الله بالقرار رقم (١٠٧) هي (١٤١٠/٦/٢٥هـ)، بعد ذلك صدرت القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخاصة

بالقرار الوزاري رقم (٧٦٠) في (١٤١٢/١/٢٠هـ) وفي (١٤١٢/٦/١هـ) صدر النظام الاسترشادي الذي تستأنس به الجمعيات الخيرية عند إعداد أنظمتها الأساسية بالقرار الوزاري رقم (٢٨٠٦)، وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية ترجمة لإحساس المواطنين بمسؤولياتهم تجاه إخوانهم ذوي الحاجة، وتأكيداً لمبدأ مهم من المبادئ الإسلامية ألا وهو التكافل الاجتماعي .

وقد نمت خدمات هذه الجمعيات الخيرية في مجال تقديم المساعدات المالية التي توفر الخدمات المباشرة وغير المباشرة لكي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التأهيل والتعليم. ولم يكن العمل التطوعي في المجال الاجتماعي قاصراً على الرجل، فقد شاركت المرأة السعودية الرجل في هذا المجال، فالجمعيات النسائية هي أول المنظمات الخيرية التي سجلت رسمياً في المملكة (التعليم، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م؛ ١٤؛ البلوي، ٢٠٠٢، بتصرف؛ الصغير، ٢٠٠١: ٧١-٧٢؛ العتيبي، ٢٠٠٦: ٤٠-٤١؛ الرادادي، ٢٠٠٢: ٢٥٥-٢٥٦)^(١). وقد دعمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذا النشاط بإنشاء الإدارة العامة للمؤسسات الأهلية في الوزارة لتنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيههم للعمل الجماعي المشترك مع الجهود الحكومية لمواجهة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، والاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم وتحدد المهام الرئيسية لهذه الإدارة في:

١. رسم السياسة العامة التي تُسهم في إعطاء الدعم والاهتمام بخدمات النشاط الاجتماعي الأهلي.

(١) منذ ذلك التاريخ توالى نشأة الجمعيات الخيرية في كافة أنحاء المملكة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشأ عدد من الجمعيات في المنطقة الغربية منها الجمعية النسائية بجدة، في عام ١٣٨٢، أما المنطقة الوسطى فقد نشأت جمعية البر الخيرية بالرياض في عام ١٣٧٤هـ، وجمعية النهضة النسائية بالرياض في عام ١٣٨٢هـ، وجمعية الوفاء الخيرية النسائية بالرياض عام ١٣٩٥هـ، وفي منطقة القصيم نشأت جمعية البر الخيرية بمدينة عنيزة عام ١٣٩٥هـ، وجمعية البر الخيرية ببريدة عام ١٣٩٨هـ، وجمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية بالقصيم عام ١٤٠٠هـ، وفي المنطقة الشرقية نشأت مجموعة من الجمعيات الخيرية هي على سبيل المثال، جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية في عام ١٣٦٩هـ، وفي المنطقة الجنوبية، نشأت الجمعية الخيرية بخميس مشيط في عام ١٣٩٢هـ، وجمعية البر الخيرية بمنطقة بيشة عام ١٤٠٢هـ (عجوبة، ١٩٩٤: ٢٥٦؛ نشرات وإصدارات جمعية البر، ١٤٢٥؛ جمعية النهضة النسائية ١٤٢٤هـ).

٢. تحديد الإجراءات الخاصة بإنشاء الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
١. الإشراف على تنفيذ الضوابط والقواعد التي يسير عليها العمل بالإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية، من حيث إجراءات التسجيل والتوجيه الفني والإشراف المالي والإداري.
٢. المشاركة في إعداد أسس وقواعد صرف الإعانات.
٣. دراسة الطلبات التي تُقدم من الجمعيات والمؤسسات الخيرية فيما تعتمزم القيام بأدائه من برامج تحتاج في شأنها دعماً أو تصريحاً، مثل عقد الندوات وإلقاء المحاضرات وغير ذلك من الأنشطة.
٤. التنسيق مع مكتب الإشراف النسائي فيما يختص بنشاطات الجمعيات الخيرية النسائية في مجال المتابعة والإشراف.
٥. إعداد التقارير السنوية عن نشاطات وإنجازات الجمعيات والمؤسسات الخيرية ومراجعة حساباتها الختامية (الجهني، ١٩٩٧؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠٠١).

• التطور في أعداد الجمعيات الخيرية بالمملكة:

لقد تطور عدد الجمعيات الخيرية في المملكة ليصل إلى (٢٩٢) جمعية ومؤسسة خاصة هذا مع زيادة واسعة في أعداد المنظمات النسائية، ونعرض فيما يلي التطور في أعداد هذه الجمعيات في نهايات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين على النحو التالي:

جدول رقم (١)

يبين التطور في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

المجموع	عدد الجمعيات		البيان السنة
	نسائية	رجالية	
١٢	٤	٨	١٣٨٨-١٣٩٠هـ
١٦	٤	١٢	١٣٩٠-١٣٩٥هـ
٣٣	٩	٢٤	١٣٩٥-١٤٠٠هـ
٦٧	١٥	٥٢	١٤٠٠-١٤٠٥هـ
١٠٤	٢٠	٨٤	١٤٠٥-١٤١٠هـ
١٤٢	٢٠	١٢٢	١٤١٠-١٤١٥هـ
١٨٥	٢٠	١٦٥	١٤١٥-١٤٢٠هـ
٢٢٦	٢٢	٢٠٤	١٤٢٠-١٤٢٢هـ
٢٦٩	٢٣	٢٤٦	١٤٢٢-١٤٢٣هـ
٢٩٢	٢٣	٢٦٩	١٤٢٣-١٤٢٤هـ

بالنظر إلى معطيات الجدول السابق وحول التطور الذي مرت به الجمعيات الخيرية من حيث العدد يلاحظ أن هناك قفزة واسعة في أعداد هذه الجمعيات، فقد بلغت الزيادة نحو (٢٨٠) جمعية خيرية مشهورة وفقاً لأسس الإشهار التي وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية وهي زيادة ملموسة ومتطورة باطراد، ويلاحظ أن حركة التطور قد زادت بصورة واسعة في العشرين سنة الماضية، وهي المواكبة لحركة النمو والتطور واسعة النطاق في المملكة، والتي تبنتها الحكومة، حيث بلغ التطور في هذه المرحلة فقط زيادة بلغت (١٩٢) جمعية، مما يؤكد النمو المتزايد في هذه الجمعيات، وقد بلغ إجمالي ما أنفق على هذه البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات نحو خمسة عشر مليار ريال سعودي تقريباً.

التطور في الخدمات:

لقد تطورت خدمات هذه الجمعيات والمؤسسات من مجرد تقديم المساعدات المالية القائمة على الإحسان إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد في الاعتماد على النفس لتحقيق فكرة المساعدة الذاتية. وقد تطورت خدمات هذه الجمعيات لتعمل هذه المنظمات في العديد من المجالات مثل مجال البر، خدمة المجتمع، رعاية المعاقين، رعاية المسنين، الأمومة والطفولة، رعاية الفتيات، مكافحة الأمية بين المواطنين، إعادة تأهيل السيدات والفتيات، إنشاء وتحسين المباني، والعناية بالمرافق العامة، ونعرض فيما يلي بعض المجالات والخدمات المقدمة من خلالها وذلك على سبيل المثال وليس الحصر (النعيم، ٢٠٠٠: ٢١؛ رضا، ١٩٩٧: ٥-١٦؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، الدليل الإحصائي، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ: ١٤٧-١٤٨):

أولاً: مجال رعاية الأطفال:

١. إنشاء رياض الأطفال ودور الحضانه.
٢. إنشاء مراكز الرعاية النهارية.
٣. إنشاء دور الحضانه الاجتماعية الإيوائية.
٤. إنشاء نوادي الأطفال.
٥. إقامة ندوات توعية عن رعاية الطفل.

ثانياً: مجال التدريب والتأهيل:

١. إعداد مربيات رياض الأطفال.
٢. إقامة دورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي.
٣. إقامة دورات تدريبية في كيفية استخدام الأجهزة الطباعية.
٤. إقامة دورات تدريبية في التفصيل والخياكة للسيدات.
٥. تعليم اللغات للجنسين.

ثالثاً: المجال الصحي:

١. إنشاء عدد من المستوصفات والعيادات.
٢. المشاركة في حملات التبوع بالدم وأسابيع النظافة.
٣. إقامة مسكن صحي لإقامة المرضى الذين يراجعون المستشفيات.
٤. إنشاء مراكز للتمريض والعلاج الطبيعي.
٥. إقامة دورات تدريبية في مجال الإسعافات الأولية.
٦. توفير سيارات إسعاف وتقل المرضى والمصابين.
٧. تأسيس لجان أصدقاء المرضى.

رابعاً: المجال الثقافي:

١. عقد الندوات والمحاضرات العامة ودعم المكتبات العامة.
٢. إقامة الأمسيات الشعرية.
٣. توزيع الكتب والنشرات الخاصة بالتوعية الدينية.
٤. إحياء رسالة المسجد العلمية والثقافية.
٥. إقامة مسابقات ثقافية.

خامساً: مجال رعاية المعاقين:

١. إقامة مجتمعات صحية اجتماعية لرعاية العجزة والمعوقين.
٢. إقامة مشاغل خياطة للمعوقات المتخرجات من مراكز التأهيل المهني.
٣. إنشاء معهد لرعاية الصم.

سادساً: مجال الخدمات العامة:

١. تحفيظ القرآن الكريم.
٢. تيسير الحج لغير القادرين.
٣. أعمال النظافة.
٤. فتح الطرق القصيرة داخل الأحياء والحارات.

١. العناية بالمقابر ومغاسل الموتى.
٢. إقامة الأسواق الخيرية.
٣. كفالة الأيتام.

سابعاً، مجال مساعدة الأسر:

١. جمع التبرعات لأعمال الخير والبر.
٢. القيام بصرف وإيصال الإعانات للأسر ذات الاحتياج.
٣. تقديم المساعدات المادية والمعنوية للراغبين في الزواج (النعيم، ١٤٢١: ١٥-١٦).

ثامناً، مجال الدعوة والإرشاد:

١. وتتضمن الدعوة إلى الله.
٢. إرشاد الخلق وهدايتهم.
٣. الدعوة إلى الإسلام، الخ (الختلان، ١٩٩٧).

تاسعاً، مجال الإغاثة:

وتتضمن أعمال الإغاثة للملهوف والمكروب والمتضرر.

تطور أشكال مسميات المنظمات الخيرية:

هناك الكثير من المسميات التي تندرج تحت إطار العمل الخيري المؤسسي تختلف طبقاً لأهدافها، إلا أنها تشترك جميعاً في إطار الخدمة التطوعية وقد حددتها مجموعة اللوائح التنظيمية التي أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية منها:

أولاً، الجمعيات الخيرية:

وهي التي تهدف إلى تقديم الخدمات الاجتماعية نقداً أو عيناً وكذلك الخدمات التعليمية أو الثقافية أو الصحية مما له علاقة بالخدمات الإنسانية دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي.

ثانياً: المؤسسة الخيرية الخاصة:

وهي التي تنشأ بتخصيص مال معين لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو علمية أو فنية أو لأي عمل آخر من أعمال البر والرعاية والنفع العام دون قصد الربح المادي.

ثالثاً: المؤسسة أو الجمعية ذات النفع العام:

وهي كل جمعية أو مؤسسة يقوم الأفراد بإنشائها بغية تحقيق مصلحة عامة مثل إنشاء دار لرعاية الأحداث أو جمعية للدفاع المدني، وقد اشترطت القوانين أن تصبغ الدولة بقانون منها هذه الصفة على الجمعية أو المؤسسة بعد تحققها من قدرتها على النفع العام.

رابعاً: اللجان الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية:

تفعيلاً لدور الجمعيات والمؤسسات الخيرية بالمملكة أدخل نظام لجان التنمية الاجتماعية المحلية الذي أخذت به الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية كمحاولة للتوسع في برامج التنمية الاجتماعية، وذلك لتغطية أكبر عدد ممكن من مناطق المملكة التي لا تصل إليها خدمات المراكز وهي في أمس الحاجة إليها، ومن خصائص هذه اللجان سهولة التكوين والبساطة المتناهية في التكاليف المالية ودورها الإيجابي في مقابلة الحاجات المجتمعية ببرامج متجددة ومتسمة بالبساطة المتناهية وسهولة التنفيذ والتكاليف مُحَقَقَةٌ أقصى فائدة ممكنة لعدد من شرائح المجتمع، ومن أمثلة هذه اللجان اللجنة الاجتماعية، والصحية، والثقافية، والزراعية، والنسوية، ولجنة الشباب.

خامساً: الجمعيات التعاونية:

ويقصد بها كل جمعية يكونها أعضاء منطلقه معينة وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها سواء من الناحية الإنتاجية أو الاستهلاكية باشتراك جهود الأعضاء متبعة في ذلك المبادئ التعاونية، وتنقسم هذه الجمعيات إلى خمسة أنواع:

- الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، وهي التي تباشر جميع جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- الجمعيات التعاونية والاستهلاكية، وهي التي تعمل على البيع بالتجزئة للسلع الاستهلاكية التي تشتريها أو تقوم بإنتاجها بنفسها أو بالتعاون مع الجمعيات التعاونية الأخرى.
- الجمعيات التعاونية الزراعية، وهي التي تُنشأ للقيام بإنتاج سلع زراعية وكذلك مد الأعضاء

- بما يحتاجونه من أدوات زراعية للمساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي.
- الجمعيات التعاونية المهنية، ويقصد بها تلك الجمعيات التي يكونها صغار أو متوسطو الحال من المنتجين المشتغلين بمهنة معينة بقصد خفض نفقات إنتاجهم وتحسين ظروف بيع منتجاتهم.
 - الجمعيات التعاونية للخدمات، وهي التي تُقدم لأعضائها خدمات بطريقة تعاونية كجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات التعاونية المدرسية، الخ (الجويبر، ١٤٢٤هـ: ١٨-١٩؛ مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، ط ٤، ١٤٢٤هـ: ٢٢١).
- وقد حددت وزارة الشؤون الاجتماعية اللوائح الخاصة بتنظيم مثل هذه المنظمات لتحديد لها أعمالها والفروق بينها وبين بعضها، وقد تضمن ذلك المواد التالية:
- محددات لإنشاء الجمعيات وأهدافها، وتتضمن:
 - التأسيس والتسجيل.
 - النظام الأساسي للجمعية.
 - شكل التنظيم الإداري لها.
 - الجمعية العمومية.
 - مجلس الإدارة.
 - اللجان الدائمة أو المؤقتة.
 - محددات التنظيم المالي والإداري، وتتضمن:
 - التمويل.
 - الميزانية.
 - السجلات والدفاتر.
 - سبل الاحتفاظ بالأموال.
 - طرق استثمار الأموال.
 - الحصول على الإعانات.
 - سبل جمع التبرعات للوجوه الخيرية.
 - سبل المحاسبية.

• محددات حل الجمعية، وتتضمن:

- حالات الحل.
 - طرق إعلام المؤسسات الأخرى بحل الجمعية وأسبابه.
 - سبل تصفية الجمعية والتصرف في أموالها.
- هذا بالإضافة إلى مجموعة الأحكام العامة الخاصة بكل جمعية.

خامساً: التطور في أساليب الدعم المالي:

تأتي مصادر التمويل للجمعيات الخيرية لتأخذ أشكالاً عديدة، فالموارد المالية تأتي في الأهمية الثانية في العمل الخيري بعد الموارد البشرية إذ إن الإنسان هو الذي يُسخر العنصر المادي في أغراضه المختلفة (العلي، ١٩٩٦-١٤١٧هـ: ١٢٢). ويتضمن الدعم المالي للجمعيات الخيرية في الكثير من الأوجه يمكن تجديدها هي:

أولاً: وجوه التبرع:

١. مساهمات وتبرعات الأفراد والجماعات والمؤسسات سواء أكانت التبرعات نقدية أو عقارية أو عينية.
٢. الزكاة.
٣. الوقف (ريع الأوقاف التي توقف للجمعية الخيرية).
٤. الهبات والوصايا (ما يُوصى به المسلمون للجمعية الخيرية من تركاتهم).
٥. أرباح المشروعات الاستثمارية التي تقيمها الجمعية الخيرية لصالح برامجها ومشاريعها وأنشطتها الخيرية.

ثانياً: الإعانات الحكومية، وتتضمن:

١. تقديم الإعانات المتنوعة وفقاً لللائحة الجمعيات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٦١٠) في ١٢/٥/١٣٩٥هـ الذي يتيح للجمعيات الخيرية الاستفادة من الإعانات التالية:

- إعانة تأسيسية تصرف بعد تسجيل الجمعية رسمياً.
 - إعانة سنوية تصرف للجمعية بعد انتهاء سنتها المالية وقد تصل هذه الإعانة إلى (٨٠٪) من إجمالي مصروفاتها.
 - إعانة إنشائية تُصرف لمساعدة الجمعية في تنفيذ مشروعات المباني التي تساعد الجمعية على تأمين مقرات مناسبة لبرامجها المختلفة وتصل هذه الإعانة إلى (٨٠٪) من إجمالي تكاليف البناء.
 - إعانة فنية تتمثل في تحمل تكاليف تعيين موظفين فنيين للعمل بالجمعيات أو مدها بخبراء ومختصين بدراسة أوضاعها وتقديم الاقتراحات اللازمة للنهوض بها، أو ندب بعض الموظفين من الوزارة للعمل لديها لمدد محددة وعند الحاجة.
 - إعانة عينية وفقاً للحاجة لمساعدة الجمعيات في أداء رسالتها وتنفيذ برامجها على خير وجه، بما في ذلك منح كل جمعية خيرية قطعة أرض بمساحة (١٥٠٠) متر مربع لإقامة مقرها عليها.
 - إعانة طارئة تُمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.
١. تُمنح الجمعيات الخيرية حاجاتها من الأراضي لإقامة منشأتها الخيرية عليها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٧) في ٨/٦/٤٠٦هـ.
 ٢. معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأسر الحاضنة، وصرف مخصصات الحضانة لها في حالة قيامها برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة بذلك، وكذلك شمولها بالإعانات الخاصة برعاية المعاقين إذا تولت رعايتهم وذلك وفقاً للقرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.
 ٣. اعتبار الجمعيات الخيرية جهات يمكن تدريب المعاق لديها وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.
 ٤. الحصول على التيار الكهربائي بأسعار مخفضة ومحدود ب(٥) هلالا للكيلو واط واحد مهما بلغت كمية الاستهلاك.
 ٥. دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمدرسات وبالكتب ووسائل

الإيضاح وفقاً للإمكانيات المتاحة (مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٢٤هـ؛ رضا، ١٩٩٧: ٢-٥).

التطور في نوعية الفئات المستفيدة:

يختلف إلى حد ما نشاط الجمعيات الخيرية وفقاً لاختلاف أنواعها، فالجمعيات النسائية عضويتها نسائية وغالباً ما توجه نشاطها إلى النساء، بينما توجه الجمعيات الخيرية الرجالية أنشطتها للمجتمع بصفة عامة، وتتحدد الأنشطة والإنفاق عليها في ضوء الأهداف العامة للنشاط الخيري في المملكة العربية السعودية في المجالات الآتية بوجه عام:

١. مساعدات الأسر: وتشمل مساعدات الأرمال والمطلقات وزوجات السجناء وأسرى المرضى وأسرى الفقراء والمساكين، إلخ.
٢. رعاية الأمومة والطفولة: وتتضمن إنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال، النهارية والمساكنية.
٣. رعاية الفئات الخاصة وتتضمن إنشاء دور لرعاية المسنين والمعاقين وإعانة الطلاب الفقراء.
٤. مستفيدو الخدمات العامة، وتشمل الفئات المستفيدة من دور الحضانه ورياض الأطفال، والأندية الصيفية، حلقات تحفيظ القرآن الكريم، المعارض الخيرية، المعسكرات، الأسابيع الثقافية، دورات التدريب والتعليم المستمر.
٥. مستفيدو اللجان الاجتماعية وتشمل المستفيدين من صرف الأغذية في شهر رمضان الكريم، والأعياد، والمستفيدين من لحوم الأضاحي، والأدوات الكهربائية، والأثاث.
٦. مستفيدو اللجان الصحية، وتشمل المستفيدين من برامج التوعية الصحية، الأجهزة التعويضية، تسكين المراجعين، إلخ.
٧. مستفيدو لجان التعليم الخاص، وتشمل كل ما يتعلق بالتأهيل النفسي والاجتماعي والطبي (عجوبة، ١٩٩٨: ١٠٠-١٠٢).
٨. مستفيدو برامج لإنشاء وتحسين المساكن.
٩. مستفيدو برامج المساعدات العامة (وزارة الشؤون الاجتماعية، الكتاب الإحصائي، ١٤٢٥-١٤٢٦هـ).

رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية

رؤية نقدية لواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية

مقدمة:

حظي العمل الخيري ومازال يحظى باهتمام واسع من قبل القيادة الرشيدة والحكومة السعودية، والخير عمل أصيل لدى أفراد المجتمع السعودي كونه سلوكاً يتماشى مع مطالب الدين الحنيف،

فبدايات العمل الخيري كانت له جذوره المتأصلة في طبيعة وتركيبه الشعوب والمجتمعات. فقد كان للأديان والتشريعات السماوية دور في ظهور العديد من الطرق والأساليب لإشباع احتياجات الأفراد غير المشبعة، حيث أن التعاليم السماوية حثت على مساعدة الضعاف وكبار السن، والعاجزين من فقراء ونحوهم، فقد أقر العديد من التشريعات السماوية على أن من حق العاجز أن يحصل على المساعدة المجتمعية (Woronka, 1998: 36). فبدأت تظهر أعمال الخيرين والمحسنين الذين دفعتهم دوافع عمل الخير الإنساني والتعاليم الدينية نحو تقديم مساعدات لأولئك الذين ليس في مقدورهم الاعتماد على أنفسهم أو على أسرهم في تحقيق كفايتهم الذاتية بما يحقق لهم حد الكفاية (عجوية، ١٩٩٠: ٨-٩).

وكان عمل الخير يقدم بأشكال وصور مختلفة إما عن طريق الأعمال الفردية أو عن طريق الأعمال والأنشطة الجماعية. ولم يكن هي حينها هناك تنظيمات أو مؤسسات يقدم من خلالها، حتى ظهر فيما بعد ما يعرف بالجمعية التطوعية والتي تشير لمجموعة من الناس يجتمعون بهدف تقديم خدمة معينة لأنفسهم أو لأفراد آخرين من المجتمع دافعهم حب الخير ولا ينتظرون مقابل من جزاء ذلك العمل أو النشاط (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٢). وتقدم الجمعية التطوعية بعض الخدمات لبعض الفئات التي لا تشملها الخدمات الحكومية، أو تقدم برامج تكون غير مقدمة من قبل المؤسسات الحكومية، أي أن دورها قد يكون تكميلياً لسد نقص أو لابتكار أنشطة وبرامج قد لا تكون تقدم من قبل المؤسسات الأخرى (زيتون، ٢٠٠٠: ٥٠).

ومع ظهور التنظيمات والمنظمات في العصر الحديث كان للعمل الخيري نصيب من ذلك حيث أصبح العمل الخيري الذي كان - يقدم ويمارس بشكل عشوائي - يتم تقديمه من خلال منظمة خاصة يطلق عليها مسمى جمعية أو نحوها، ولها أنظمتها وأسسها وآلياتها التي تعمل من خلالها.

وقد أصبح العمل الخيري المقدم من خلال جمعيات خيرية وأنشطة أهلية يشكل أحد أشكال منظمات الرعاية الاجتماعية بل أحد روافدها الأساسية بجانب تلك الأنشطة التي تقدم من خلال مؤسسات ومنظمات حكومية، أو منظمات أهلية تهدف للربح.

أي أن الجمعية التطوعية أو ما تعرف بالجمعية الخيرية تجاوزت مفهوم العمل التطوعي الفردي ذي الدوافع الخيرة لدى المحسنين ليكون برنامج ونظام عمل مؤسسي يسير وفق أسس وأنظمة محددة، وإن كان دافع الخير والتطوع هو سمة من يمارسون هذا النشاط.

وفي المجتمع السعودي يُمثل العمل الخيري شكلاً من أشكال خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية، حيث تقدم إلى جانب الخدمات الحكومية التي تمثل بطبيعة الحال الجانب الأوسع والأكبر في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية على مختلف المستويات.

ويوجد في الوقت الحاضر (٢٥١ جمعية^(٢)) هناك عدد منها جمعيات نسائية وتتنوع تلك الجمعيات على مختلف مناطق ومدن ومحافظات وهجر المملكة العربية السعودية. وتختلف أنشطتها وتتنوع خدماتها والفئات المعنية بها، وطرقها في تقديم الخدمات وأسلوب المساعدة ولكنها تصب في رسالة واحدة وهي المساهمة في الرعاية الاجتماعية والوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة في تقديم الخدمات، وإن كانت لا توازي ما تقدمه الحكومة فهي رديئة لها وتتولى سد النقص والقصور، والوصول للفئات التي لم تصل لها خدمات الحكومة. وهذه الجمعيات لها شخصيتها الاعتبارية وتزاوُل أنشطتها وفق تصريح يمنح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تتولى الإشراف على العدد الأكبر من الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية.

وهذا العدد الكبير من الجمعيات والمنتشر على مختلف مناطق المملكة مؤشّر يدل على أن هناك وعياً بأهمية العمل التطوعي والعمل الخيري بين شريحة من أفراد المجتمع السعودي. ولكن كأى جهاز أو نشاط يمارس في أي مجال من المجالات لا بد أن يكون هناك بالإضافة لجوانب القوة بعض من جوانب القصور التي تتطلب العمل على تلافيتها ومن ثم تحسين الوضع القائم نحو الأفضل. فتللك الجمعيات تتفاوت من حيث الحجم والتوزيع الجغرافي وتنوع مصادر التمويل والفئة المشمولة والكفاءة في العمل والقدرة على تحقيق الأهداف، ومستوى الشفافية، وغيرها من الجوانب تجعلها بالتالي تختلف إحداها عن الأخرى.

(٢) عدد الجمعيات وفقاً لتقرير وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٣/٣/١٤٢٧م.

فهناك جمعيات تتمتع بمستويات عالية من الكفاءة وتحقيق مفهوم العمل التطوعي المنظم، وبعضها تكون أقل في تحقيق تلك الرسالة. وخلال هذا الفصل سيتم الوقوف على بعض الجوانب المتعلقة بواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية، من خلال تناول بعض القضايا ذات التأثير المباشر على مدى هرة الجمعيات الخيرية على تحقيق أهدافها ووفائها بمتطلبات المستفيدين من خدماتها. وسيتخلل ذلك الطرح تقديم المقترحات والرؤى الكفيلة بالارتقاء بمستوى العمل الخيري بالمملكة العربية السعودية وتطوير عمل الجمعيات الخيرية، حيث سيتم تناول الموضوع من عدة جوانب مختلفة.

وخلال تقديم هذه الرؤية حول واقع الجمعيات الخيرية^(٢) في المملكة العربية السعودية لن يتم تبني أسلوب الناقد السلبي الذي يتصيد الأخطاء وينتقدها لأن ذلك لا يتفق مع الهدف الأساس لكتابة هذه المقالة وهي تقديم ما يساعد على التطوير والارتقاء بواقع العمل الخيري بالمملكة، لذا سيكون التركيز القليل على تتبع الواقع وبعض نواحي القصور إن وجدت، بينما غالبية الطرح سيتجه نحو تقديم المقترحات وتقديم رؤية مستقبلية لعمل الجمعيات الخيرية بالمملكة والتي تساعد على تخطي الأخطاء وتأسيس التجارب والمجهودات المتميزة.

وسيم تناول معطيات هذا الفصل من خلال طرح وتناول القضايا التالية:

أولاً: اللائحة الأساسية للجمعيات الخيرية.

ثانياً: التوجه الاستراتيجي وأهداف الجمعيات الخيرية.

ثالثاً: الأنظمة المهنية في الجمعيات الخيرية.

رابعاً: القوى البشرية والتدريب في الجمعيات الخيرية.

خامساً: التنسيق والتخيلط بين الجمعيات الخيرية.

سادساً: الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية.

سابعاً: التطوع في الجمعيات الخيرية.

(٢) يشير مسمى جمعية خيرية للجمعيات الخيرية فقط، ولا يشمل المؤسسات الاجتماعية إلا في حال تم الإشارة لذلك صراحة في أي جزء من أجزاء هذا الفصل.

أولاً: اللائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية:

كان للائحة الأساسية للمؤسسات والجمعيات الخيرية والصادرة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في العام ١٤١٠هـ دور بارز في تنظيم وضبط العمل الخيري في المملكة العربية السعودية وفي تقنينه. وبالتالي استطلعت الجمعيات أن تحقق في ظل وجود هذا النظام مستويات لا بأس بها من الانضباط والشفافية في أدائها على المستوى المالي والإداري والخدمي (الغامدي، ١٤٢٢: ٢٩).

أما ما يتعلق بالتفصيلات وأسلوب تنفيذ المواد والبند العامة فقد تم تفصيله من خلال لائحة القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة في العام ١٤١٢هـ. تلا ذلك صدور النموذج الاسترشادي للنظام الأساسي للجمعيات الخيرية في العام ١٤١٢هـ. كما قد صدر العديد من التعليمات والمناهج والقواعد المحاسبية والنماذج والاستثمارات المنظمة للعمل في الجمعيات الخيرية من النواحي الفنية والمالية والإدارية.

وقد كان لصدور تلك اللوائح التنظيمية والاسترشادية دور في وجود طفرة في عدد الجمعيات الخيرية في المملكة وفي زيادة حجم وعدد المنتمين لها وفي مستوى خدماتها والمستفيدين منها. حيث أن وضوح تعليمات العمل الخيري والوقوف على تفاصيله بدءاً من طريقة التأسيس وحتى أدق تفاصيل ممارسة العمل حفز الكثير من محبي العمل الخيري على تنظيم أنفسهم من خلال جمعيات خيرية تهدف لتقديم أعمال البر والخير والمساعدات الإنسانية.

فقد استفادت الجمعيات حديثة التأسيس من هذه اللائحة وكذلك التي في طور الإنشاء حيث أصبح العمل الخيري أكثر تنظيماً. وهناك تفاصيل كثيرة وإجراءات متعلقة به يمكن التعرف عليها من خلال اللوائح التنظيمية وهذا سهّل على الجمعيات تنظيم عملها وتوجيهه التوجيه السليم. وتلافياً لنواحي القصور التي قد تواجهها وبالأخص إذا كان من يقوم عليها من ذوي الخبرة القليلة في العمل الخيري.

وقد تناولت اللوائح التنظيمية عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية من جوانب متعددة لتنظيم العمل الخيري بدءاً من التأسيس وصولاً لأسلوب تقديم الخدمة، حيث أنها تناولت أجزاء كثيرة وتفاصيل دقيقة تتعلق بالعمل الخيري فهي بمثابة الدليل الإرشادي لتنظيم العمل الخيري

في المملكة، وتعكس مدى الحرص على تشجيع أعمال الخير والعمل التطوعي لممارسته من قبل المواطنين.

وتتميز اللائحة بالمرونة والتعميم في بعض الفقرات والمواد وهو أمر وإن كان إيجابياً بحيث يتيح الفرصة للتحرك بحرية في العمل الخيري، إلا أنه كذلك قد يكون مدخلاً لأن يتم استغلال العمل الخيري لخدمة أغراض أو توجهات فردية أو جماعية. وبالتالي كان هناك ضرورة لوضع ضوابط وأن يكون هناك دقة أكبر في تحديد الصلاحيات المخولة للجمعيات، أي يجب أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية على دراية واطلاع أكثر بممارسات الجمعيات الخيرية على اعتبارها الجهة الحكومية التي يحق لها متابعة وتنظيم العمل الخيري بالمملكة العربية السعودية.

كما أن تلك اللوائح تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات بنفس الطريقة على أنه في الواقع هناك تفاوت بين الجمعيات وهي مستوياتها، فهناك جمعيات تملك الخبرة ومتمرسه في ممارسة العمل الخيري، وجمعيات أقل في تلك النواحي، لذا كان لا بد من أن يتم وضع ذلك التفاوت في الاعتبار وأن تتضمن نوائح الجمعيات الخيرية مواد تساعد الجمعيات على تطوير أدائها والارتقاء بمستوى عملها.

وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية في العام ١٤٢١هـ بإصدار تعميم لكافة الجمعيات والمؤسسات الخيرية وذلك من أجل إبداء مرئياتهم ومقترحاتهم على اللائحة الصادرة بقرار مجلس الوزراء في العام ١٤١٠هـ وذلك حتى تكون اللائحة معبرة عن الاحتياجات الفعلية ومتوافقة مع متطلبات المستقبل. وقد جاء بعض التعديلات على بعض الفقرات من قبل عدد من الجمعيات (البلوي، ١٤٢٣: ٥١).

واستكمالاً لمجهود وزارة الشؤون الاجتماعية فسيتم تناول أجزاء من مواد هذه اللائحة بالدراسة والتحليل لها وبالأخص تلك التي تحتاج للوقوف على مدى ملاءمتها للمتطلبات الفعلية للعمل الخيري، وكما سيتم تقديم المقترحات التطويرية لها^(٤).

أولاً: تتناول المواد من الأولى للخامسة تفاصيل (إنشاء الجمعية وأهدافها). فالمادة الأولى، تنص على أنه في حال تقدم عشرون مواطناً كاملاً الأهلية بطلب تأسيس الجمعية فإنه يحق لهم

(٤) سيتم تناول المواد المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الخيرية فقط.

ذلك وهناك ضوابط أخرى تم تحديدها ضمن المادة الأولى، أي أن قرار القبول بتأسيسها يقوم على وجود الأفراد الراغبين في تأسيس الجمعية. وهذا مقبول في حال كانت الجمعية ستقدم خدمات اجتماعية أو تستخدم فئات عامة، ولكن في حال كانت ستقدم خدمات لفئات خاصة فعليه يجب أن يكون من ضمن الأعضاء المؤسسين متخصصون ومن ذوي الخبرة في خدمة هذه الفئة. وأن يضاف ذلك للمادة الأولى ويتم وضعه في صيغة استثناء في حال كانت الجمعية ستعمل من أجل خدمة فئة خاصة.

أما المادة الثانية، فهي تتناول أهداف الجمعية وهي تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية سواء كانت مادية أو عينية أو خدمية في كافة المجالات، دون أن يكون هدفها ربحاً مادياً. وهناك أمور أخرى يجب وضعها في الاعتبار وهي أن لا يكون النشاط الذي ترغب في ممارسته مكرراً ولا يقدم جديداً يخص العمل الخيري، كما يجب الحرص على تقديم الخدمات للمجالات والفئات وبالأخص تلك المحرومة من وجود جمعيات تُقدم خدمات لها. أي أن لا يكون الهدف هو فقط تأسيس الجمعية بل وضوح الأهداف وكذلك أن يتم وضع تقدير للمستفيدين وأن يكون ذلك من ضمن الشروط الأساسية. فهذه الضوابط يجب أن يكون لها اعتبار عند التقدم بطلب تأسيس جمعية خيرية.

كما يمكن أن يضاف مادة إضافية وتكون من ضمن شروط الموافقة على التأسيس وهي وجود رأسمال للجمعية الخيرية، ليكون على سبيل المثال مبلغ ١٥٠,٠٠٠ مئة وخمسين ألف ريال كحد أدنى. بحيث يكون هناك ضمان مالي، وتؤكد من أن الجمعية لديها القدرة على ممارسة بعض من أنشطتها فور تأسيسها، وهذا المبلغ يكون مضافاً للإعانة التأسيسية والتي يجب أن يتم تحديدها وفقاً لما ستمارسه الجمعية من نشاط ومداهما الذي ستخدمه.

المادة الثالثة تنص على أنه لا يجوز إنشاء فروع للجمعية إلا بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية. أما المادة الرابعة فتتص على «أن تعطي وزارة الشؤون الاجتماعية شهادة من واقع السجل الخاص يتضمن تاريخ التسجيل ورقمه وتاريخ النشر والمقر الرئيسي للجمعية».

أما المادة الخامسة فتتص على أنه يجب أن يشتمل النظام الأساسي للجمعية على البيانات والأحكام الأساسية، والتي تشمل: ١. اسم الجمعية ومقرها الرئيسي، ونطاقها الجغرافي. ٢. الغرض الذي أنشئت من أجله. ٣. أسماء الأعضاء المؤسسين. ٤. شروط العضوية وأنواعها وحقوق الأعضاء وواجباتهم. ٥. موارد الجمعية وكيفية التصرف فيها. ٦. تحديد بداية ونهاية السنة المالية. ٧. طرق

المراقبة المالية. ٨. الأحكام المتعلقة بالهيئات التي تمثل الجمعية واختصاص كل منها وكيفية اختيار أعضائها وكيفية إنهاء عضويتهم. ٩. كيفية تعديل نظام الجمعية وكيفية إدماجها وتكوين فروع لها. ١٠. القواعد التي تُتبع في حالة حل الجمعية حلاً اختيارياً والجهة التي تؤول لها أموالها. ١١. أي بيانات لا تتعارض مع أحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة بمقتضاها ولا يجوز أن ينص في النظام الأساسي للجمعية على أن تؤول أموالها بعد الحل لغير الجمعيات أو المؤسسات الخيرية المسجلة نظامياً والتي تعمل في ميدان الجمعية التي تم حلها.

وبالوقوف على مكونات هذه المادة فإن هناك حاجة لأن تضع الجمعية نظامها المهني وبعض الأجزاء من نماذجها المهنية، وحاجاتها المتوقعة من الموظفين وتخصصاتهم، والفئات التي ستخدمها. فذلك سيجعل هناك المزيد من الوضوح والشفافية في أسلوب عمل الجمعية منذ بداية التأسيس.

ثانياً: تنص المواد من المادة السادسة وحتى المادة الثالثة عشرة على (تنظيم الشؤون الإدارية والمالية في الجمعيات الخيرية)، وسيتم الوقوف على بعض نصوص تلك المواد والتي تحتاج إضافة أو تعديل وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها. فقد نصت المادة السادسة على تشكيل هيئات أي جمعية وكيفية تشكيل اللجان. كما نظمت المادة السابعة تشكيل الجمعية العمومية وعضويتها واجتماعاتها. أما المادة الثامنة فحددت أسلوب اختيار مجلس إدارة الجمعية.

أما المادة التاسعة فقد نصت على تنظيم تدخل وزير الشؤون الاجتماعية وصلاحياته في تحديد مجلس إدارة الجمعية المؤقت إذا تطلبت ظروف وأهداف الجمعية ذلك.

أما المادة العاشرة فقد نصت على تنظيم الشؤون المالية والمحاسبية وضرورة تقديم الحساب الختامي لكل عام مالي منصرم. وكذلك تقديم ميزانية تقديرية للعام الجديد وهذا التنظيم يساعد كثيراً في ضبط الشؤون المالية في الجمعيات وحمايتها من أن يتم التصرف فيها بشكل لا يحقق الأهداف الأساسية للجمعية وبما لا يخدم أغراضها وأنشطتها الأساسية.

بينما المادة الحادية عشرة تناولت ما يجب على الجمعية تنظيمه بخصوص سجلاتها ووثائقها ومكاتبها، وتنظيم شؤون أعضائها. ويجب أن يضاف إلى فقرات هذه المادة أن يكون هناك أعضاء من المتخصصين فعلياً في مجالات نشاط الجمعية والحرص على استقطابهم وضمهم لعضويتها حتى يعطي للجمعية مزيداً من التخصصية ويمكنها الاستفادة من خبرات المتخصصين في مجال

ما. خصوصاً بالنسبة للجمعيات الموجهة لخدمة فئة متخصصة أو مجال متخصص.

تنص الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة على «أن تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية للجمعية المسجلة الإعانات المقررة نظاماً». ويقترح أن يتم إضافته للفقرة الحالية وأن تكون الإعانة بناءً على تقارير الجمعية ومدى تحقيقها لأهدافها بحيث يكون هناك تمييز للجمعيات في الإعانات المقدمة بناءً على مدى نجاحها وقدرتها على تحقيق أكبر قدر من أهدافها ووفائها بأغراضها الأساسية، وكذلك يتم زيادة هذه الإعانة أو التتقيص منها بناءً على ما تتضمنه تقاريرها، فإذا لم تحقق جزءاً من أهدافها أو كان هناك نوع من عدم الوضوح في مشاريعها وخدماتها لأهدافها التي أنشئت من أجلها يكون هناك محاسبة لها وبالأخص فيما يتعلق بما يقدم لها من إعانات مالية.

كما أن الفقرة الثانية تنص على «أنه يجوز للجمعية جمع التبرعات وقبول الهبات والوصايا بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات الصادرة بذلك الشأن». ويقترح أن يضاف عليها وأن يكون هناك ابتكار في أسلوب جمع التبرعات حتى يكون هناك تشجيع على الإبداع والتجديد ولتحفيز المتبرعين على تقديم المساعدات والتبرعات للجمعيات الخيرية.

وتنص المادة الثالثة عشرة على أن لوزارة الشؤون الاجتماعية «إسناد إدارة إحدى دورها أو مؤسساتها أو مراكزها الاجتماعية للجمعية التي تثبت قدرتها على ذلك ويصرف للجمعية في هذه الحالة المبلغ اللازم لذلك بميزانية من جهة الاختصاص». وهذه الفقرة متميزة بحيث أنها تسمح للجمعيات الخيرية بأن لا يقتصر مجالها فقط على سد النقص في العمل الاجتماعي بل أن تكون فاعلة وشريكاً حقيقياً للدور الحكومي من خلال إدارة أجهزته وتدل على مدى الثقة في العمل الخيري وفي قدراته وإمكاناته الإدارية والتنظيمية بحيث تتولى تنظيم عمل جهاز حكومي قائم بذاته، وكذلك إعطاء المجال للجمعيات الخيرية في إدارة المنظمات الحكومية سيكون مجالاً للإبداع والتجديد والابتكار والتخلص من البيروقراطية التي تشكل نمط العمل الحكومي وتعطي الأجهزة الحكومية مزيداً من المرونة والتي تعد من ميزات الجمعيات الخيرية، فهذه المزاجية بين الأسلوبين في الإدارة والتنظيم تؤدي لابتكار أساليب عمل وأنظمة مهنية تتسم بالحدثة والتنوع.

إلا أن الفقرة لم توضح بالتفصيل ما هي المعايير التي على أساسها سيتم منح الثقة للجمعية الخيرية في إدارة الدور والمؤسسات والمراكز الاجتماعية، فعليه لا بد من أن يكون هناك معايير واضحة ومحددة بدقة، إذا ما انطبقت على جمعية ما يمكن في هذه الحال إعطاؤها فرصة إدارة

إحدى دور أو مؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية. بالإضافة لتلك الواردة في القواعد التنفيذية والمتعلقة بتطبيق الأهداف والالتزام بشروط التشغيل والإدارة. أي أن تكون الجمعية هي بدورها تتميز بميزات ومعايير تجعلها جديرة بتولي الإدارة كالمشفاهية هي الأهداف وممارسة النشاط. ووضوح نظامها المهني وهوته، وقدرتها على استقطاب الكفاءات، ونحوها من المعايير التي تدل على كفاءة الجمعية.

ثالثاً: تنص المواد من المادة الرابعة عشرة وحتى السادسة عشرة على تنظيم (حل الجمعيات)، حيث تنص المادة الرابعة عشرة على أن للجمعية أن «تُحل اختياريًا بقرار من الجمعية العمومية طبقاً للقواعد الأساسية للجمعية الخيرية».

أما المادة الخامسة عشرة فهي تتعلق بحل الجمعية بموجب قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وقد حددت المادة الحالات التي يمكن للوزير حل الجمعية فيها، وتلك هي: ١. إذا قل عدد أعضائها عن عشرين عضواً. ٢. إذا خرجت عن أهدافها أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي. ٣. إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية. ٤. إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. ٥. إذا خالفت النظام العام أو الآداب العامة أو التقاليد المرعية في المملكة. ٦. إذا أخلت بالأحكام المبيّنة باللائحة. كما أن للوزير بدلاً من حل الجمعية أن يعين مجلس إدارة مؤقتاً لفترة واحدة يتولى اختصاصات مجلس الإدارة إذا كان ذلك يخدم المصلحة العامة ويحقق أهداف الجمعية.

وبالوقوف على هذه المادة فهي تنظم أسباب حل الجمعية الخيرية وإنهاء نشاطها في حال عجزت عن تحقيق أهدافها أو كان هناك ما يشوب نشاطها وممارساتها، أو كانت تشكل عبئاً مادياً بحيث لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية. ويجب أن يحدد بتفصيل أكثر دقة مدى الأهداف التي يجب على الجمعية أن تحققها خلال عدد محدد من السنوات، فإذا ما عجزت عن تحقيق تلك الأهداف خلال تلك المدة أو حادت عن أهدافها لتمارس أنشطة تخدم غير تلك الأهداف المعلنة يكون من حق وزير الشؤون الاجتماعية حلها وإنهاء نشاطها. لأن وجود جمعية أو أكثر تمارس أنشطة قد تثير الجدل أو قد تكون محل إثارة شكوك سيكون بلا شك له تأثيره على سير العمل الخيري ككل وعلى مدى ثقة الجمهور فيه مما سيحد من الانتماء للجمعيات سواء بالعضوية أو التبرعات. لذا يقترح أن يكون هناك متابعة دقيقة للجمعيات ومدى التزامها بأهدافها وأنشطتها، وليس بالضرورة

أن يكون النشاط المخالف مرفوضاً اجتماعياً، حتى يتم حل الجمعية بناء عليه، بل قد يكون مقبولاً ولكن كونه مخالفاً لأهداف الجمعية التي بموجبها تم تسجيلها وإشهارها، أو قد يكون حتى مدخلاً لاستغلال الجمعية أو حتى إقحامها في أنشطة تخدم مصالح فكرية معينة أو فئة بعينها فكل ذلك يجب وضعه في الاعتبار وأن يكون مسوغاً لإنهاء نشاط الجمعية وحلها.

أما المادة السادسة عشرة فهي تنظم مآل أموال الجمعية التي صدر قرار بحلها، بحيث لا يجوز للقائمين على شؤون الجمعية التصرف في شؤونها المالية في هذه الحال. بل يوعز الأمر لوزير الشؤون الاجتماعية الذي يتولى إصدار قرار يحدد طريقة التصفية وكيفية التصرف في أموال الجمعية ومستنداتها ومآل تلك الأموال.

رابعاً: تنص المواد السابعة عشرة والثامنة عشرة على (أحكام عامة)، حيث تنص فقرات المادة السابعة عشرة على أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى الإشراف على الجمعيات الخيرية ومراقبة تنفيذ أحكام هذه اللائحة والقرارات الصادرة بمقتضاها، من خلال الاطلاع على الدفاتر والسجلات والوثائق التي تتعلق بعمل الجمعية ونشاطها.

كما أن لوزير الشؤون الاجتماعية وقف تنفيذ أي قرار يصدر عن الهيئات القائمة على شؤون الجمعية يكون مخالفاً لأحكام هذه اللائحة أو القرارات الصادرة بمقتضاها.

أما المادة الثامنة عشرة فقد نصت على التنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية فيما يتعلق بتتظيم إعطاء الشهادات للمتفيعين بالبرامج الثقافية والتعليمية والتأهيلية التي تقدم من خلال الجمعيات الخيرية وطرق الاستفادة من حاملي هذه الشهادات في مجالات التوظيف. والواقع أن هذه المادة تعد من المواد ذات الأهمية في تفعيل العمل الخيري ودوره في المساهمة في تنمية القوى البشرية في المجتمع، ولكن التساؤل هو عن مدى التطبيق الفعلي والآلية التي يتم من خلالها تطبيق تلك المادة من حيث توظيف من تم تأهيلهم من خلال برامج الجمعيات الخيرية في القطاعين الحكومي والخاص.

ثانياً: التوجه الاستراتيجي وأهداف الجمعيات الخيرية:

يشكل التوجه الاستراتيجي لأي جمعية المرشد الأساسي للعمل الخيري في تلك الجمعية، والذي يحدد أين تتجه؟ وكيف تعمل؟ فالاستراتيجية هي بمثابة خطة عامة تتضمن الرسالة التي

تتبنها الجمعية والأهداف التي تسعى لتحقيقها، فاستراتيجية أي جمعية تساعدنا على تصنيف اتجاهاتها وتوجهها العام الذي تتبناه. وبالتالي فإن وضوح استراتيجية أي جمعية يجعلها تتمتع بدرجة عالية من الشفافية. وتشكل النظام الذي يحكمها وتحكم إليه ويحدد مهامها. لذا فإنه من الأساسيات التي يجب الأخذ بها عند السماح لأي جمعية بمزاولة أنشطتها أن تصيغ أولاً توجهها الاستراتيجي وأن يكون مكتوباً وأن يكون جزءاً من نظامها الأساسي الذي تسترشد به فيما بعد ويوجه كافة أنشطتها ومشاريعها.

فمن المتطلبات الأساسية عند السماح لأي جمعية بممارسة نشاطها أن تضع لها نظاماً وفق شروط ومتطلبات اللائحة الأساسية لأنظمة الجمعيات الخيرية المعمول بها، ووفقاً للدليل الاسترشادي للجمعيات الخيرية الصادر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في العام ١٤١٢هـ، ومن أبرز تلك الشروط ووضوح الأهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها. وبالتالي فإنه يحظر عليها تجاوز تلك الأهداف المحددة والواضحة والتي يجب أن تكون في إطار تقديم الخدمات الاجتماعية النقدية أو العينية والخدمات التعليمية والتثقيفية بدون أن يكون لها هدف ربحي. وأهداف أي جمعية في العادة تكون هي الدليل الذي سيقودها أين ستتجه في أنشطتها وبرامجها من أجل الوصول لتلك الأهداف. وبالتالي فإن على الجمعيات الخيرية الالتزام بتحقيق تلك الأهداف دون سواها، وأن يكون كل أنشطتها وعملها موجهاً نحو تحقيق تلك الأهداف المعلنة، والتي تخدم بدورها التوجه الاستراتيجي العام الذي تتبناه الجمعية.

كما أن تحديد الأهداف لأي مشروع كان أو منظمة يعد من الخطوات الرئيسية والمهمة التي يجب أن تُبنى وفق أسس سليمة وبعد دراسة متأنية، للإمكانات المتاحة التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف. والتأكد من أن تلك الأهداف واقعية ويمكن تنفيذها في الواقع فبعض الأهداف قد تبدو براقة ولموحة ولكن من الصعب تنفيذها في ظل إمكانات بسيطة وخبرات قليلة. وقد لا تتناسب مع طبيعة التوجه العام أو الاستراتيجي الذي تتبناه المنظمة. فالأهداف هي المرشد الذي سيوجه العمل فيما بعد وبناء عليه يتحدد نجاح المشروع أو المنظمة في تحقيق ما وضعت من أجله من عدمه فالقدرة على بلوغ تلك الأهداف يعني النجاح وعدم القدرة على بلوغها يعني الفشل.

والتساؤلات التي تطرح نفسها عند الحديث عن أهداف الجمعيات الخيرية هي المملكة العربية السعودية تكون كالتالي: هل الأهداف التي تتبناها الجمعيات الخيرية في بداية تأسيسها

واقعية وقابلة للتنفيذ؟ وهل القائمون على الجمعية أجروا دراساتهم الكافية وحسبوا حساباتهم للتأكد من أن لديهم الإمكانيات المادية والبشرية والخبرات الكافية لتحقيق تلك الأهداف؟ وهل هذه الأهداف تصب فعلاً في خدمة التوجه الاستراتيجي للعمل الخيري الذي تتبناه الجمعية إذا كان في الأصل لديها توجه استراتيجي واضح ومكتوب؟ وهل كافة أنشطتها وبرامجها تتجه لخدمة أهدافها المعلنة؟ وهل جميع الأهداف التي تسعى للوصول لها متضمنة في نظامها الأساسي، الذي على أساسه منحت التصريح وسمح لها بمزاولة أنشطتها؟ وهل تسعى لتطوير أدائها في ظل أهدافها الأساسية؟ وهل إذا ما رأى أعضاؤها إضافة أهداف جديدة يتم بالفعل تضمينها لنظامها الأساسي وبالتالي إعادة صياغة هذا النظام، وذلك حتى تكون جزءاً من النظام الأساسي وبالتالي تكون معلنة؟

فإذا ما استطاعت جمعية أن تحقق في أهدافها الإجابة عن كل تلك التساؤلات فإنها بالتالي لا يكون لديها إشكالية تتعلق بالأهداف ومن ثم يتوقع أن تحقق النجاح المتوقع منها، وبالتالي تتمتع بمعايير الجمعية المثالية على الأقل فيما يخص الأهداف والتوجه الاستراتيجي الذي تتبناه. والواقع أن هناك جمعيات تلتزم فعلياً بأهدافها، ولا تحيد عنها. ولكن هناك أيضاً بعض الجمعيات تتبنى أنشطة وبرامج تؤدي لتحقيق أهداف غير تلك المعلنة، أو كما هو مقرر لها وعلى أساسه منحت التصريح. وإن كانت الأهداف لا تتعارض في الأصل مع أهداف الجمعيات الخيرية بشكل عام والمسموح لها بتحقيقها استناداً لللائحة الجمعيات الخيرية المعمول بها نظامياً. ولكن هذه الأهداف قد تكون غير تلك الأهداف التي حددتها لنفسها جمعية ما عند تأسيسها ولا تتفق مع استراتيجيتها العامة، مما يجعلها تعود لتمارس أنشطة تحقق أهدافاً غير تلك الأهداف المحددة والمعلنة. وذلك يعود لأسباب مختلفة من جمعية لأخرى فقد يكون لنقص الخبرة دور في تبني أهداف يصعب تحقيقها، وقد تكون الجمعية الخيرية بنت توقعات للحصول على تمويل من المجتمع يفوق ما استطاعت أن تحظى به وبالتالي قلت الإمكانيات لديها، وقد تكون للأعضاء المنتمين رؤى خاصة اختلفت عن تلك التي كانوا يتبنونها عند تأسيس الجمعية الخيرية فاتجهوا نحو أنشطة ومشاريع تصب في خدمة تلك التوجهات الجديدة، والتي في غالبها تكون غير مكتوبة ولا تشكل جزءاً من النظام الأساسي للجمعية الذي على أساسه منحت التصريح وسمح لها بمزاولة نشاطها الفعلي.

فهناك بعض الجمعيات وبعد عدد من السنوات على ممارسة نشاطها الفعلي تكون قد حادت تماماً أو حتى جزئياً عن الهدف الأساسي الذي أسست من أجله، وعلى أساسه منحت التصريح

بمزاولة نشاطها. وتبنت برامج وأصبحت تقدم أنشطة لا تتماشى مع أهدافها.

وعدم الوضوح الذي يعتري عدم اتساق برامج وأنشطة الجمعيات مع أهدافها المعلنة يجعل هناك إشكالية متعلقة بمدى الشفافية التي تتمتع بها تلك الجمعية، وبمدى جدتها في تحقيق أهدافها الأساسية. وفي تقديم عمل خيري يتمتع بمستوى عالٍ من الثقة والمساهمة في ارتقاء الخدمات الاجتماعية والإنسانية في المجتمع ككل.

لذا فإن هذه الإشكالية تجعل من الواجب وضع حلول لها واقتراح أساليب تمكن من التحقق من مدى التزام الجمعيات الخيرية بأهدافها المعلنة وعدم تجاوزها، أو على الأقل الإشارة عند إدراج نشاط أو برنامج لا يتسق مع أي من أهداف الجمعية الأساسية إلى أن ذلك النشاط مستحدث وتوضح مبرراته. والإشارة المباشرة إلى أنه لا يتماشى مع أهداف الجمعية ولكن رأت الجمعية أن هناك حاجة لوجود ذلك المشروع أو ذلك النشاط، وبالتالي يكون هناك تبرير للمسؤولين عن متابعة توجه العمل الخيري في المملكة حول سبب تبني ذلك المشروع أو النشاط المستحدث من جهة، ومن جهة أخرى يكون ذلك تبرير لأفراد المجتمع المعنيين بنشاط تلك الجمعية سواء كانوا أعضاء متطوعين وعاملين، أو متبرعين ومساهمين فيها، أو كانوا حتى هم الفئة المستفيدة من خدماتها على حد سواء.

فالجمعية الخيرية -كما سبقت الإشارة إلى ذلك- كيان يتمتع بالمرونة والقدرة على تقديم أنشطة واستحداث برامج لا يمكن تقديمها من خلال المؤسسات الحكومية التي تتمتع بمستوى من الرتبة والبيروقراطية التي تجعلها عاجزة في بعض الأحوال عن التطور المستمر واستحداث البرامج بالشكل الذي يمكن أن يتحقق في إطار جمعية خيرية تتمتع بمستوى عالٍ من المرونة والقدرة على التطور والتغيير وفق الحاجة والمتطلبات. ولكن تلك الميزة أو الخاصية الأساسية من خصائص الجمعية الخيرية لا يعني على الإطلاق أن تمارس الجمعية الخيرية أنشطتها بدون وجود معايير محددة تُمكن من التأكد من أن ما تقدمه لا يؤثر على المصلحة العامة ولا يتنافى مع أساسيات ومتطلبات العمل الخيري المعمول به، والمخول للجمعيات الخيرية العمل وفقاً له.

فهنا تجب الإشارة إلى أن بعض الجمعيات قد تستغل المرونة الممنوحة لها وتبدأ في التوجه لخدمة مصالح فئات أو توجهات محددة، ودعمها ولو بشكل غير مباشر وكل ذلك يعني أن مستوى الشفافية والوضوح الذي يجب أن يتسم به العمل الخيري أصبح معرضاً للتجاوزات وهذا سيكون له

تأثير ليس فقط على تلك الجمعية التي تمارس التجاوزات بحد ذاتها بل على النشاط الخيري ككل. وعلى مدى الثقة في كفاءته وقدرته على الالتزام بمتطلباته.

ولا يعني ذلك أن تمنع الجمعيات الخيرية من التنوع والتجديد والابتكار بل يجب أن تتجه نحو ذلك وباستمرار ولكن المقصود أن لا يتم إقحام الجمعية في أنشطة لا تتناسب مع توجهاتها الأساسية مما يؤدي إلى نوع من الشكوك حول سلامة تلك التوجهات ووضوحها.

وعلى القائمين بمتابعة أنشطة الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية أن يكون لديهم معايير واضحة يمكنهم من تقييم توجهات جمعية ما والتأكد من مدى التزامها بأهدافها الأساسية وعدم حيادها عنها لأي سبب من الأسباب. وإن كان هناك تغييرات يجب توضيح لماذا تم تبنيها، وتوضيح كيف سيتم تنفيذها وتطبيقها. أي أن تظل المتابعة مستمرة ولا تتوقف عند الوقت الذي يتم فيه منح التصريح.

ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة عشرة من اللائحة الأساسية للجمعيات والمؤسسات الخيرية فإنه يحق لوزير الشؤون الاجتماعية حل الجمعية في حال خرجت الجمعية عن أهدافها أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي. كما تشير الفقرة الرابعة من المادة نفسها كذلك إلى أنه يمكن حل الجمعية الخيرية بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية في حال تصرفت الجمعية في أموالها في غير الأوجه المحددة لها. وهذه الفقرة تصب أيضاً في لب تطابق أنشطة الجمعية مع أهدافها، ففي حال تبنت مشاريع وأنشطة لا تتسق مع أهدافها فهذا يعني أنها صرفتها في جوانب غير مشروع لها الصرف فيها.

والنساءل الذي يطرح نفسه هل سبق وأن قامت وزارة الشؤون الاجتماعية فعلياً بإيقاف أو حل جمعية ثبت أنها تمارس أهدافاً غير تلك الأهداف المعلنة أو أنها تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها حتى وإن كانت على أنشطة وبرامج خيرية؟ فنقص الرقابة في هذه الناحية وعدم الحزم في التعامل مع الجمعيات الخيرية في تطبيق تلك الشروط والقيام فعلياً بمحاسبتها في حال تجاوزت شيئاً ولو يسيراً من اللائحة الأساسية سيجعل هناك تجاوزات متعلقة بممارسة أنشطة غير معلن عنها، لأن ضعف الرقابة في هذه الحال سيكون مدخلاً لظهور المخالفات من قبل بعض الجمعيات مما يؤثر على مستوى العمل الخيري ككل.

فيجب أن يكون هناك إجراءات وخطوات وإشراف مباشر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية

ويتم إخطارها بكل تغيير يحصل لأي جزء من أجزاء النظام الأساسي للجمعية، وأهدافها، وربط لكل ذلك بالمساعدات التي سيحق لها الحصول عليها وفي تصنيفها على خارطة العمل الخيري بالمملكة وفي تحديد مستواها. كل ذلك سيؤدي لأن يكون هناك تقنين للعمل الخيري والذي بدوره سيصب في مصلحة تقديم أنشطة تتمتع بمستوى عالٍ من الشفافية والوضوح بما يخدم رسالة وتوجه العمل الخيري ككل في المجتمع.

ثالثاً: الأنظمة المهنية في الجمعيات الخيرية:

يشكل النظام المهني العصب المحرك لأي نشاط أو عمل يمارس في أي مجال، وغياب النظام المهني يكون العمل غير مقنن وبعيداً عن الحرفية التي يجب أن يتمتع بها نشاط الجمعية. فالنظام المهني هو عبارة عن الإجراءات والممارسات التي تتمتع بمستوى من التقنين ويكون لها هدف محدد وتتم وفق خطوات محددة ومنظمة تهدف إلى الوصول لنتائج على مستوى عالٍ من تحقيق الأهداف. كما أن النظام المهني يعني أن العمل يكون بعيداً عن الاجتهادات الشخصية والمحاولات التي قد تكون غير سليمة أو لا تتناسب مع طبيعة الموقف. كما أن النظام المهني يتضمن القواعد والمحددات المنظمة لعلاقة العاملين بالمنظمة وكذلك تنظم علاقة المستفيدين من الخدمات بالمنظمة نفسها وبالعاملين فيها، فهو القانون أو المرجع الذي يمكن الرجوع والاحتكام له في تنظيم كافة الشؤون المنظمة للعمل في كافة المواقف وفي كل الأحوال. فعادةً المنظمات التي تسيّر وفق نظام مهني يُحدد خطوات وإجراءات وأساليب العمل، يتسم أداؤها بالثبات والكفاءة العالية، ولا تتأثر في حال تغير العاملين لأن جميع العاملين في هذه الحال يعملون وفق متطلبات هذا النظام. تماماً على عكس المنظمات التي تتغير أنظمتها أو لا يكون لديها توجه مهني واضح حيث تتحكم فيها توجهات القائمين عليها في فترة من الفترات ومن ثم تقتصر للنظام والثبات والتراكم في الخبرات والمعارف والتي هي سمة من سمات المنظمات الناجحة، فعادةً المنظمات ذات الأنظمة المهنية الثابتة لا يؤثر في مستواها وفي أدائها تغير العاملين فيها أو حتى القائمين على إدارتها وقياداتها عبر الزمن.

كما أن وجود الأنظمة المهنية يلغي الاجتهادات الشخصية التي قد تكون عرضة للصواب والخطأ، وتجعل كافة الممارسات تحتكم لنظام مقنن تم الاتفاق عليه واعتمده في بنائه على تجارب

علمية وآراء متخصصين وخبرات ميدانية مما يجعله أقرب للصواب وبالتالي تقل احتمالات الخطأ والمجهودات الضائعة. وتكون محل احترام والتزام من قبل كل المنتمين للمنظمة من أعلى الهرم الإداري وحتى أسفله فالنظام هو من يسيّر العمل وليسوا الأفراد وبالتالي فإن خروج أو دخول أحد العاملين لا يغير في سير العمل واتجاهه.

والنظام المهني لا يساعد فقط على تقنين العمل بل يتعدى ذلك حيث يكون بمثابة المعيار الذي يمكن الاحتكام إليه عند تقييم أداء العاملين حيث سيكون هناك محددات ومؤشرات ثابتة وواضحة في النظام تساعد على تقييم أداء العاملين وتوضح مدى التزامهم بأداء مهامهم المهنية والإدارية من عدمه.

وغياب النظام المهني سيؤدي لا محالة إلى وجود خلل في بناء أي كيان أو منظمة لأن المنظمة عبارة عن كل متكامل وأي خلل في أي أجزاء من أجزائها سيؤثر على بقية الأجزاء المكونة لها. والجمعية الخيرية حتى وإن كانت تتمتع بمقومات تؤكد على نجاحها واستمراريتها كتوفير الدعم والمباني والفئة التي تخدمها، وتبرعات وموارد مادية ونظام أساسي وأهداف واضحة، إلا أن وجود تلك العناصر في ظل غياب نظام مهني لن يؤدي لنجاح تلك الجمعية في تحقيق أهدافها. وهذا ما أثبتته الواقع. فهناك جمعيات لديها إمكانات وموارد وأعداد كبيرة من العاملين ومع ذلك لم تحقق أهدافها وفشلت في تحقيق ما كانت تصبو إليه. وفي نفس الوقت هناك جمعيات قد تكون أقل منها في بعض النواحي المادية وتوفر الإمكانيات ولكن تتسم بوجود نظام مهني وأسلوب عمل واضح ومحدد مما يجعلها مستمرة وتخطو خطوات إيجابية. وذلك لأن النظام المهني هو الذي سيوجه عمل هذه الجمعية ويجعلها تسير وفق نظام مقنن يتسم بالعلمية والعملية في آن واحد.

ووجود الأنظمة المهنية يساعد على تناقل الخبرات وتراكمها معرفياً حيث لا يبدأ كل من حيث هو بل يكون هناك نقل للخبرات مع التطوير والتحديث بناءً على ما يستجد وتتطلبه المواقف الطارئة.

كما أن الأنظمة المهنية تشمل كذلك تلك الإجراءات التي تساعد على تنظيم سير العمل بدءاً من المعايير التي يتم على أساسها اختيار الموظفين بالجمعية حيث يكون هناك أساسيات ونماذج ومعايير محددة وفترة تجريب تمكن من الاختيار الأمثل للموظفين ممن لديهم الخبرة والدراسة والقدرة على العمل الاجتماعي الخيري. ثم يأتي النظام المهني كأسلوب لتسيير العمل والتعامل

مع المستفيدين من حيث وجود أساليب موحدة للعمل مع الحالات ودراساتها ونماذج واستمارات مقننة تساعد على الوصول للتقدير السليم للحالات التي يمكن لها الاستفادة من الخدمات المقدمة للجمعية، بحيث لا يكون التقييم خاضعاً لمعرفة أو خبرة أو اجتهاد الباحث الاجتماعي، بل هناك أساليب مقننة لفرز ودراسة وتقييم الحالات المستفيدة ولمتابعتها، وكذلك يكون هناك أسلوب موحد في التسجيل، بحيث تتساوى الفرص في الاستفادة من الخدمات ويكون فعلاً من يحصل عليها هو مستحق فعلي لها وتتناسب حاجته مع خدمات وأنشطة الجمعية.

أيضاً الأنظمة المهنية تنظم أسلوب تقديم الأنشطة والبرامج بحيث يتم تقديمها وفق أسس علمية وحاجات حقيقية وتكون معبرة عن أهداف وتوجهات الجمعية الخيرية ويكون لها أسلوب محدد في طريقة التقديم وكذلك تقويمها، فيكون هناك نماذج خاصة بذلك تساعد على أن تكون الجهود منظمة وبالتالي يساعد على تراكم الخبرات والتجارب مما يؤدي لمزيد من التقنين.

وتتفاوت الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية من حيث وضوح أنظمتها المهنية ومدى تقنينها فهناك جمعيات قد تكون وصلت لمستويات جيدة من حيث بناء واستقرار أنظمتها المهنية. بينما هناك جمعيات أخرى لا تزال تقتصر لوجود أنظمة مهنية بل وقد يكون عملها على الرغم مما يتوفر لها من إمكانيات قد تجعلها نموذجاً يُحتذى ورائدة في مجالها ومع ذلك ما زالت تتخبط في أدائها وهي تقديم خدماتها بل وحتى في مستواها مما أثر سلباً على مدى ثقة المستفيدين منها، ورضاهم عنها. وذلك عائد لا محالة إلى أن تلك الجمعيات ما زالت عاجزة عن بناء نظام مهني مما يجعلها عرضة للصواب والخطأ والاجتهادات الشخصية التي قد تؤثر سلباً على أدائها ومستواها في تقديم الخدمة.

وبالتالي كان الوقوف على الأنظمة المهنية للجمعيات الخيرية من الضرورات والمعايير اللازم الأخذ بها عند تقييم أداء جمعية ما، وأن يكون من ضمن الشروط التي يجب أن تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية كأحد شروط منح تصريح لجمعية ما هو وجود نظام مهني لها ووضوح ذلك النظام. كما يجب متابعة تطوير الجمعيات لأنظمتها المهنية والتزامها بها، وأن يكون من ضمن معايير استمرار دعمها والسماح لها بمزاولة أنشطتها هو مدى تكامل نظامها المهني، وفي حال عجزها عن بناء نظام مهني يكون هناك محاسبة لها.

وفي هذه الحالة يكون على الجمعيات أن القيام بتوثيق وكتابة نظامها المهني كاملاً وتزويد

الوزارة بصورة منه، وعند إضافة أي تعديل يتم إرفاقه ضمن التقارير الدورية. وعليه يجب أن يتسم هذا النظام بالوضوح بحيث يمكن من خلاله التعرف على أسلوب ومستوى تقديم الخدمات وسير العمل في جمعية ما.

رابعاً: القوى البشرية والتدريب في الجمعيات الخيرية:

تشكل القوى البشرية في الجمعيات الخيرية جزءاً مهماً ورئيسياً من أجزاء تكامل ونجاح العمل في تلك الجمعيات، فالموظفون في الجمعيات الخيرية يقع على عاتقهم تنفيذ البرامج والأنشطة التي تتبناها الجمعية، وتسعى لتحقيقها، وتقديم الخدمات التي تتبناها، وفي المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر ٢٥١ جمعية عدد منها نسائي، وفي تلك الجمعيات عدد كبير من الموظفين بل ألوف من الموظفين وهو عدد لا يستهان به حيث يشكل جزءاً من القوى العاملة في المجتمع السعودي، وتحتاج تلك الفئة من الموظفين ممن يتولون العمل في الجمعيات الخيرية التدريب والتطوير المستمرين على أسس العمل الخيري ككل، والعمل الاجتماعي على وجه الخصوص حيث يشكل أحد الأسس التي تقوم عليها أنشطة وممارسات الجمعيات والمؤسسات الخيرية وبالأخص تلك التي تُعنى بتقديم الخدمات الإنسانية للأفراد والجماعات والمجتمعات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. ويتطلب العمل الاجتماعي حتى يحقق الكفاءة والفاعلية المتوقعة منه أن يتم وفق أسس علمية ومهنية تحدد مسار العمل، وكيفية القيام به، وأدوار العاملين في المجالات الاجتماعية، وبالتالي تحدد لهم كيفية إجراء تدخلاتهم المهنية. ويفترض أن من يمارس المهام أو الوظائف المتعلقة بالعمل الاجتماعي أن يكونوا من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، أو مجالات قريبة الصلة منها، ويكونوا في الأصل ذوي معرفة بأسس العمل الاجتماعي.

فمجالات العمل وبالأخص تلك المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية منها على وجه الخصوص، تحتاج أن يكون هناك تطوير وتحديث مستمر لمعارف العاملين في تلك المجالات، إذ أن المعطيات النظرية المتعلقة بمجالات العمل الاجتماعي في تطور ونمو مستمر. وبالتالي فإن هناك حاجة مستمرة لتدريب المنتهين لتلك المجالات على آخر ما استجد من معارف نظرية وأساليب ممارسة مهنية تساعدهم على الارتقاء بمستوى ممارساتهم المهنية. وأن يكونوا على صلة مستمرة بالمتخصصين من أكاديميين وخبراء في التخصص ليساعدوهم على تطوير معارفهم. والتدريب هو

الوسيلة لتطوير معارف العاملين بالجمعيات الخيرية سواء كانوا مهنيين أو حتى إداريين، فالعمل الخيري له أسسه وأساليبه وأنظمتها وكل تلك الأمور تحتاج أن يكون العاملون في تلك المجالات على صلة مستمرة بالخبراء والمتخصصين في العمل الخيري وهذا لن يتأتى إلا عن طريق تفعيل التدريب المستمر ولمن هم على رأس العمل.

لذا فإن التدريب أثناء العمل يعد من الأساليب الفعالة للارتقاء بمستوى الممارسة وأداء العمل للعاملين في الجمعيات الخيرية، إذ سيتيح لهم ذلك تطوير خبراتهم وزيادة كفاءتهم واكتساب مهارات تمكنهم من أداء أدوارهم للوفاء بمتطلبات العمل الذي يقومون به (ملال، ٢٠٠٣: ١١٧).

والتدريب في الجمعيات الخيرية ليس مجالاً يقتصر على المهنيين الاجتماعيين، فإلى جانب التدريب في المجالات المهنية سواء للمتخصصين بالعمل مع الحالات وإجراء البحوث الاجتماعية التي تحتاج إلى مهارات عالية ودراية كافية بأساليب المقابلة وجمع المعلومات والاستفادة منها. وأساليب تقويم الأداء المهني والتحقق من مدى كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة. أيضاً فإن القيادات الإدارية العاملة في الجمعيات الخيرية تحتاج كذلك للتدريب على مهارات القيادة وعلى التزويد بمهارات الابتكار وتطوير العمل.

ويحتاج العاملون في الجمعيات الخيرية أن يكونوا على صلة مستمرة بما يستجد في التخصصات ذات الصلة والتي تخدم مجالات العمل الاجتماعي، لأنه مجال متجدد ويتطلب أن يكون العاملون فيه مطلعين وتديهم قدرة على تطوير أنفسهم وأدائهم.

وإن كانت الجمعيات التي تقدم خدمات غير متخصصة لفئة محددة يحتاج العاملون فيها إلى تطوير وتدريب مستمر واستقطاب للكفاءات المتميزة، فإن الأمر يكون أكثر إلحاحاً. وهناك حاجة ماسة للتدريب في حال كانت الجمعية تخصصية، ومن تلك الجمعيات المتخصصة جمعية الأطفال المعوقين بالرياض، فهي تعنى بفئات هي أصلاً تحتاج لخدمات وعناية خاصة، وبالتالي كان للتدريب لكافة العاملين فيها وبالأخص ممن يعملون مباشرة مع المستفيدين أهمية خاصة حتى يتمكنوا من أداء دورهم بكفاءة عالية. وقد عنيت جمعية الأطفال المعوقين بذلك الجانب فكان لها دور في مجال تدريب العاملين فيها من خلال قيامها بعقد اتفاقيات مع جهات داخلية وخارجية لتبادل الخبرات. كما أنها تتبنى أسلوب الابتعاث الداخلي والخارجي، وكذلك تقديم الدورات التأهيلية في كافة التخصصات والمجالات التي يحتاجها العمل بالجمعية، من حيث التخصصات الطبية والتأهيلية

والاجتماعية والنفسية، وذلك من خلال التعاون مع المستشفيات الكبرى في المملكة وفي خارجها ومع الجامعات والمراكز التي تقدم برامج لخدمة المعاقين (جمعية الأطفال المعوقين بالرياض؛ ١٤٢٢). وتُعد تجربة جمعية الأطفال المعوقين بالرياض من التجارب الرائدة في مجال التدريب وبالأخص التدريب المتخصص الذي يخدم طبقة الفئة المستفيدة، ويعد نموذجا أسلوبياً يمكن أن يُحتذى في مجال تأهيل العاملين.

من هذا المنطلق يكتسب التدريب في الجمعيات الخيرية أهميته. والتساؤل الذي يطرح نفسه، هل كافة الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية تولي التدريب أهمية؟ وهل هناك جهة مختصة تقدم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات الخيرية؟ فالإجابة عن التساؤل الأول هي نعم، حيث أن هناك جمعيات تولي التدريب أهمية وتحرص على تدريب العاملين فيها وعلى تطوير مهاراتهم، ولعل تجربة جمعية الأطفال المعوقين بالرياض والتي تم استعراض تجربتها في فقرة سابقة تعد دليلاً على ذلك. كما أن هناك جمعيات يوجد لديها تدريب وإن كان هناك بعض التحفظات على الأسلوب وعلى اختيار القائمين بتنفيذ تلك الدورات التدريبية ومدى درايتهم وخبراتهم. ولكن هذه الجمعيات تسعى لتطوير أداء العاملين فيها.

أما ما يتعلق بتساؤل وجود جهة مسؤولة عن تقديم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات الخيرية؟ الإجابة على حد العلم أنه لا يوجد جهة تتولى تلك المسؤولية، وبالتالي يكون من الضرورة إيجاد جهة تتولى القيام بمهام التدريب وتكون تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تقوم إحدى الجمعيات ذات الخبرات العالية بتهيئة الفكرة وتقديم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات وذلك عن طريق التنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية. حيث يتسنى الاستفادة مما لديها من خبرات متراكمة في مجال العمل الخيري، ويسبق تقديم الدورات التدريبية للمستفيدين اختيار نخبة من ذوي الخبرة والتميز في العمل الخيري وإعدادهم الإعداد اللازم لتقديم الدورات التدريبية، فالتدريب لا يتطلب فقط المعرفة بل يحتاج لمهارات وقدرة على بناء الدورات التدريبية على حسب الاحتياجات وهذه بدورها تتطلب تقديم دورات لإعداد المدربين في العمل الخيري.

كما أن التدريب يجب أن لا يقتصر فقط على العاملين في المجال الخيري، ولكن يمكن استقطاب من لديهم رغبة للعمل في المجال الخيري وتقديم الدورات ومنحهم الشهادات التي تؤكد أنه يمكنهم العمل في الجمعيات الخيرية وأن لديهم من المعرفة لطرق وأساليب العمل في هذا المجال ما يمكنهم من ممارسته على أكمل وجه.

خامساً: التنسيق والتخطيط بين الجمعيات الخيرية:

يتطلب العمل المتقن في مجال بعينه أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين الجهات التي تتولى تقديم الخدمات وبالأخص في حال كان هناك نوع من التشابه في نوعية الخدمات وكذلك في طبيعة المستفيدين منها، وطبيعة الأنشطة.

والعمل الخيري في العادة يتم تقديمه من خلال جمعيات متعددة وقد يأخذ نفس التصور والأسلوب بل وقد يخدم نفس المستفيدين، وفي نفس النطاق الجغرافي كل تلك العوامل تجعل هناك نوعاً من التداخل بين أنشطة الجمعيات الخيرية، وبالتالي تؤثر على مستوى تقديم الخدمات وعلى كفاءتها بل وقد يؤدي إلى أن يكون هناك أثر سلبي لها.

فالنشاط الخيري يختلف تماماً عن النشاط الربحي أو التجاري ففي الوقت الذي يكون فيه تكرار الخدمات والبرامج المقدمة لا يُعد مشكلة في العمل التجاري فإنه يمثل إشكالية كبيرة في إطار العمل الخيري، وذلك لاختلاف التوجهات. فالعمل الربحي أو التجاري يسعى للمنافسة في السوق وبالتالي فإن التنسيق بين خدماته يؤدي إلى قلة المنافسة وهي مؤشر سلبي في العمل التجاري حيث أن من حق التاجر أن يسلك كافة الطرق المشروعة لينافس في السوق ويحقق الربح. بينما العمل الخيري لا يحتمل المنافسة بل لا بد من التنسيق، فالهدف ليس ربحياً وبالتالي فإن تكرار الخدمات لن يؤدي سوى لمزيد من الإهدار للإمكانات المادية المتاحة، وهذا سيجعل الإقبال على التبرع للأنشطة الخيرية يقل، وكذلك يقلل من تنوعها وتوسع أنشطتها وزيادة عدد المستفيدين منها (زيتون، ٢٠٠٠: ٤١). وبما أن أنشطة الجمعيات الخيرية تصب في إطار الرعاية الاجتماعية، كان لوجود هيئات تنسيقية بينها مطلب أساسي وجوهري لتنظيم العمل الخيري وزيادة فعاليته.

فالتنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية سيقود حتماً إلى توحيد الجهود وتقديم مشاريع إضافية تتسق مع متغيرات المكان والزمان. فالتنسيق سيؤدي لوجود التخصص في الخدمات ما بين الجمعيات، وفي داخل كل جمعية سواءً بالتنسيق والخدمات والمشاريع القائمة أو باستحداث خدمات ومشاريع مستقبلية (الفالح، ١٤٢٣: ٢).

والمتتبع لواقع الجمعيات الخيرية بالمملكة العربية السعودية يجد أن هناك انتشاراً ملحوظاً لعدد الجمعيات الخيرية في كافة مدن ومحافظات المملكة وهي ظاهرة طيبة تدل على مدى الحرص

على تقديم العمل الخيري وعلى زيادة الوعي بأهميته. وقد أدرك القائمون على العمل الخيري ذلك التوجه نحوه ونحو إنشاء الجمعيات الخيرية، وحرصاً من وزارة الشؤون الاجتماعية، فقد سعت لاستصدار لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار من مجلس الوزراء برقم ١٠٧ في ٢٥/٦/١٤١٠هـ ثم صدر القرار الوزاري رقم ٧٦٠ في ٢٠/١/١٤١٢هـ بالقواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ليصدر بعد ذلك بناءً على القرار الوزاري رقم ٢٨٠٦ بتاريخ ١/٦/١٤١٢هـ النظام الأساسي الاسترشادي للجمعيات الخيرية (البلوي، ١٤٢٣: ٤٨). فكل تلك القرارات ساعدت كثيراً على تنظيم وتنسيق جهود العمل الخيري في المملكة العربية السعودية. ولكن ظلت هناك إشكالية قائمة خصوصاً مع هذا العدد الكبير وهي وجود تشابه كبير في طبيعة البرامج والأنشطة التي تقدمها، بل وفي الفئات التي توجه لها الخدمات، بينما هناك فئات لا تقدم لها خدمات، في نفس النطاق الجغرافي، وخدمات وأنشطة غير موجودة على ساحة العمل الخيري وأنشطته في المملكة، ومناطق قد تكون محرومة من خدمات موجهة لبعض الفئات. كذلك إشكالية التعددية وازدواجية العضوية، وقلة الخبراء وكذلك الخبرة في تقديم البرامج والأنشطة، والافتقار للتخطيط وأهميته والعمل العفوي غير المدروس، ونقص التدريب للعاملين في النشاط الخيري، كل تلك المعوقات حدثت كثيراً من قدرة القطاع الخيري على تلبية الاحتياجات والوفاء بالمتطلبات (النصبان، ١٤٢٣: ٨).

كل ذلك وغيره يجعل التفكير في وجود هيئة تنسيقية لتنظيم العمل الخيري مطلباً أساسياً وذلك لتبادل الخبرات ونقل التجارب بين الجمعيات، وكذلك لاختصار الوقت والبعد عن التجارب العشوائية، فيمكن أن يتم نقل أحد التجارب الجيدة والتي أثبتت نجاحها لتعمم على بقية الجمعيات، أو تلك التي في طور الإنشاء والتطور، ففي هذه الحال سيكون هناك تراكمية في التجربة بالنسبة للعمل الخيري مما يؤدي إلى وجود قاعدة يمكن الاستناد إليها في العمل الخيري.

فعدم توافر المعلومات عن الجمعيات وعن أنشطتها ومشروعاتها وبرامجها يجعل جمعيات أخرى تتبنى نفس البرامج لجهل منها بتقديمها من قبل جمعية سبقتها مما يؤدي لتكبتها خسائر مادية لعدم الحاجة لتلك الأنشطة وبالتالي كان من الأولى لو تم توجيه نشاطها نحو مجال لا يوجد جهة أخرى تخدمه. لذا كان وجود مركز للمعلومات من الأساسيات التي ستساعد على تنظيم العمل الخيري وإيجاد قاعدة معلومات شاملة لكافة الجمعيات الخيرية العاملة بالمملكة العربية السعودية.

وفكرة مراكز المعلومات ليست فكرة حديثة فالدول المتقدمة هي تقديم البرامج والأنشطة الخيرية وجدت من الأهمية وجود مراكز لتبادل المعلومات، فقد ظهر ما يعرف بسجلات تبادل المعلومات في وقت مبكر من تقديم الأنشطة الخيرية، وكان أول شكل من أشكال منظمات تسويق الخدمات بين الجمعيات الخيرية. وإن كان هدفها في البداية تصنيف المستفيدين من الخدمات حيث لا يكون هناك ازدواجية في الاستفادة من الخدمات. ثم تطورت لتصبح مراكز لتبادل المعلومات وزيادة الاتصال بين الجمعيات على كافة الأصعدة بحيث يكون هناك تنوع وثراء في مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية وتوفير للجهود وتوجيه سليم لها بحيث تصب فيما يحقق أهدافاً بعيدة المدى للعمل الخيري (نوح، ١٩٩٨ : ٢٢١). وفي الوقت الحاضر ساعد التقدم العلمي في مجال الحاسبات على بناء قواعد بيانات ومعلومات على مستوى عال من الدقة والعلمية في التصنيف والتبويب، كما أن تطور شبكة الانترنت ساعد على زيادة الاتصال بين المنظمات المشتغلة في نفس المجال.

والتسويق بين الجمعيات الخيرية لا يقتصر على تنظيم المستفيدين أو البرامج والأنشطة بل يتعداه حيث يشمل كذلك تبادل الخبرات الفنية والإدارية بين الجمعيات الخيرية، فالحاصل في الوقت الحاضر أن كل جمعية متعلقة على نفسها وتبادل الخبرات يتم في حدودها وفي إطارها، بينما تظل جمعيات تفتقر لتلك الخبرات التي تساعدها على النهوض بمستواها، فكان من الضرورة وجود هيئة تنسيقية تساعد على تحقيق أواصر التعاون بين الجمعيات الخيرية بحيث يتسنى لها الاستفادة من بعضها البعض. ويتم نقل الخبرات ما بين الجمعيات الكبرى وذات المستويات المتقدمة من الخبرات والتي لديها نخبة من المتخصصين ورواد العمل الخيري نتيجة لتقدمها الزمني والمكاني في تقديم العمل الخيري وكذلك في استقطاب الخبرات ذات المعرفة والدراسة وتراكم الخبرات والتجارب عبر السنين، وبين الجمعيات الصغيرة أو حديثة التأسيس والتي تمارس أنشطتها في قرى ومحافظات صغيرة. حيث لا يتسنى لها استقطاب الخبرات ذات المعرفة الكافية لعدم توافرها في تلك المناطق. فكان وجود تسويق وتعاون بين الجمعيات الخيرية من أساسيات تطوير العمل الخيري حيث سيمكن نقل الخبرات وتبادلها بين الجمعيات وتحقيق الاستفادة مما لدى الجمعيات الكبيرة ونقل تجاربها وخبراتها للجمعيات الصغيرة. بحيث تستطيع أن تتطلق في الطريق السليم وأن تتجاوز القصور الذي يعترها نتيجة لنقص الخبراء وتستفيد مما لدى الآخرين.

والتسيق سيؤدي إلى تبني مشروعات ضخمة وعلى نطاق واسع، فهناك برامج وخدمات ومشاريع تتطلب مجهودات وإمكانات كبيرة لتنفيذها وقد تعجز جمعية ما عن تبنيها لنقص مواردها، وبالتالي فإن التنسيق والتعاون بين الجمعيات الخيرية سيؤدي لظهور هذا النوع من المشاريع الكبيرة حيث سيكون هناك تعددية في مصادر التمويل وفي مستوى الخبرات المتاحة وجهات التنفيذ. بحيث تقل الأعباء عن جمعية معينة مما يؤدي إلى تقديم خدمات على مستوى كبير وبجودة وإمكانات عالية.

وللتسيق أهميته من حيث تحقيق مبدأ الشفافية والوضوح فعندما تلجأ جمعية ما للتعاون مع جمعية أخرى في ظل وجود هيئة مركزية لتنسيق التعاون بين الجمعيات الخيرية فإنها ستسعى للوضوح في الأهداف وفي الأنشطة المقدمة حيث أن عدم الوضوح أو وجود ارتياب من قبل الجمعيات الأخرى في توجيهها سيجعلها تحجم عن التنسيق والتعاون معها، وبالتالي ستكون كافة الجمعيات مضطرة لتبني سياسات الوضوح والشفافية حتى تستطيع أن تحقق التعاون الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها العلنية.

وقد يرى بعض القائمين على العمل الخيري أن وجود التنسيق بين الجمعيات الخيرية ووجود هيئة معينة بذلك سيؤدي لتخفيض الخصوصية التي يجب أن تتمتع بها كل جمعية لها صفتها الاعتبارية. وسيجعل هناك مجال للاطلاع على ما تقوم به من برامج تميزها عن غيرها. لذا يجب التركيز على أن التنسيق لا بد أن يكون منظماً ومحدداً بحيث يسمح لكل جمعية بالتحرك في مساحتها الخاصة، بدون وجود تدخلات ويكون التنسيق لخدمة أغراض الارتقاء وتطوير العمل الخيري. فالتسيق لا بد أن لا يقتصر فقط على مستوى البرامج والخدمات بل يتجاوز ذلك ويكون على مستوى تدريب العاملين في الجمعيات الخيرية.

أيضاً للتخطيط للمشاريع وإجراء الأبحاث أهمية بالغة في تطوير العمل الخيري، ووجود هيئة تخطيطية تتولى التخطيط للجمعيات الخيرية وإجراء دراسات الجدوى والبحوث للجمعيات الخيرية من متطلبات الارتقاء بالعمل الخيري وتوفير المجهودات الضائعة والبدء في أي نشاط أو برنامج بناء على قاعدة معرفية ومعلوماتية سليمة مبنية على حقائق علمية ومنهجية.

وكما تم ذكره في فقرة سابقة بأن بعض الجمعيات بحكم موقعها في هجر أو حتى محافظات صغيرة تفتقر لوجود الخبراء لا يعني ذلك حرمانها من أن تمارس عملها وتقدم أنشطتها وفق أسس

علمية ومجربة ولها قاعدة معرفية تستند عليها، لذا كان لوجود هيئة لتخطيط البرامج ومشروعات العمل الخيري مطلب أساسي بحيث يمكن لهذه الجمعيات أن ترتقي بخدماتها وتستفيد مما لدى الخبراء والمختصين من معرفة ودراية تساعدهم على تقديم الأفكار وتنظيم عمل تلك الجمعيات وتوجيهها التوجيه السليم الذي يجنبها التخبط والعشوائية.

سادساً: الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية:

يعد الاستثمار وتوفر مصادر كافية للتمويل في الجمعيات الخيرية أحد أهم المواضيع حساسية وأهمية عند الحديث عن واقع الجمعيات الخيرية. فقضية التمويل وكفايته ينظر لها على أنها إحدى أهم القضايا التي يتم طرحها في حال كان هناك حديث عن الجمعيات الخيرية. فعلى الرغم من أن الجمعية لا تهدف للربح المادي، إلا أن الشؤون المالية فيها ذات أهمية بالغة، فهي كذلك لا تسعى للخسارة والإنفاق غير الرشيد، بل تتطلب نظاماً مالياً يمكنها من تحقيق أهدافها ومزاولة أنشطتها والتي يجب أن تتسم بالاستمرارية.

فالعديد من الجمعيات تشكي من نقص مواردها وعدم قدرتها على تغطية تكلفة التشغيل وتنفيذ برامجها وأنشطتها وبالتالي تحقيق أهدافها المنشودة. كما أن هناك جمعيات قد تقحم نفسها في مشروعات لا تستطيع تغطية تكاليفها مما يجعلها في مأزق تجاه توفير مصادر تمويل ثابتة وكافية.

والقدرة على توفير السيولة المادية أو تسييل أحد ممتلكات الجمعية واستثماراتها يُعد من المؤشرات التي تدل على توازن الجمعية وثباتها مالياً مما يعطيها درجة أمان عالية وقدرة على الاستمرارية في ممارسة أنشطتها وتحقيق أهدافها.

وتتنوع مصادر الاستثمار والتمويل في الجمعيات، فهناك الإعانات الحكومية والتي تُعد من المصادر الثابتة والدائمة تقريباً، والتي تتمثل في الإعانات المالية التي تقدم للجمعيات الخيرية ابتداءً من مرحلة التأسيس حيث يقدم لكل جمعية حديثة التأسيس إعانة تأسيسية بعد التسجيل الرسمي للجمعية. كما يحق لها الحصول على إعانة سنوية بعد انتهاء سنتها المالية قد تصل إلى تغطية ٨٠٪ من إجمالي مصروفات الجمعية. كما أنه يصرف لها إعانات عندما تتشأ مقرات لها ولبرامجها المختلفة وتصل بدورها لتبلغ ٨٠٪ من إجمالي تكاليف الإنشاء والبناء. هذا غير منح

الأراضي ومد الجمعيات بالفنيين والخبراء حسب الحاجة ممن تتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع تكاليف نديهم وعملهم لدى الجمعيات (الردادي، ١٤٢٢: ٢٦٢-٢٦٣). ولكن هذه المساعدات قد لا تكون كافية، فبالإضافة للإعانات الحكومية، هناك مصادر دخل أخرى للجمعيات الخيرية تتمثل في ممتلكات الجمعية من أوقاف ومشاريع ونحوه، وصناديق استثمارية، والتبرعات النقدية والعينية، وقروض من بنوك أو جهات أخرى. وتختلف مصادر الدخل والاستثمارات من جمعية لأخرى، وكذلك اعتمادها على أحد المصادر دون سواها.

كما أن تلك المصادر تختلف في أهميتها، فهناك مصادر تمويل إذا ما توافرت للجمعية واستطاعت أن تغطي مصاريفها من خلالها دل على أن الجمعية فعالة وناجحة في تحقيق كفايتها المادية بالشكل الصحيح. وأول هذه المصادر وجود التبرعات الكافية والدائمة والثابتة، فهي تعد أفضل مصدر حيث أنها لا تكلف الجمعية أي مصروفات، بل العكس تشكل مصدر دخل غير مكلف. تليها مصادر «التمويل الذاتي» ويقصد بها هنا ممتلكات الجمعية من أوقاف ومشروعات وصناديق استثمارية ومساهمات وأسهم ونحوها، وبالطبع تتفاوت هذه المصادر كذلك في درجة أمانها وثباتها، فوجود أوقاف ذات مردود عالٍ يكفي لتغطية التكاليف يعد مصدر تمويل ثابت وآمن. تليها المشروعات الاستثمارية ذات العائد العالي، ثم تأتي الصناديق الاستثمارية من أسهم وسندات ونحوه حيث أنها تتمتع بدرجة مخاطرة عالية وغير آمنة، وكذلك لا يمكن التنبؤ بدقة بعائداتها لتأثرها بعوامل عديدة ومختلفة. والتنوع في مصادر التمويل وتنوع استثمارات الجمعيات يعد مؤشراً على نجاح وقوة الجمعية، والعكس صحيح.

وهناك العديد من الجمعيات تقحم نفسها في مصاريف ومشروعات أكبر من إمكاناتها مما يجعلها في مشاكل تمويلية، وذلك عائد لنقص الخبرة ونقص الخبراء وعدم عمل دراسة جدوى لكل مشروع يتم تنفيذه. فالكثير من المشروعات تكون من بنات أفكار الأعضاء ممن ينقصهم الخبرة الكافية، ومن ثم يتم الشروع في التنفيذ لتجد الجمعية نفسها بعد ذلك في مأزق تمويلي، بل وقد تكون تكبدت ديوناً يلزمها تسديدها. وهنا تكون قد حادت الجمعية الخيرية عن هدفها وأصبحت منظمة ذات نفقات طائلة تشكل عبئاً على أعضائها وعلى المجتمع.

فالجمعيات الخيرية تتطلب نظاماً محاسبياً دقيقاً ووجود متخصصين في الشؤون المالية لمسك دفاتر الحسابات وتقنين المصروفات والنفقات، وكذلك وجود مستشارين ماليين من ذوي

الخبرة في مجال الاستثمار، وأن يشكلوا جزءاً من أعضاء اللجنة المشرفة على الاستثمار، بحيث لا يتم إقحام الجمعية في نشاط أو مشروع يتطلب نفقات عالية تعجز عنها الجمعية ولا يحقق لها الأهداف المنشودة.

فقضية تمويل الجمعيات الخيرية وكفاية مصادرها الاستثمارية من القضايا ذات الأهمية التي تتطلب الدراسة ووضع الحلول والمقترحات. ولا يتوقف الأمر عند مسألة التمويل بل يتعدى ذلك، فيجب أن يكون هناك آلية لتنظيم الحصول على التبرعات والتعرف على مصادرها. ويجب أن يكون هناك تدرج في استثمار الأموال في المشروعات وأنشطة الجمعية بحيث يتم البدء بالمشاريع ذات الأهمية، ثم يتم الانتقال للمشاريع الأقل أهمية، ويكون التنفيذ أو التمويل من المصادر الأكثر ثباتاً وأماناً كالإعانات الحكومية ثم التبرعات والتي تمثل مصدر تمويل مجاني، ليتم الاعتماد على التمويل المعتمد على أصول وممتلكات الجمعية. ويكون آخر مصدر تلجأ له الجمعية هو اللجوء للتمويل المكلف والمتمثل في القروض ولا يتم اللجوء لها إلا في حال كان المشروع ذا أهمية كبيرة للجمعية وترتبط به مشروعات وأنشطة أخرى، أو في حال كان هناك عائد للمشروع يمكن من تسديد التزامات القرض.

أما الاقتراض للقيام بأنشطة ومشروعات ليست ذات أهمية، قد يتسبب ذلك القرض في إقحام الجمعية في التزامات مالية طويلة الأجل لا مبرر لها، وهي من الأمور التي يجب محاسبة الجمعيات عليها.

ومن المقترحات المقدمة لتطوير المجال الاستثماري والتمويلي للعمل الخيري في المملكة العربية السعودية هو اقتراح تأسيس «صندوق التمويل المشترك» وهو جهاز موجود في دول كثيرة يتولى شؤون تمويل المنظمات والجمعيات الخيرية والتنسيق فيما بينها على المستوى التمويلي بحيث يتاح لكل جمعية أو منظمة قدر كاف من التمويل. ويُعرف صندوق التمويل المشترك بأنه «جهاز تعاوني يضم الهيئات الاجتماعية والأفراد في مجتمع من المجتمعات للنهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية القائمة في هذا المجتمع عن طريق تنظيم تمويلها» (العمرى، ٢٠٠٠: ٢٩٢).

وكانت أول منظمة من هذا النوع ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩١٠م، وهدفت إلى توفير مصدر تمويل مشترك يمد كافة منظمات الرعاية الاجتماعية بالمعونة اللازمة لها لأداء دورها، وتتولى الحكومة في العادة إنشاء وتمويل مثل هذه الصناديق. وتدعهما من خلال

أموال الضرائب (نوح، ١٩٩٨ : ٢٢٢-٢٢٣). ويقابلها في المملكة العربية السعودية أموال الزكاة، ومن خلال ما يقدم من دعم سنوي حكومي من الميزانية السنوية للدولة للجمعيات الخيرية. كما قد يتاح للقطاع الأهلي فرصة تقديم التبرعات والهبات من أجل تمويل المؤسسات والجمعيات الخيرية والتطوعية منها، كذلك تؤول إليها أموال الجمعيات التي صدر قرار بحلها بحيث تتم إعادة توزيعها على الجمعيات والمؤسسات الخيرية القائمة بناءً على حاجتها الفعلية.

والتمويل المشترك يُعد شكلاً من أشكال تنظيم العمل بين المنظمات المختلفة، ويسعى

لتحقيق الأهداف التالية:

- دراسة الاحتياجات المجتمعية، وتحديد موارد يمكن الاعتماد عليها مقابل الاحتياجات.
- العمل على تنسيق وتنظيم الخدمات الاجتماعية بالمجتمع على أساس مشروعات وميزانيات المؤسسات والجمعيات المنضمة للصندوق.
- تنظيم الحملات والأنشطة لجمع التبرعات لصالح المؤسسات والمنظمات لتنفيذ أغراضها.
- رفع مستوى المنظمات سواء كانت أهلية أو حكومية أو حتى أفراداً ممن ينتمون لعضوية الصندوق.
- العمل على تحقيق برامج تكاملية للرعاية الاجتماعية.

وأهمية وجوده تأتي لمبررات كثيرة فهو سيكون وسيلة وأسلوباً لتنظيم التبرعات للجمعيات والمؤسسات الخيرية بحيث يكون التبرع لهذا الصندوق. وهو بدوره جهاز حكومي يخضع للرقابة المباشرة من قبل المسؤولين. وفي الوقت الراهن أصبحت مراقبة التبرعات وأين تذهب أموال المتبرعين محل اهتمام واسع حتى لا يكون هناك استغلال سيئ لهذه الأموال. كما أنه يجب أن يكون هناك لجنة محاسبة وتقدير بحيث يتم إعطاء كل جمعية ما تستحقه من تبرعات من خلال هذا الصندوق بناءً على أنشطتها وخدماتها الفعلية. وبهذا سيكون هناك شبه تأكيد على أن تلك الأموال لا تنفق إلا في السبل المشروعة لذلك، ويتم بالتالي تلافي جزء من إشكالية الاستغلال غير المشروع لأموال الجمعيات الخيرية في طرق غير تلك التي يجب أن تتجه لها فعلياً وبما يخدم أنشطتها الإنسانية.

فمن طريق وجود صندوق للتمويل أو مصدر لتقبل التبرعات للجمعيات الخيرية ككل سيمكن تلافياً إشكالية تراجع التبرعات عن جمعية ما هي في حاجة لها، بينما تحصل جمعية أخرى على نصيب كبير من التبرعات ولكن برامجها ومشروعاتها لا تستنفد كل تلك الأموال. فوجود مثل ذلك الصندوق وقيام متخصصين ماليين ونحوه عليه لتقدير حاجات ومشروعات الجمعيات ومن ثم تزويدها بالمبالغ التي تستحقها بناء على الحاجة الفعلية سيؤدي إلى ضمان عدم ضياع الأموال والتبرعات بدون فائدة.

كذلك سيتشجع المتبرعون على بذل الأموال إذا ما علموا أن هناك جهة حكومية رسمية تقوم بالإشراف، فتقل لدى المتبرعين الشكوك والارتياح الذي يعترضهم في أين ستصرف أموالهم وأين سيكون إنفاقها.

سابعاً: التطوع في الجمعيات الخيرية:

يشكل التطوع أحد أهم الأسس التي يقوم عليها عمل الجمعيات الخيرية وليس من المبالغة القول بأن الجمعيات الخيرية هي أجهزة في الأصل أنشئت لتنظيم عمل المتطوعين ومن لديهم رغبة في ممارسة أنشطة إنسانية مختلفة يدفعهم حب الخير للعمل فيها بعيداً عن الرغبة في الربح والتحصيل المادي.

وقضية التطوع وتنظيمه في الجمعيات الخيرية من القضايا ذات الأهمية عند تناول واقع العمل الخيري في المملكة بالدراسة والتحليل، إذ أن قضية التطوع من القضايا التي أصبحت تشكل هاجساً مهماً من منطلق أن كل نشاط إنساني يمارس لابد وأن يكون وفق أسس علمية وبناء على دراسة متأنية، وبالتالي سيتم تناول التطوع من حيث مفهومه وأهميته وأهدافه وصولاً للتعرف على الآليات والمقترحات التي تساعد على تفعيل هذا المفهوم وتشجيع المواطنين على ممارسته وفق أسس سليمة، وبالتالي على الانضمام للجمعيات الخيرية وممارسة أنشطة إنسانية من خلالها. فالتطوع وإن كان يعني أنه نشاط يمارس برغبة ودافع إنساني، ولكن ذلك لا يعني أنه يمارس كيفما كان بل هو نشاط لابد وأن يكون وفق أسس تنظيمية، وهناك عناية في اختيار المنتسبين للعمل التطوعي بحيث يكون نشاطهم يتماشى مع اهتماماتهم وقدراتهم، وأن يكون هناك تدريب مستمر لهؤلاء المتطوعين في المجال الذي يعملون فيه حتى يتسنى لهم تقديم أعمال وممارسة أنشطة على

مستوى عال من الحرفية والإتقان.

فالتطوع ليس فقط عملاً خيراً أو نشاطاً لشغل وقت الفراغ، أو لاستغلال الطاقة، بل هو عمل أكبر من ذلك، فهو نشاط إنساني وعمل كأي عمل آخر ولكن من يمارسه لا ينتظر جزاءً مادياً بل له عوائد نفسية ومعنوية على المتطوع وقد تفوق قيمتها العائد المادي.

وسيتم تناول مفهوم التطوع وأهميته، ومن ثم سيتم تقديم مقترحات ورؤية لتفعيل العمل التطوعي وتنشيطه وتطويره على اعتباره أحد آليات الارتقاء بالعمل الخيري في المملكة العربية السعودية.

أولاً: مفهوم التطوع:

حظي التطوع volunteer كمفهوم باهتمام الكثيرين من رواد التخصصات الاجتماعية والعمل الاجتماعي. ومن أهم التعريفات التي صيغت في مفهوم التطوع هو ذلك التعريف الذي يشير له على أنه "الجهد الذي يفعله الإنسان لمجتمعه بدافع منه ودون انتظار مقابل له، فاصداً بذلك تحمل بعض المسؤوليات في مجال العمل الاجتماعي المنظم الذي يستهدف تحقيق رفاهية الإنسان وعلى أساس أن الفرص التي تتاح لمشاركة المواطنين في الجهود المجتمعية المنظمة ميزة يتمتع بها الجميع، وأن المشاركة تعهد يلتزمون به" (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٢).

كما قد عُرف التطوع بأنه "الجهود التي يبذلها الإنسان برغبته واختياره، لأداء واجب اجتماعي معين، دون الحصول أو توقع الحصول على مقابل مادي" (محمد، ٢٠٠٢: ١٩٢).

وتخلص من التعريفات السابقة إلى أن التطوع هو عمل يقوم به المتطوع رغبة منه في المشاركة المجتمعية وفي تحمل بعض أعباء المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي ينتمي له. مستخدماً قدراته ومهاراته وخبراته في أنشطة اجتماعية أو خدمية هدفها تقديم المساعدة والالتزام بذلك.

وهناك عناصر للعمل التطوعي وفقاً لما حدده "إعلان حقوق ومسؤوليات منظمات العمل التطوعي والعاملين فيها"، تتمثل في التالي (1: internet, 2006):

١. أن لا يكون مخالفاً للأنظمة أو القوانين الدولية أو أنظمة وقوانين البلد الذي يتم العمل فيه ما لم تكن متعارضة مع القوانين الدولية.

٢. أن لا يكون مخالفاً بالسلام والأمن الدوليين.
٣. أن يقدم خدمات إنسانية أو تنموية أو بيئية.
٤. أن لا يهدف للربح.

والعمل التطوعي حسب ما يراه علماء الاجتماع له شكلان أساسيان هما (2: 2006, internet):

١. السلوك التطوعي والممارسات المرتبطة بظروف طارئة أو مواقف أخلاقية أو إنسانية، ويظهر هذا النوع في حالات الأزمات والكوارث.
٢. الفعل التطوعي، ويقصد به الممارسات الناتجة عن وجود فتاعة لدى الفرد بأهمية وضرورة التطوع والحاجة للقيام بمثل تلك الأفعال الإنسانية. ويمارسه الأفراد من أجل إشباع حاجة لديهم مرتبطة بمساعدة الآخرين والمساهمة في خدمة المجتمع والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أفرادهم. ولكي يؤدي العمل التطوعي ثماره الإيجابية على الفرد والمجتمع ينبغي أن يشارك الجميع في إنمائه وتطويره كل حسب استطاعته.

ثانياً: أهمية التطوع:

يشكل العمل التطوعي وانتشار ثقافة التطوع^(٥)، بين أفراد المجتمع مظهراً من مظاهر التكافل الاجتماعي والتي تعد سمة من سمات المجتمعات المتقدمة، وهي بالطبع سمة اتسم بها المجتمع الإسلامي سابقاً بذلك المجتمعات الحديثة بقرون، حيث أن الإسلام حث على التكافل الاجتماعي وإحساس كل فرد في المجتمع بالآخر ومساعدة بعضهم الآخر.

والحقيقة أن هناك انخفاضاً في الإقبال على العمل التطوعي بين أفراد مجتمعنا وذلك ناتج عن قلة الوعي وضعف ثقافة التطوع، بينما نجد في المقابل أن هناك إقبالاً على الانخراط في الأعمال التطوعية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد هناك إقبالاً على

(٥) يشير مفهوم ثقافة التطوع إلى « منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير والرموز والممارسات التي تحض على المبادرة بعمل الخير الذي يتعدى نفعه إلى الغير؛ إما بدرة مفسدة أو يجلب منفعة، تطوعاً من غير إلزام، ودون إكراه» (internet,2006:3).

المشاركة في العمل التطوعي وعلى الانضمام للجمعيات والمؤسسات الخيرية، ففي الولايات المتحدة يوجد هناك ما يقارب ٢٢٠٠٠ مؤسسة خيرية بميزانية وقدرها ١٢٨ مليار دولار، وبمشاركة ٩٢ مليون متطوع. أما في بريطانيا فإن عدد الأفراد المساهمين في هذه المشروعات التطوعية فيبلغ حوالي ٢٠ مليون شخص، في حين يصل عددهم في فرنسا إلى ١٠ ملايين ونصف المليون شخص. وهذه الإحصائيات إنما تدل على مدى انتشار ثقافة التطوع في هذه المجتمعات، والحرص على ممارسة أنشطة خدمية وإنسانية بين أفراد تلك المجتمعات.

فالتطوع مؤثر يمكن من خلاله الحكم على مدى تقدم الشعوب وتطورها، وحتى أن هناك دولاً كثيرة استصدرت القوانين المنظمة للعمل التطوعي وحقوق المتطوعين وواجباتهم على اعتبار أن ما يقوم به المتطوع يصب في التنمية الاجتماعية وتحقيق رفاهية الشعوب. وما ينبغي الإشارة له أن التطوع لا يعني فقط أن يعمل أي شخص يرغب في العمل في أي مكان، بل لابد من أن يكون مهياً للعمل في مثل ذلك المكان ولديه القدرات والمؤهلات التي تساعد على ممارسة هذا النشاط (internet, 2006: 3).

والجمعيات والمؤسسات الخيرية هي الأجهزة المعنية باستقطاب المتطوعين سواء كانوا متطوعين من الناحية المادية بتقديم المساعدات أو من خلال مشاركتهم في العمل واستغلال طاقاتهم في العمل في تلك الجمعيات، وكلما كان عدد الأعضاء المنتمين للجمعية كبيراً كلما دل على جديتها وعلى مدى انتشار أنشطتها وقدرتها على العمل والابتكار.

وكذلك قدرة الجمعية على التواصل مع المجتمع ووضوح أهدافها وشفافيتها تشكل إحدى السمات البارزة التي تحفز الأفراد على الانتماء لها.

وتأتي أهمية التطوع من أنه في الوقت الذي يحقق فيه فائدة اجتماعية فإنه كذلك يحقق فائدة نفسية للمتطوع نفسه من حيث أنه يساعد على تحقيق الذات وزيادة مستويات التكيف النفسي والتوافق الاجتماعي، من خلال المشاركة الفعالة اجتماعياً وإنسانياً.

ثالثاً: معوقات الإقبال على التطوع بين أفراد المجتمع السعودي:

لعل من المعوقات التي تحد من الإقبال على التطوع في مجتمعاتنا وإحجام الكثير من الأفراد عن الانضمام للعمل التطوعي ولعضوية الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمنتشرة في كافة مناطق

ومدن المملكة، الأسباب التالية:

١. هناك نقص في التعريف بالجمعيات الخيرية وبأنشطتها، فقد يكون هناك جمعيات تعمل في مدينة ما ولكن الكثير من سكان تلك المدينة يجهلونها، وذلك القصور يعود في معظمه للقائمين على الجمعيات من حيث تباطؤهم في القيام بدور تعريفي لهم بين أوساط أفراد المجتمع بجميع فئاته وشرائحه، والتعريف بالجمعية وأهدافها وأنشطتها من خلال الندوات والمحاضرات، والمشاركة في المناسبات الوطنية والمحلية (internet, 2006: 4). وإن كان هناك تعريف بالجمعية فيكون من أجل جمع التبرعات، وليس من أجل الحث على الانضمام للجمعيات والتطوع في أنشطتها.
٢. نقص الفرص الوظيفية وقلة الرواتب، تجعل الشباب في كفاح دائم من أجل كسب الرزق، وذلك يجعلهم يتوقفون عن العمل الخيري لأنه لا يدر ربحاً أو جزءاً مادياً عليهم وهم بحاجة ماسة له.
٣. قصور الدور الإعلامي من حيث التشجيع والحث على التطوع وإبراز أهميته بين أفراد المجتمع ونشر ثقافة التطوع بين مختلف شرائح المجتمع، فالإعلام له دور بارز وكبير في تحريك الرأي العام وهي التأثير على توجهات وثقافة أفراد المجتمع، وكان له دور تم لمسه بوضوح في إثارة الرأي العام حول قضايا معينة، أو تعديل التوجهات تجاه مواقف محددة.
٤. عدم وجود استراتيجية ونظام يحدد التطوع ويكفل حقوق المتطوعين وواجباتهم وما لهم وما عليهم، فهناك حاجة ماسة إلى استحداث اللوائح المنظمة للعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية.
٥. من العوامل التي أدت إلى نقص الإقبال على الأعمال التطوعية، غياب التحفيز والتشجيع المادي والمعنوي للمتطوعين، فما ينتشر بين الناس أن التطوع هو عمل بلا مقابل مادي، وليس للمتطوع سوى الأجر والثواب الإلهي، هذه حقيقة، مهمة للغاية، وهي الهدف الأسمى للتطوع، ولكن ذلك لا يمنع من وجود المحفزات المادية والمعنوية على حد سواء.

رابعاً: مقترحات لتطوير وتفعيل التطوع بين أفراد المجتمع السعودي:

هناك مقترحات وآليات يمكن الأخذ بها لتفعيل التطوع وتشجيع الإقبال عليه بين أفراد المجتمع، والقيام بمثل ذلك العمل يتطلب جهوداً مختلفة بدءاً من وضع السياسات والنظم والاستراتيجيات، وصولاً للمجهودات التي تقع على عاتق الجمعيات الخيرية نفسها من حيث الحرص على التعريف بنفسها وتشجيع الأفراد على الانخراط في أنشطتها والتطوع فيها.

وسيتم فيما يلي اقتراح بعض الآليات التي يمكن أن تساهم في تنشيط التطوع في المجتمع

السعودي:

١. إصدار الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل التطوعي والوقوف على كل التفاصيل، كما حصل فيما يخص اللوائح التنظيمية للجمعيات والمؤسسات الخيرية حيث صاحب صدور تلك اللوائح وجود طفرة في إنشاء واستحداث الجمعيات والمؤسسات الخيرية.
٢. تبني الإعلام لقضية التطوع وذلك من خلال إعداد البرامج المحفزة والمشجعة والمساهمة بفعالية في نشر ثقافة التطوع.
٣. إيجاد مراكز متخصصة لتوجيه المتطوعين وللشجيع على التطوع، ويوجد مثل تلك المراكز في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية، ويتم من خلالها توجيه وتشجيع أفراد المجتمع على التطوع، والتعرف على قدراتهم وإمكاناتهم ومن ثم حثهم على التطوع في المجال المناسب. وعقد الدورات التدريبية للمتطوعين على حسب المجال الذي يرغبون الانضمام له، على أن يكون هناك تنسيق مع الجمعيات الخيرية للتعرف على حاجاتها ومن ثم يتم توجيه المتطوعين لتلك الجمعيات التي يرغبون في الانضمام لها.
٤. إيجاد الحوافز والمكافآت للمتطوعين وذلك لحثهم على الاستمرار في العمل التطوعي، حيث أن كثيراً من المتطوعين لا يستمرون في ممارسة ذلك النشاط وذلك لإحساسهم بأن ما يقومون به ليس محل اهتمام أو تقدير، أو أنه مجرد مجهودات ضائعة. لذا كان من الواجب توفير الحوافز المادية والمعنوية من مكافآت وشهادات تقدير ونحوه. والحقيقة أن هناك تجربة قد حققت نجاحاً ملموساً في المملكة العربية السعودية وتلك المتعلقة بمجال التبرع بالدم، حيث أن المتبرع يمنح نوط شرف بعد عدة مرات

من التبرع، وهو من العوامل التي حفزت الكثيرين على الإقبال على التبرع بالدم، فلو تم الأخذ بتلك التجربة على مجالات التطوع المختلفة فستحقق نجاحاً وإقبالاً من أفراد المجتمع.

٥. أن يكون هناك احتساب للمدة التي يقضيها المتطوع في ممارسة عمله التطوعي ضمن ساعات عمله الأساسية، وكذلك يمنح شهادات الخبرة وتحسب له كنقاط في عمله الأساس.

٦. تأسيس جمعية للمتطوعين، بحيث تكفل لهم حقوقهم، وتكون مجالاً لهم لتبادل الخبرات، والاحتكاك بالمتطوعين وتضم لعضويتها المتطوعين ويكون لهؤلاء الأعضاء مميزات خاصة.

٧. على الجمعيات أن تُعرّف بنفسها تعريفاً جيداً، وتسعى لاستقطاب الخبرات والكفاءات المتخصصة في المجتمع، وتمنحهم عضويات شرفية، ووضع حوافز وتشجيع لهم، فذلك سيشجع العديد من المتخصصين على الانضمام للجمعيات الخيرية والتطوع في العمل بها.

المعايير المقترحة لتصنيف الجمعيات الخيرية

معايير تصنيف الجمعيات الخيرية

تعد عملية تصنيف الجمعيات الخيرية عملية معقدة تتلوي على أحكام شخصية ذاتية يصعب معها وضع آلية تصنيف تكون دقيقة ١٠٠٪، ومع ذلك فهي ليست عملية مستحيلة، ويمكن اتباع طرق عديدة أولاً؛ وضع معايير للتصنيف. ثانياً؛ وضع مبررات لتلك المعايير. ثالثاً؛ وضع أوزان للمعايير ورابعاً؛ وضع فئات للتصنيف.

ويهدف ذلك في مجمله لإيجاد القدرة على تمييز الجمعيات الخيرية عن بعضها البعض، وإمكانية تصنيفها بناءً على معايير أو محكات كمية وكيفية.

فئات التصنيف:

يفترض أن يتم تصنيف الجمعية إلى الفئات التالية:

الدرجات من ٨١ - ١٠٠	(١) تصنيف فئة (أ)
الدرجات من ٦١ - ٨٠	(٢) تصنيف فئة (ب)
الدرجات من ٤١ - ٦٠	(٣) تصنيف فئة (ج)
الدرجات من ٢١ - ٤٠	(٤) تصنيف فئة (د)
(غير مصنفة)	(٥) حديثة التأسيس

معايير التصنيف:

- المعيار الأول: رأسمال الجمعية
- المعيار الثاني: أصول الجمعية
- المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية
- المعيار الرابع: مصادر التبرع
- المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية
- المعيار السادس: عائدات الاستثمار
- المعيار السابع: نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار
- المعيار الثامن: مصروفات الجمعية
- المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية
- المعيار العاشر: عمر الجمعية
- المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية
- المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية
- المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين
- المعيار الرابع عشر: عدد المستفيدين من الجمعية
- المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة
- المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة/ مؤقتة أو موسمية
- المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المعلنة
- المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة
- المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة
- المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة

مبررات اختيار معايير التصنيف:

لقد تم اختيار المعايير العشرين بالضرورة لمبررات يجب أن يتم ذكرها هنا وهي كما يلي:

المعيار الأول: رأسمال الجمعية

يعد رأسمال الجمعية أحد المعايير الرئيسة التي يمكن أن يُعتمد عليها في تصنيف الجمعيات الخيرية، فكلما كان رأسمال الجمعية كبيراً، كلما كانت قدرتها بطبيعة الحال أكبر على تقديم خدمات وبرامج وأنشطة لعملائها، وكلما كانت أقدر على تحقيق أهدافها وأقدر على تعيين موظفين وموظفات وبناء أو شراء مقر لها. كما أن كبر رأسمال الجمعية هو دليل جيد على قدرتها على الصمود والبقاء، والعكس صحيح.

المعيار الثاني: أصول الجمعية

تقاس قوة الجمعية الخيرية بقوة رأسمالها وبقوة أصولها التي تمتلكها. وهناك من الجمعيات الخيرية من لها رأسمال تستثمره في أصول تمتلكها مع الوقت وتحسب بالتالي من ضمن ممتلكات الجمعية، ولكنها أصول عينية وليست نقداً. ويدخل ضمن الأصول المبانى والاستثمارات سواء كانت عقارية أو غيرها. وكلما كانت أصول الجمعية كبيرة، كلما كان ذلك دليلاً على قوة الجمعية الخيرية المادية، ومؤشراً على قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها، وبالتالي قدرتها على تحقيق أهدافها. لذا كلما ازدادت أصول الجمعية، كلما كان ذلك أفضل، وبالتالي يمكن اعتبار أصول الجمعية معياراً من معايير تصنيف الجمعيات الخيرية.

المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية

يجب أن يكون لكل جمعية مصادر دخل وتمويل تمكنها من الصرف على برامجها وأنشطتها وتمكنها من تحقيق أهدافها. إذ لا يمكن الاعتماد على رأسمال الجمعية فقط، فهو ثابت ويتناقص مع مرور الوقت، وبالتالي فإن مصادر تمويل الجمعية يعد معياراً مهماً في تصنيف الجمعيات الخيرية، ويجب أن يكون هناك شروط متوفرة في مصادر تمويل الجمعية لتعطي دلالة حقيقية على قوتها، فهذه المصادر يجب أن تكون متنوعة، بحيث لا يتم الاعتماد على مصدر واحد فقط للدخل والتمويل، وإن كانت أحد مصادر التمويل حكومية كالإعانة السنوية فهذا أيضاً أمر إيجابي للجمعية الخيرية.

وكلما كانت مصادر التمويل ثابتة، كلما كان ذلك أفضل للجمعية وأقوى لها. وأيضاً، كلما كانت مصادر التمويل من أصول واستثمارات تملكها الجمعية، يكون ذلك أفضل للجمعية وأقوى لها، بحيث لا تعتمد على مصادر تمويل خارجية، وخارجة عن إرادتها. وكلما كانت مصادر التمويل من مخصصات لها من جهات أخرى فهي أيضاً ستكون ثابتة ويمكن الاعتماد عليها، وبالتالي تعد مصدر قوة مادية للجمعية.

المعيار الرابع: مصادر التبرع

هناك بعض الشروط المرتبطة بمعيار مصادر التبرعات، مثل أن تكون مصادر التبرعات ثابتة، وأن تكون مصادر التبرعات معروفة (غير مجهولة)، وأن تكون مصادر التبرعات من مخصص وقف ثابت، وأن تكون مصادر التبرعات مؤسسية (لا أفراد)، وأن تكون مصادر التبرعات من داخل المملكة العربية السعودية. وكلما توفرت هذه الشروط كلما كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية، والعكس صحيح.

المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

يفترض أن تعتمد الجمعيات الخيرية، وبالذات التي تمتلك رأسمال كبير إلى استثمار أموالها الفائضة عن حاجتها، بهدف زيادة مصادر تمويلها وتثبيتها، مما يمكنها من تقديم خدماتها وبرامجها وأنشطتها وبالتالي تحقيق أهدافها بشكل أكبر، وبما يحقق لها القدرة على الصمود والاستمرارية مع مرور الوقت. وكلما كان هناك استثمارات للجمعية، كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً لها، وكلما كانت هذه الاستثمارات كبيرة كلما كان ذلك أفضل وكلما كانت الاستثمارات آمنة وموضوعة في استثمارات قليلة المخاطر، كلما كان ذلك أفضل.

المعيار السادس: عائدات الاستثمار

ذكرنا في المعيار السابق أن الجمعيات الخيرية يفترض أن تعتمد إلى استثمار أموالها الفائضة ورأسمالها الزائد عن حاجتها في استثمارات تحقق لها عائداً يمكنها من تحقيق أهدافها، ويفترض بطبيعة الحال أن تحقق هذه الاستثمارات عائداً للجمعيات الخيرية التي تقوم بالاستثمار. وعليه، فإنه كلما كانت عائدات هذه الاستثمارات كبيرة، كلما كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية. وكلما كانت هذه العائدات ثابتة، كلما كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية. والجمعيات الخيرية التي تقي عائداتها

الاستثمارية بكافة احتياجاتها المادية وتزيد على ذلك هي الجمعيات الخيرية الأفضل بالنسبة لهذا المعيار، فهذا دليل قوي على قدرتها على الصمود والتوسع وتقديم برامجها وأنشطتها، وبالتالي تحقيق أهدافها.

المعيار السابع: نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار

يعد هذا المعيار مؤشراً على قوة الجمعية وقدرتها على الصمود ومؤشراً على قدرتها على التوسع في برامجها وأنشطتها المستقبلية. ويرتبط بمدى قدرة الجمعية الخيرية في المحافظة على أصولها ورأسمالها وعلى أكبر جزء من عائداتها الاستثمارية. فوجود استثمار للجمعية الخيرية هو أمر جيد للجمعية الخيرية، وكون هذا الاستثمار كبيراً وثابتاً وآمناً هو أيضاً أمر جيد وإيجابي للجمعية الخيرية. ولكن تبقى مسألة مدى تغطية عائدات الاستثمار لمصروفات الجمعية الخيرية، فكلما كانت عائدات استثمارات الجمعية الخيرية تغطي مصروفاتها وتزيد، كلما كان ذلك أفضل، وكلما كان هناك فائض من عائدات استثمارات الجمعية الخيرية بعد احتساب المصروفات كلما كان ذلك أفضل. إذ أن ذلك يعني أن الجمعية الخيرية التي تعتمد في مصروفاتها على عائداتها الاستثمارية ولديها أيضاً فائض من ذلك، فإن لديها أيضاً القدرة على زيادة استثماراتها من ناحية، ولديها أيضاً القدرة على التوسع في أنشطتها وبرامجها ومشاريعها الخيرية، وبالتالي تحقيق أهدافها بشكل أكبر من ناحية أخرى.

المعيار الثامن: مصروفات الجمعية

يعد هذا المعيار أساسياً لتصنيف الجمعيات الخيرية، حيث أن لكل جمعية خيرية بطبيعة الحال مصروفات سنوية تصرفها سواء كانت مصروفات إدارية أو مصروفات على أنشطتها وبرامجها. وكلما كانت مصروفات الجمعية الخيرية تعتمد على رأسمال الجمعية، كلما كان ذلك مؤشراً سلبياً للجمعية الخيرية. وكلما ازداد اعتماد الجمعية في مصروفاتها على رأسمالها، كلما كان ذلك مؤشراً خطيراً على عدم قدرتها على الصمود والاستمرار في تقديم أنشطتها وبرامجها، وبالتالي تحقيق أهدافها. فالعمل الخيري في الجمعيات الخيرية يجب أن يكون لديه قدرة على الاستمرارية، وأن يكون مخططاً له تخطيطاً بعيد المدى ليؤتي ثماره ويحقق أهدافه، وهذا لا يمكن أن يتحقق طالما أن رأسمال الجمعية الخيرية يتناقص سنوياً.

المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأموال الإدارية

يرتبط هذا المعيار بطريقة توزيع مصروفات الجمعية الخيرية، حيث أن الجمعية الخيرية التي تزداد نسبة مصروفاتها على الرواتب والأموال الإدارية على حساب أنشطتها وبرامجها الخيرية، يعد دليلاً على هشاشة الجمعية الخيرية، ومؤشراً سلبياً لها. كما أنه لا يبرر وجودها بشكل أساس. فالجمعية الخيرية يتم الموافقة على إنشائها لتحقيق أهداف معينة هي في جوهرها بالضرورة أهداف اجتماعية خيرية، وليس الهدف من الجمعية إيجاد وظائف للأفراد (وإن كان تأمين وظائف بحد ذاته يعد أمراً إيجابياً، ولكنه ليس من ضمن أهداف الجمعيات الخيرية كلها في المملكة العربية السعودية). كما أن ازدياد نسبة المصروفات التي تصرفها الجمعية الخيرية على الرواتب وعلى الأمور الإدارية، لا يمكن تبريره للمتبرعين، الذين تبرعوا بأموالهم لمساعدة الجمعية الخيرية على تحقيق أهدافها. لذا، فإنه كلما زادت نسبة المصروفات على الرواتب والأموال الإدارية على حساب المصروفات على العمل الخيري وأنشطته وبرامجه، كلما كان ذلك سلبياً للجمعية الخيرية، وكلما كان بقاء الجمعية الخيرية واستمراريتها غير مبرر.

المعيار العاشر: عمر الجمعية

يعد عمر الجمعية الخيرية دليلاً قوياً على قدرتها على الصمود، ودليلاً على قدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة. كما أن زيادة عمر الجمعية الخيرية، فهو دليل ضمني على مصداقيتها من ناحية، وعلى تزايد خبراتها المتراكمة من جهة أخرى، وبالتالي كلما كان عمر الجمعية الخيرية أطول كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً لها، والعكس صحيح.

المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية

إن ازدياد عدد فروع الجمعية فهو دليل على كبر حجم الجمعية وقوتها المادية وتزايد الطلب على خدماتها وأنشطتها وبرامجها الخيرية. كما أنه دليل على قدرتها الإدارية وعلى تنوع المناطق التي تقدم خدماتها فيها، وبالتالي على توصيل خدماتها لبقع جغرافية أكبر. لذا، كلما زاد عدد فروع الجمعية الخيرية، كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً لها.

المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية

يعد ازدياد عدد موظفي الجمعية دليلاً على كبر حجم الجمعية من ناحية وزيادة وتنوع أنشطتها من ناحية أخرى، كما أنه يعد مؤشراً جيداً على ضخامة مصروفات الجمعية مما يعني ضمناً وجود دخل عالٍ يواكب هذه المصروفات. فمن ثم، فإنه كلما زاد عدد موظفي الجمعية كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً لها، وكلما قل عدد موظفي الجمعية، كلما كان ذلك مؤشراً سلبياً لها. لذلك، يعد عدد موظفي الجمعية الخيرية معياراً يمكن أن يعول عليه في تصنيف الجمعيات الخيرية:

المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين

يرتبط هذا المعيار بمهنية العاملين في الجمعية الخيرية ومدى تأهيلهم العلمي وتأهيلهم العملي ومدى حصولهم على دورات تدريبية تتناسب مع طبيعة عملهم وتساعدتهم على أداء مهامهم الوظيفية بشكل أفضل. وبصفة عامة كلما كان تأهيل الموظفين العلمي عالياً كلما كان ذلك أفضل، وكلما كان التأهيل العلمي مناسباً لطبيعة العمل من حيث التخصص العلمي كلما كان ذلك أفضل، وكلما كانت سنوات خبرة الموظفين في الجمعية الخيرية أكثر كلما كان ذلك أفضل، وكلما كان الموظفون في الجمعية الخيرية يحصلون على دورات تدريبية في مجال عملهم وهم على رأس العمل، كلما كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية. فقدرة الموظفين ومدى تأهيلهم وخبرتهم هي مؤشرات على جدية الجمعية الخيرية في العمل الخيري والمهني من ناحية، ومؤشرات على أن الجمعية الخيرية تعمل في الاتجاه الصحيح لتحقيق أهدافها، حيث أن الأكثر تأهيلاً، هم الأقدر على تنفيذ برامج ومشاريع الجمعية الخيرية بفعالية أكبر.

المعيار الرابع عشر: عدد المستفيدين من الجمعية

إن عدد المستفيدين من خدمات الجمعية الخيرية هو من المعايير التي من الممكن أن تُستخدم في تصنيف الجمعيات الخيرية، فكلما زاد عدد المستفيدين من خدمات الجمعية الخيرية، كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على أن الجمعية الخيرية تقدم خدماتها وتحقق أهدافها، وهو ما يبرر وجودها. فالجمعية الخيرية التي تخدم أكبر عدد من الأفراد ومن المستفيدين أفضل قطعاً من الجمعية الخيرية التي يستفيد من خدماتها عدد أقل.

المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة

هناك العديد من الفئات التي من الممكن أن تقوم الجمعيات الخيرية بتقديم خدمات لها، وكقاعدة عامة، كلما كانت الفئات المخدومة من قبل الجمعية الخيرية أكثر كلما كان ذلك أفضل. ويستثنى من هذه القاعدة الجمعيات الخيرية المتخصصة بفئات معينة مثل المعاقين والأطفال الذين يعانون من التوحد. حيث أن الجمعيات المتخصصة يكون لديها خبرات تخصصية فريدة من ناحية، وتعتمد على خبراء في التخصص من ناحية أخرى وهو أمر بلا شك إيجابي للجمعية الخيرية.

المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة/ مؤقتة أو موسمية

تعتمد بعض الجمعيات الخيرية إلى تقديم أنشطة وبرامج دائمة وثابتة وتحقق أهدافاً بعيدة الأمد، بينما تعتمد جمعيات أخرى خيرية على الأنشطة والبرامج المؤقتة والموسمية (توزيع حقائب مدرسية، إفطار صائم...إلخ)، لا تحقق أهدافاً بعيدة الأمد وليس فيها صفة الديمومة. وبصفة عامة كلما كانت الأنشطة والبرامج ثابتة، كلما كان ذلك أفضل للجمعية الخيرية، وكلما كانت البرامج والأنشطة مؤقتة أو موسمية كلما كان ذلك مؤشراً سلبياً للجمعية الخيرية.

المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المعلنة

يتم الموافقة عادة على تأسيس الجمعية الخيرية بعد اكتمال شروط تأسيسها بما في ذلك تحديد الأهداف التي من أجلها تأسست الجمعية. وكلما حققت الجمعية الأهداف المعلنة، كلما كان ذلك دليلاً على مصداقيتها وجديتها، وعلى أن الهدف من تأسيسها كان قد تم دراسته بعناية، والعكس صحيح. وكلما قامت الجمعية الخيرية بتحقيق أهدافها المعلنة، كلما كان ذلك مبرراً كافياً على ضرورة بقائها ووجوب دعمها ومساندتها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية وأفراد المجتمع القادرين.

المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة

يعد ارتباط الأنشطة والبرامج الخاصة بالجمعية الخيرية بالأهداف المعلنة أحد المعايير التي يمكن أن يعول عليها في تصنيف الجمعيات الخيرية. فكلما كانت الأنشطة والبرامج التي تنفذها الجمعيات الخيرية مرتبطة بشكل مباشر بأهدافها المعلنة، كلما كان ذلك دليلاً على مصداقيتها

وجديتها، وأنها تسير في الاتجاه الصحيح، وكلما حادت الأنشطة والبرامج التي تقوم الجمعية الخيرية بتنفيذها عن الأهداف المعلنة كلما كانت مبررات وجود الجمعية الخيرية وبقائها أقل وكلما كان دعمها مادياً غير مبرر، وبالتالي فإن الجمعيات الخيرية الجيدة هي التي تكون برامجها وأنشطتها مرتبطة بشكل وثيق بأهدافها المعلنة.

المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة

تمثل نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة معياراً مهماً في تصنيف الجمعيات الخيرية، حيث تعد دليلاً على التزام الجمعية بالنهج الذي ارتسمته لنفسها ودليلاً على مصداقيتها. وكلما كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكبر، كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً للجمعية الخيرية.

المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة

تمثل نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة مؤشراً سلبياً وخطيراً على أداء الجمعية الخيرية، فكلما زادت المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة، كلما انتفى مبرر وجود الجمعية الخيرية، وكلما كان أداؤها محل شك، وكلما كان ذلك مؤشراً على فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة، وكلما كانت التبرعات التي تصل الجمعية الخيرية والدعم الذي تحصل عليه يصرف في غير محله، وبالتالي غير مبرر.

جدول رقم (٢) أوزان المعايير

الوزن	المعايير
تتراوح من ١ إلى ٥	(١) رأسمال الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(٢) أصول الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(٣) مصادر دخل الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(٤) مصادر التبرع
تتراوح من ١ إلى ٥	(٥) حجم الاستثمار الخاص بالجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(٦) عائدات الاستثمار
تتراوح من ١ إلى ٥	(٧) نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار
تتراوح من ١ إلى ٥	(٨) مصروفات الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(٩) نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٠) عمر الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١١) عدد فروع الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٢) عدد الموظفين في الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٣) تأهيل الموظفين
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٤) عدد المستفيدين من الجمعية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٥) الفئات المخدومة
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٦) نوع الأنشطة والبرامج/ دائمة/ مؤقتة أو موسمية
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٧) مدى تحقيق الأهداف المعلنة
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٨) مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة
تتراوح من ١ إلى ٥	(١٩) نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة
تتراوح من ١ إلى ٥	(٢٠) نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة

طريقة احتساب أوزان التصنيف:

سيتم إسناد أوزان لكل معيار من معايير التصنيف آفة الذكر، وتتكون هذه الأوزان لكل معيار من (٥) درجات، أقلها الدرجة (١) ثم تليها الدرجة (٢) ثم تليها الدرجة (٣) ثم تليها الدرجة (٤) وأفضلها الدرجة (٥).

المعيار الأول: رأسمال الجمعية

الدرجة (١):	أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال
الدرجة (٢):	من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
الدرجة (٣):	من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
الدرجة (٤):	من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
الدرجة (٥):	من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وأكثر

المعيار الثاني: أصول الجمعية

الدرجة (١):	لا تزيد على رأسمال الجمعية
الدرجة (٢):	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة أقل من ٢٠٪
الدرجة (٣):	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪
الدرجة (٤):	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪
الدرجة (٥):	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة ٦٠٪ فأكثر

المعيار الثالث: مصادر تمويل الجمعية

هناك خمسة شروط لمصادر تمويل الجمعية كل بنقطة هي كما يلي: (متنوعة، حكومية، ثابتة، من أصول واستثمارات تملكها الجمعية، مخصصات لها).

الدرجة (١):	توفر شرط واحد فقط
الدرجة (٢):	توفر شرطين
الدرجة (٣):	توفر ثلاثة شروط
الدرجة (٤):	توفر أربعة شروط
الدرجة (٥):	توفر الشروط الخمسة كلها

المعيار الرابع: مصادر التبرع

تحتسب نقاط هذا المعيار على الشروط التالية كل بنقطة: (أن تكون مصادر ثابتة، أن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، أن تكون مخصصة من وقف ثابت، أن تكون من مصادر مؤسسية (لا

أفراد)، أن تكون من مصادر داخل المملكة).

- الدرجة (١): توفر شرط واحد فقط
الدرجة (٢): توفر شرطين
الدرجة (٣): توفر ثلاثة شروط
الدرجة (٤): توفر أربعة شروط
الدرجة (٥): توفر الشروط الخمسة كلها

المعيار الخامس: حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

- الدرجة (١): لا يوجد استثمار
الدرجة (٢): استثمار صغير وغير آمن
الدرجة (٣): استثمار كبير وغير آمن
الدرجة (٤): استثمار صغير وآمن
الدرجة (٥): استثمار كبير وآمن

المعيار السادس: عائدات الاستثمار

- الدرجة (١): لا يوجد
الدرجة (٢): غير ثابتة وقليلة
الدرجة (٣): غير ثابتة و تغطي معظم مصروفات الجمعية
الدرجة (٤): ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها ولا تزيد
الدرجة (٥): ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها وتزيد مما يترك مساحة لها لاستثمار جديد.

لمعيار السابع: نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار

- الدرجة (٥): إذا كانت ٢٠% أو أقل
الدرجة (٤): إذا كانت من ٢١% إلى ٤٠%
الدرجة (٣): إذا كانت من ٤١% إلى ٦٠%

- الدرجة (٢): إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪
الدرجة (١): إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪

المعيار الثامن: مصروفات الجمعية

- الدرجة (١): إذا كانت بين ٦٠٪ وأكثر من رأسمال الجمعية
الدرجة (٢): إذا كانت بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأسمال الجمعية
الدرجة (٣): إذا كانت بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأسمال الجمعية
الدرجة (٤): إذا كانت تشكل أقل من ٢٠٪ من رأسمال الجمعية
الدرجة (٥): إذا كانت ليست من رأسمال الجمعية

المعيار التاسع: نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية

- الدرجة (١): إذا كانت من ٨٠٪ فأكثر
الدرجة (٢): إذا كانت من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪
الدرجة (٣): إذا كانت من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪
الدرجة (٤): إذا كانت من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪
الدرجة (٥): إذا كانت أقل من ٢٠٪

المعيار العاشر: عمر الجمعية

- الدرجة (١): أقل من ٥ سنوات
الدرجة (٢): من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
الدرجة (٣): من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
الدرجة (٤): من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة
الدرجة (٥): من ٢٠ سنة فأكثر

المعيار الحادي عشر: عدد فروع الجمعية

الدرجة (١):	ليس لها فروع
الدرجة (٢):	فرع واحد
الدرجة (٣):	أثنان
الدرجة (٤):	ثلاثة
الدرجة (٥):	أربعة فروع فأكثر

المعيار الثاني عشر: عدد الموظفين في الجمعية

الدرجة (١):	أقل من ١٠ موظفين
الدرجة (٢):	من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً
الدرجة (٣):	من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً
الدرجة (٤):	من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً
الدرجة (٥):	من ٤٠ موظفاً فأكثر

المعيار الثالث عشر: تأهيل الموظفين

الدرجة (١):	عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توفر تدريب على طبيعة العمل.
الدرجة (٢):	خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.
الدرجة (٣):	تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل.
الدرجة (٤):	تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل.
الدرجة (٥):	تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل.

المعيار الرابع عشر: عدد المستفيدين من الجمعية

الدرجة (١):	أقل من ١,٠٠٠ مستفيد
الدرجة (٢):	من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٢,٠٠٠ مستفيد

- الدرجة (٣): من ٢,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٢,٠٠٠ مستفيد
 الدرجة (٤): من ٣,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٤,٠٠٠ مستفيد
 الدرجة (٥): من ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر

المعيار الخامس عشر: الفئات المخدومة

- الدرجة (١): فئة واحدة (غير مخصصة)
 الدرجة (٢): فئتان (غير مخصصة)
 الدرجة (٣): ثلاث فئات (غير مخصصة)
 الدرجة (٤): أربع فئات (غير مخصصة)
 الدرجة (٥): خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة مثل الأيتام أو المعاقين أو نوع من الإعاقة تصنف هنا)

المعيار السادس عشر: نوع الأنشطة والبرامج / دائمة / مؤقتة أو موسمية

- الدرجة (١): البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة
 الدرجة (٢): يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة
 الدرجة (٣): نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة ونصفها دائمة وثابتة
 الدرجة (٤): يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة
 الدرجة (٥): البرامج والأنشطة دائمة وثابتة

المعيار السابع عشر: مدى تحقيق الأهداف المعلنة

- الدرجة (١): إذا كان قد تم تحقيق أقل من ٢٥% من الأهداف
 الدرجة (٢): إذا كان قد تم تحقيق ما بين ٢٥% وأقل من ٥٠% من الأهداف
 الدرجة (٣): إذا كان قد تم تحقيق ما بين ٥٠% وأقل من ٧٥% من الأهداف
 الدرجة (٤): إذا كان ٧٥% فأكثر من الأهداف المعلنة وأقل من ١٠٠%
 الدرجة (٥): إذا كان تم تحقيق جميع الأهداف ١٠٠%

المعيار الثامن عشر: مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة

- الدرجة (١): إذا كان الارتباط يمثل أقل من ٢٠٪
الدرجة (٢): إذا كان الارتباط يمثل من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪
الدرجة (٣): إذا كان الارتباط يمثل من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪
الدرجة (٤): إذا كان الارتباط يمثل من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪
الدرجة (٥): إذا كان الارتباط يمثل من ٨٠٪ فأكثر

المعيار التاسع عشر: نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة

- الدرجة (١): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة من ٢٠٪ وأقل من إجمالي المصروفات
الدرجة (٢): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجمالي المصروفات
الدرجة (٣): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجمالي المصروفات
الدرجة (٤): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجمالي المصروفات
الدرجة (٥): إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة من ٨٠٪ فأكثر من إجمالي المصروفات

المعيار العشرون: نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة

- الدرجة (١): إذا كانت ١٥٪ أو أكثر
الدرجة (٢): إذا كانت أكثر من ١٠٪ وأقل من ١٥٪
الدرجة (٣): إذا كانت أكثر من ٥٪ وأقل من ١٠٪
الدرجة (٤): إذا كانت أقل من ٥٪
الدرجة (٥): إذا لم تكن هناك مصروفات على الإطلاق على الأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف غير المعلنة.

الباب الثاني

الفصل الأول

الإجراءات المنهجية

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- أدوات الدراسة
- إجراءات الصدق
- إجراءات جمع البيانات
- محددات الدراسة
- أسلوب تحليل البيانات

منهج الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى توظيف استراتيجية التعدد المنهجي *the methodology of triangulation* والتي تسمح بتوظيف أكثر من منهج وغيرها من الأدوات المنهجية في دراسة واحدة بما يساعد في نهاية الأمر على تحقيق الأهداف التي ترمي الدراسة لتحقيقها (الدامغ، ١٩٩٦: ١١٢). ونظراً لأن الدراسة الحالية تهدف للوصول لمعايير لتصنيف الجمعيات الخيرية فهذا الهدف يتطلب أن يكون هناك جانب كمي للدراسة والآخر كيفي وكانت على النحو التالي:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي *social survey method* والذي يُعد من المناهج الكمية التي تسمح بالحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن مجتمع ما، مما يتيح المجال لتحديد خصائصه وسماته المميزة له والمشاركة فيما بين أفرادها (التير، ١٩٨٩: ٥٩). ونظراً لأن هذه الدراسة سعت في الواقع للوصول لمعايير محددة يمكن من خلالها تصنيف الجمعيات الخيرية، فإن منهج المسح الاجتماعي أتاح الفرصة لجمع أكبر قدر من البيانات حول الجمعيات الخيرية مما ساعد بالتالي في الوصول لمعايير محددة تُمكن من التصنيف.

كما اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون وذلك من أجل تحليل واقع وأهداف وأنشطة ومجال عمل الجمعيات الخيرية القائمة في منطقة الرياض، من خلال الاطلاع على نظامها الأساس وتقريرها السنوي للعام الماضي.

مجتمع الدراسة:

مثلت الجمعيات الخيرية والتي تعمل في النطاق الجغرافي لمنطقة الرياض والمسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية مجتمع الدراسة الحالية. فتم عمل حصر شامل لها، للحصول على كافة البيانات المتعلقة بالجمعيات الخيرية بما يخدم أهداف الدراسة الحالية. حيث كانت الجمعيات الخيرية في منطقة الرياض نموذجاً تم من خلاله الوصول للمعايير التصنيفية، وبناءً عليها تم الوصول للألية المناسبة لتصنيف الجمعيات الخيرية وبالتالي يمكن التعميم على كافة الجمعيات الخيرية الموجودة في المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر، كما يمكن في المستقبل تصنيف أي جمعية خيرية سيتم إنشاؤها لمزاولة أي نشاط خيري وفقاً لتلك الآلية المقترحة.

أدوات الدراسة:

الاستبانة:

تعد الاستبانة من الأدوات التي تتناسب مع طبيعة البحوث الاجتماعية، حيث أنها تتيح للباحث التحديد الدقيق لما يرغب في جمعه من معلومات قبل بدء عملية التطبيق، كما أنها من الأدوات التي يمكن إرسالها لأفراد مجتمع الدراسة لتعبئتها ومن ثم إعادةتها مرة أخرى للباحث. ولكن يؤخذ عليه من العيوب، أن صدق المتحصل عليه من معلومات من خلالها يعتمد كثيراً على صدق المبحوث ودقته في التعبئة (التير، ١٩٨٩: ١٢٥).

وتظراً لأن مجتمع الدراسة الحالي مجتمع كبير حيث يمثلته الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة الرياض، فقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة لجمع البيانات من الجمعيات الخيرية والتي تمثل مجتمع البحث، وذلك بإرسالها بالبريد لتعبئتها من قبل الجمعيات الخيرية، ومن ثم إعادة تعبئها بعد التعبئة. وقد تم تصميم استبانة تحوي بيانات عامة حول الجمعيات الخيرية، كما تضمنت أسئلة محددة تعكس معايير تصنيف الجمعيات الخيرية التي تم تحديدها، والتي تعكس بدورها أهداف الدراسة. حيث يمكن من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبانة الوصول لتصنيف للجمعيات الخيرية الممثلة لمجتمع الدراسة.

رابعاً: إجراءات الصدق:

يشير الصدق إلى أن عبارات الأداة وأسئلتها تمثل ما يراد قياسه حقيقة، وأنها قادرة على تحقيق الأهداف التي صممت من أجلها (فرج، ٢٠٠٠: ٢٢١؛ التير، ١٩٨٩: ١٨٩).

وللتأكد من صدق الأداة المستخدمة في هذه الدراسة (الاستبانة) فقد تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للتأكد من أن الاستبانة تخدم أهداف الدراسة، وترتبط فقراتها وأسئلتها بمفاهيم وأهداف الدراسة، وقد أبدوا ملاحظاتهم وتم الأخذ بها.

خامساً: إجراءات جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال إرسال الاستبانة لأفراد مجتمع الدراسة الذي مثلته في هذه

الدراسة الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة الرياض، حيث تمت مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية لأخذ الموافقة على جمع البيانات من الجمعيات، وبعد الحصول على الموافقة، تم إرسال الاستبانة لكافة الجمعيات الخيرية العاملة في منطقة الرياض، عن طريق البريد، وقد أعادت معظم الجمعيات الاستبانة بعد تعيبتها.

محددات الدراسة:

المجال البشري:

يمثله الجمعيات الخيرية المصرح لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، والعاملة في منطقة الرياض.

المجال المكاني:

الجمعيات الخيرية في كافة مدن ومحافظات منطقة الرياض.

المجال الزمني:

تم تطبيق الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة خلال الفترة من ١/٩/١٤٢٧ هـ الموافق

١٤/٩/٢٠٠٦م وحتى تاريخ ١/١/١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠/١/٢٠٠٧م.

أسلوب تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS/PC، حيث تم إدخال بيانات الاستبانة، وتم استخدام العمليات الحسابية المناسبة لطبيعة البيانات المتاحة، والنتائج المطلوب الحصول عليها.

جدول رقم (٢) ترتيب الجمعيات الخيرية

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
١	جمعية النهضة النسائية الخيرية	٨٨	أ
٢	جمعية الأطفال المعوقين	٨٥	أ
٣	جمعية البر بالرياض	٨٢	أ
٤	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٨٠	ب
٥	جمعية البر الخيرية بالخرج	٧٨	ب
٦	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٧٤	ب
٧	جمعية الوفاء الخيرية النسائية	٧٣	ب
٨	جمعية البر الخيرية بالدوادمي	٧١	ب
٩	الجمعية الخيرية بروضه سدير	٧٠	ب
١٠	مركز الأمير سلمان الاجتماعي	٦٧	ب
١١	جمعية البر الخيرية بعفيف	٦٦	ب
١٢	جمعية الحلوة الخيرية	٦٦	ب
١٣	جمعية ثرماء الخيرية	٦٦	ب
١٤	الجمعية الخيرية بشقراء	٦٦	ب
١٥	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (حديثة التأسيس)	٦٦	غير مصنفة
١٦	الجمعية الخيرية بمرات	٦٥	ب
١٧	جمعية البر الخيرية بحوطة بني تميم	٦٥	ب
١٨	الجمعية الخيرية بضرمام	٦٤	ب
١٩	جمعية أشيقر الخيرية	٦٤	ب
٢٠	جمعية البر الخيرية بتمير	٦٢	ب
٢١	جمعية سند الخيرية	٦١	ب
٢٢	جمعية الغامد الخيرية	٦٠	ج
٢٣	الجمعية الخيرية بالدلم	٦٠	ج
٢٤	جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية بالدرعية	٥٩	ج

الرقم	اسم الجمعية	الدرجة	الفئة
٢٥	الجمعية الخيرية بمحافظة تادق	٥٩	ج
٢٦	جمعية حريملاء الخيرية	٥٨	ج
٢٧	جمعية البر الخيرية بالمجمعة	٥٨	ج
٢٨	الجمعية الخيرية بالمزاحمية	٥٨	ج
٢٩	الجمعية الخيرية بالقصب	٥٨	ج
٣٠	الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية (حديثة التأسيس)	٥٧	غير مصنفة
٣١	جمعية البر الخيرية بالفيضة بالسر	٥٦	ج
٣٢	جمعية وادي الدواسر الخيرية	٥٦	ج
٣٣	الجمعية الخيرية بجلاجل	٥٥	ج
٣٤	جمعية البر الخيرية بالأرطاوية	٥٥	ج
٣٥	جمعية الهياثم الخيرية	٥٤	ج
٣٦	الجمعية السعودية الخيرية للتوحد	٥٣	ج
٣٧	الجمعية الخيرية بنفي (حديثة التأسيس)	٥٢	غير مصنفة
٣٨	جمعية البر الخيرية بالبجادية	٥١	ج
٣٩	جمعية البر الخيرية بمركز البديع	٥١	ج
٤٠	الجمعية الخيرية برغبة	٥٠	ج
٤١	جمعية التوعية الصحية (حديثة التأسيس)	٤٩	غير مصنفة
٤٢	جمعية البر الخيرية بالرين	٤٧	ج
٤٣	الجمعية الخيرية بالهدار (حديثة التأسيس)	٤٧	غير مصنفة
٤٤	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (حديثة التأسيس)	٤٦	غير مصنفة
٤٥	جمعية البر الخيرية بتبراك والجلة	٤٤	ج
٤٦	جمعية البر الخيرية بعشيرة سدير	٣٨	د

يتضح من الجدول رقم (٣) أن هناك ثلاث جمعيات صنفت ضمن الفئة (أ) وقد جاءت في المرتبة الأولى بين الجمعيات الخيرية التي مثلت مجتمع الدراسة جمعية النهضة النسائية الخيرية وقد حصلت على ٨٨ درجة.

بينما جاءت في المرتبة الثانية جمعية الأطفال المعاقين وقد حصلت على ٨٥ درجة، أما جمعية البر الخيرية بالرياض فقد حصلت على الترتيب الثالث بحصولها على ٨٣ درجة.

وقد صنفت ١٧ جمعية ضمن الفئة (ب)، في حين ١٩ جمعية صنفت ضمن الفئة (ج)، وجمعية واحدة ضمن الفئة (د)، وهناك ٦ جمعيات لم يتم تصنيفها لأنها حديثة التأسيس.

جدول رقم (٤) ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة
١	جمعية الأطفال المعوقين	٨٥
٢	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٨٠
٣	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٧٤
٤	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (حديثة التأسيس)	٦٦
٥	جمعية سند الخيرية	٦١
٦	الجمعية السعودية الخيرية للتوحد	٥٣

يوضح الجدول رقم (٤) ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة وقد جاءت في المرتبة الأولى جمعية الأطفال المعوقين فقد حصلت على ٨٥ درجة، وجاءت في المرتبة الثانية الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بحصولها على ٨٠ درجة، بينما جاءت الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين في المرتبة الثالثة بحصولها على ٧٤ درجة.

جدول رقم (٥) ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة
١	جمعية النهضة النسائية الخيرية	٨٨
٢	جمعية الوفاء الخيرية النسائية	٧٣

يوضح الجدول رقم (٥) ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية وقد جاءت في المرتبة الأولى جمعية النهضة النسائية الخيرية، وهي المرتبة الثانية جمعية الوفاء الخيرية النسائية. ويتضح بشكل عام أن الجمعيات النسائية استطاعت أن تحصل على درجات عالية جعلتها تحصل على تصنيف عالٍ،

وذلك يعود لقدم تلك الجمعيات، وقدرتها على الصمود والتجديفة حتى تسنى لها الاستمرار في العمل الخيري.

جدول رقم (٦) ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية

الترتيب	اسم الجمعية	النتيجة
١	جمعية الأملفالم المعوقين	٨٥
٢	جمعية البر بالرياض	٨٢
٣	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام	٨٠
٤	جمعية البر الخيرية بالخرج	٧٨
٥	الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين	٧٤
٦	جمعية البر الخيرية بالدوادمي	٧١
٧	الجمعية الخيرية بروضة سدير	٧٠
٨	مركز الأمير سلمان الاجتماعي	٦٧
٩	جمعية البر الخيرية بفضيف	٦٦
١٠	جمعية الحلوة الخيرية	٦٦
١١	جمعية ثرمداء الخيرية	٦٦
١٢	الجمعية الخيرية بشقراء	٦٦
١٣	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى الفشل الكلوي (حديثئة التأسيس)	٦٦
١٤	الجمعية الخيرية بمرات	٦٥
١٥	جمعية البر الخيرية بحوطة بني تميم	٦٥
١٦	الجمعية الخيرية بضرماء	٦٤
١٧	جمعية أشيقر الخيرية	٦٤
١٨	جمعية البر الخيرية بتمير	٦٢
١٩	جمعية الفاظ الخيرية	٦٠

٢٠	الجمعية الخيرية بالدلم	٦٠
٢١	جمعية الإمام محمد بن سعود الخيرية بالدرعية	٥٩
٢٢	الجمعية الخيرية بمحافظة ثادق	٥٩
٢٢	جمعية حريملاء الخيرية	٥٨
٢٤	جمعية البر الخيرية بالمجمعة	٥٨
٢٥	الجمعية الخيرية بالمزاحمية	٥٨
٢٦	الجمعية الخيرية بالقصب	٥٨
٢٧	الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية (حديثة التأسيس)	٥٧
٢٨	جمعية البر الخيرية بالفيضة بالسر	٥٦
٢٩	جمعية وادي الدواسر الخيرية	٥٦
٣٠	الجمعية الخيرية بجلاجل	٥٥
٣١	جمعية البر الخيرية بالأرطاوية	٥٥
٣٢	جمعية الهياثم الخيرية	٥٤
٣٣	الجمعية السعودية الخيرية للتوحد	٥٣
٣٤	الجمعية الخيرية بنفسي (حديثة التأسيس)	٥٢
٣٥	جمعية البر الخيرية بالبيجادية	٥١
٣٦	جمعية البر الخيرية بمركز البديع	٥١
٣٧	الجمعية الخيرية برغبة	٥٠
٣٨	جمعية التوعية الصحية (حديثة التأسيس)	٤٩
٣٩	جمعية البر الخيرية بالرین	٤٧
٤٠	الجمعية الخيرية بالهدار (حديثة التأسيس)	٤٧
٤١	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (حديثة التأسيس)	٤٦
٤٢	جمعية البر الخيرية بتبراك والجلة	٤٤
٤٣	جمعية البر الخيرية بعشيرة سدير	٣٨

يتضح من الجدول رقم (٦) أن جمعية الأطفال المعاقين حصلت على المرتبة الأولى بين

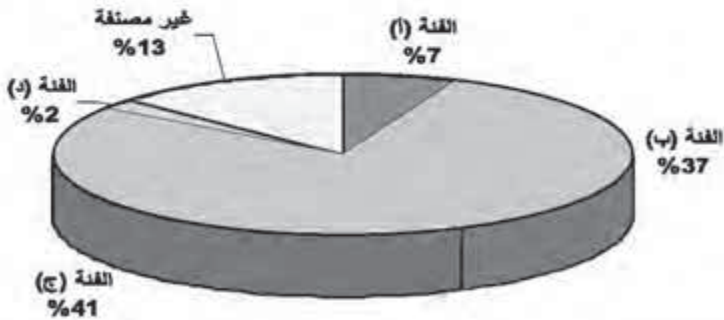
الجمعيات الرجالية، وقد جاءت في المرتبة الثانية جمعية البر بالرياض، هذا وقد جاءت الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام في المرتبة الثالثة.

جدول رقم (٧) توزيع الجمعيات حسب الفئات

النسبة	عدد الجمعيات	الفئة
٦,٥%	٢	الفئة (أ)
٣٦,٩%	١٧	الفئة (ب)
٤١,٢%	١٩	الفئة (ج)
٢,٢%	١	الفئة (د)
١٢%	٦	غير مصنفة
١٠٠%	٤٦	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٢ جمعيات وبنسبة قدرها ٦,٥% من أصل ٤٦ جمعية مثلت مجتمع الدراسة استطاعت أن تصنف ضمن الفئة (أ)، بينما تفاوتت النسبة الأكبر من الجمعيات ما بين التصنيف (ب) والتصنيف (ج)، في حين كان هناك ٦ جمعيات نسبتها ١٢% لم يتم تصنيفها كونها من الجمعيات حديثة التأسيس.

شكل رقم (١) توزيع الجمعيات حسب الفئات

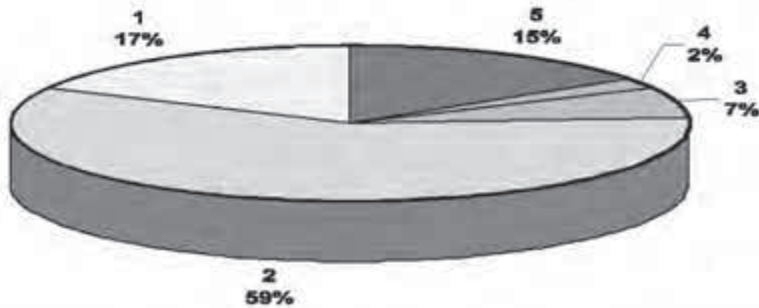


جدول رقم (٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأسمال الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٥,٢%	٧	٥	من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال وأكثر
٢,٢%	١	٤	من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
٦,٥%	٣	٣	من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
٥٨,٧%	٢٧	٢	من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
١٧,٤%	٨	١	أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال
١٠٠%	٤٦		المجموع

يبين الجدول السابق أن ٧ جمعيات ونسبة وقدرها ١٥,٢% هي التي استطاعت أن تحصل على الوزن الأعلى على معيار رأسمال الجمعية، إذ يبلغ رأسمالها ١٥ مليون ريال فأكثر، بينما حصلت أكثر من نصف الجمعيات على الوزن (٢) بنسبة ٥٨,٧%، مما يعني أن رأسمالها لا يتجاوز ٥,٠٠٠,٠٠٠ مليون ريال. وارتفاع رأسمال الجمعية يعطي مؤشراً على قدرة الجمعية على الصمود والتطوير، واستحداث البرامج وأنشطة، بينما انخفاض رأسمال الجمعية مؤشر على عدم قدرة الجمعية على توفير الأنشطة والبرامج وتحقيق أهدافها التي تسعى لتحقيقها.

شكل رقم (٢) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار رأسمال الجمعية

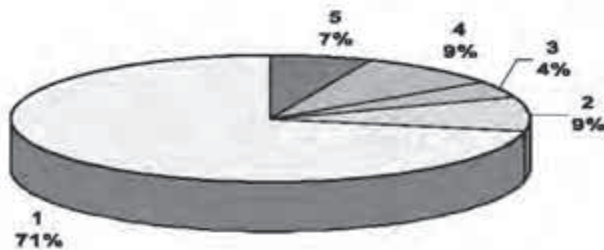


جدول رقم (٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٦,٥%	٣	٥	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة ٦٠% فأكثر
٨,٧%	٤	٤	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٤٠% وأقل من ٦٠%
٤,٣%	٢	٣	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة تتراوح بين ٢٠% وأقل من ٤٠%
٨,٧%	٤	٢	تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة أقل من ٢٠%
٧١,٧%	٢٣	١	لا تزيد على رأسمال الجمعية
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٣ جمعيات فقط بنسبة ٦,٥% حصلت على الوزن (٥)، والذي يشير إلى أن الجمعية لديها أصول تزيد على رأسمال الجمعية بنسبة وقدرها ٦٠% فأكثر، بينما حصلت النسبة الأعلى من الجمعيات بعدد ٢٣ جمعية وبنسبة وقدرها ٧١,٧% على الوزن (١)، مما يشير إلى أن الجمعية لا تملك أصولاً تزيد على رأسمال الجمعية، وتوضح هذه النتيجة على أن هناك قصوراً في توفر المصادر التمويلية والمالية للجمعيات الخيرية، وفي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأنشطتها من خلال مصادر وأنشطة تجارية تمارسها.

شكل رقم (٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار أصول الجمعية



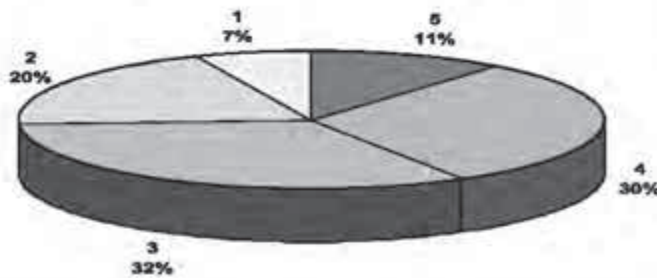
جدول رقم (١٠)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٠,٩%	٥	٥	توفر الشروط الخمسة كلها
٣٠,٤%	١٤	٤	توفر أربعة شروط
٢٢,٦%	١٥	٣	توفر ثلاثة شروط
١٩,٦%	٩	٢	توفر شرطين
٦,٥%	٣	١	توفر شرط واحد فقط
١٠٠%	٤٦		المجموع

(متنوعة، حكومية، ثابتة، من أصول واستثمارات تملكها الجمعية، مخصصات لها).

يظهر من الجدول السابق أن ٥ جمعيات فقط وبنسبة ١٠,٩% هي التي يوجد لها تنوع يشمل جميع مصادر التمويل، بينما أكثر من نصف الجمعيات يتوفر لها ما بين أربعة مصادر، وثلاثة مصادر للتمويل، وتنوع مصادر التمويل ومدى ثباتها، يعني أن الجمعية ستكون قادرة على الاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج وفي تحقيق أهدافها، وفي أن تضع لها برامج طويلة المدى، بينما قصور مصادر التمويل وعدم ثباتها، يؤدي إلى عدم قدرة الجمعية على تنفيذ برامج وأنشطة جادة ولها صفة الاستمرارية، وتوقف مصدر أو أحد المصادر عن التمويل سيكون له انعكاس سلبي واضح على الجمعية، بينما الجمعيات التي تتنوع مصادرها ستكون قادرة على الصمود والاستمرار حتى في حال توقف أحد المصادر عن تمويلها.

شكل رقم (٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر تمويل الجمعية

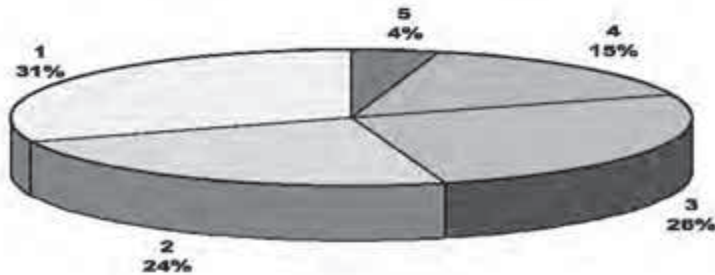


جدول رقم (١١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٤,٢%	٢	٥	توفر الشروط الخمسة كلها
١٥,٢%	٧	٤	توفر أربعة شروط
٢٦,١%	١٢	٣	توفر ثلاثة شروط
٢٣,٩%	١١	٢	توفر شرطين
٣٠,٤%	١٤	١	توفر شرط واحد فقط
١٠٠%	٤٦		المجموع

(أن تكون مصادر ثابتة، أن تكون مصادر معروفة (غير مجهولة)، أن تكون مخصصة من وقف ثابت، أن تكون من مصادر مؤسسية (لا أفراد)، أن تكون من مصادر داخل المملكة).
يوضح الجدول السابق أن جمعيتين فقط من مجموع الجمعيات التي شملتها الدراسة ونسبة ٤,٢%، يتوفر لها تبرع من كافة المصادر المتاحة، هي مقابل ١٤ جمعية بنسبة ٣٠,٤% لا يتوفر لها سوى مصدر واحد للتبرع، والواقع أن تنوع مصادر التبرع من المؤشرات التي تعني أن للجمعية مصدر أمان مادي، يمكن أن يمولها، وقلة مصادر التبرع تشير إلى أن توقف ذلك المصدر أو قصوره عن توفير احتياجاتها سيكون له تأثير سلبي على الوضع المالي للجمعية. بينما الجمعيات التي تتنوع مصادر تبرعاتها فإنه في حال توقف أحد المصادر عن تمويلها عن طريق التبرع فسيكون لديها مصادر أخرى تعتمد عليها، مما يقلل من مخاطر نقص التمويل.

شكل رقم (٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصادر التبرع



جدول رقم (١٢)

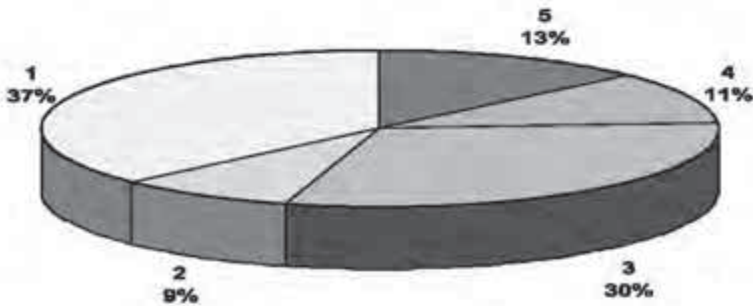
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٣%	٦	٥	استثمار كبير وآمن
١٠,٩%	٥	٤	استثمار صغير وآمن
٢٠,٤%	١٤	٢	استثمار كبير وغير آمن
٨,٧%	٤	٢	استثمار صغير وغير آمن
٣٦,٩%	١٧	١	لا يوجد استثمار
١٠٠%	٤٦		المجموع

يبين الجدول السابق توزيع درجات الجمعيات حسب حجم الاستثمار الخاص بالجمعية، وقد اتضح أن ٦ جمعيات بنسبة ١٣% يتوفر لديها استثمار كبير وآمن، والاستثمار الآمن وذو العوائد الكبيرة له فوائده على الجمعية، وعلى زيادة مصادر دخلها، مما يتيح لها النمو والتطور وتوقيع برامجها وأنشطتها وزيادة عدد المستفيدين منها، بينما ضعف الاستثمار يعني أن هناك مشاكل مالية قد تواجه الجمعية، واتضح من نتيجة الجدول السابق أن ١٤ جمعية نسبتها ٢٠,٤% لديها استثمار كبير ولكن غير آمن، مما يعني أنه قد يكون عرضة للخسارة وبالتالي ضياع جزء كبير من مدخرات وأصول الجمعية.

شكل رقم (٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن)

معيار حجم الاستثمار الخاص بالجمعية



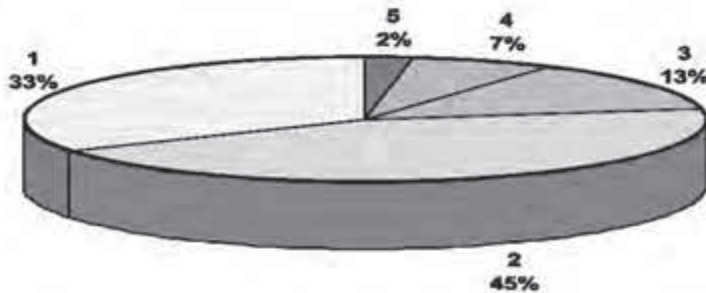
جدول رقم (١٣)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٢,٢%	١	٥	ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها وتزيد مما يترك مساحة لها لاستثمار جديد
٦,٧%	٣	٤	ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها ولا تزيد
١٣,٣%	٦	٣	غير ثابتة و تغطي معظم مصروفات الجمعية
٤٤,٤%	٢٠	٢	غير ثابتة وقليلة
٢٣,٣%	١٥	١	لا يوجد
١٠٠%	٤٥		المجموع

يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال.

يتبين من الجدول السابق أن جمعية واحدة فقط بنسبة ٢,٢% عائد استثماراتها ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها وتزيد مما يترك مساحة لاستثمار جديد، في مقابل ٢٠ جمعية بنسبة ٤٤,٤% أفادت أن عائدات استثمارها غير ثابتة وقليلة، وهذه النتيجة توضح أن هناك إشكالية في توفر عائدات استثمارية، وبالتالي سيكون هناك إشكاليات متعلقة بمدى قدرة الجمعية على تحقيق أهدافها وعلى الصمود والتقدم في أنشطتها وبرامجها.

شكل رقم (٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عائدات الاستثمار



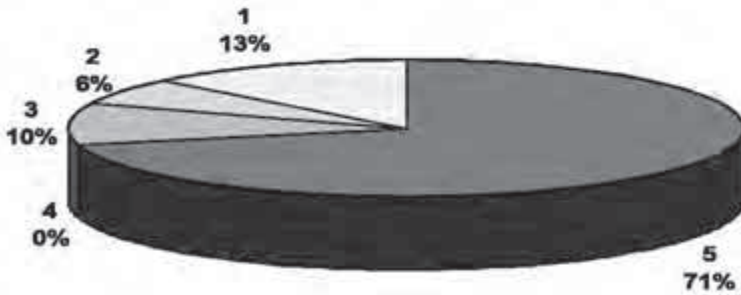
جدول رقم (١٤)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٧١%	٢٢	٥	إذا كانت ٢٠٪ أو أقل
٦,٤%	٢	٤	إذا كانت من ٢١٪ إلى ٤٠٪
٩,٧%	٣	٣	إذا كانت من ٤١٪ إلى ٦٠٪
٦,٤%	٢	٢	إذا كانت من ٦١٪ إلى ٨٠٪
١٢,٩%	٤	١	إذا كانت من ٨١٪ إلى ١٠٠٪
١٠٠%	٢١		المجموع

يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال يتضح من الجدول السابق أن هناك ٢٢ جمعية بنسبة ٧١٪ ذكرت أن نسبة مصروفاتها بالنسبة لعائدات الاستثمار لم تتجاوز ٢٠٪، وهذا يدل على أن الجمعيات تستطيع أن تغطي مصروفاتها من خلال عائدات الاستثمار، وهناك فائض يمكن الاستفادة منه في تطوير برامج وأهداف الجمعية.

شكل رقم (٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار

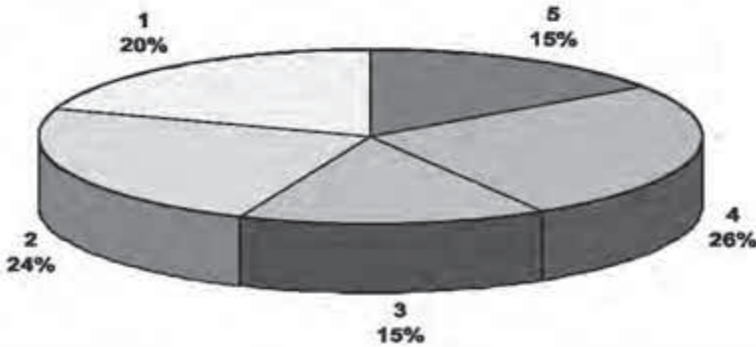


جدول رقم (١٥)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٥,٢%	٧	٥	إذا كانت ليست من رأسمال الجمعية
٢٦,١%	١٢	٤	إذا كانت تشكل أقل من ٢٠% من رأسمال الجمعية
١٥,٢%	٧	٣	إذا كانت بين ٢٠% وأقل من ٤٠% من رأسمال الجمعية
٢٣,٩%	١١	٢	إذا كانت بين ٤٠% وأقل من ٦٠% من رأسمال الجمعية
١٩,٦%	٩	١	إذا كانت بين ٦٠% وأكثر من رأسمال الجمعية
١٠٠%	٤٦		المجموع

يظهر من الجدول السابق أن ٧ جمعيات فقط وبنسبة وقدراها ١٥,٢% هي التي مصروفاتها ليست من رأسمال الجمعية، مما يعني أن لديها مصادر متعددة للدخل، ولديها أماناً مالياً، بينما أوضحت النتيجة أن ١٢ جمعية بنسبة ٢٦,١% تشكل نسبة مصروفاتها من رأسمال الجمعية أقل من ٢٠% من رأسمال الجمعية.

شكل رقم (٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مصروفات الجمعية

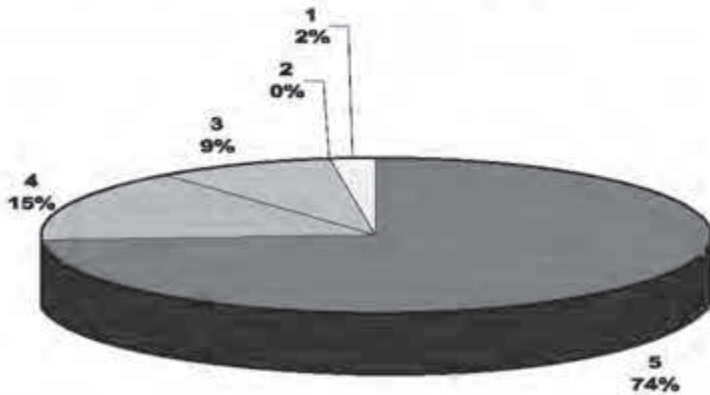


جدول رقم (١٦)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على
الرواتب والأمور الإدارية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٧٣,٩%	٣٤	٥	إذا كانت أقل من ٢٠%
١٥,٢%	٧	٤	إذا كانت من ٢٠% إلى أقل من ٤٠%
٨,٧%	٤	٣	إذا كانت من ٤٠% إلى أقل من ٦٠%
٠%	٠	٢	إذا كانت من ٦٠% إلى أقل من ٨٠%
٢,٢%	١	١	إذا كانت من ٨٠% فأكثر
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٣٤ جمعية بنسبة قدرها ٧٣,٩% أفادت أن ما تتفقه من مصروفات على الرواتب والأمور الإدارية أقل من ٢٠%، وهذا يعطي مؤشراً جيداً، بأن الجمعيات لديها فائض مالي لإنفاقه على أهدافها وأنشطتها وبرامجها التي تسعى لتقديمها، وبالتالي فإنه ليس هناك ضغوط مالية تقع على عاتق الجمعيات نتيجة مصاريفها التشغيلية.

شكل رقم (١٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة ا
لمصروفات على الرواتب والأمور الإدارية



جدول رقم (١٧)

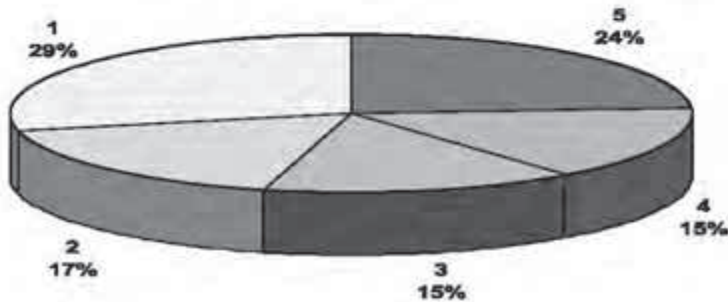
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عمر الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٢٣,٩%	١١	٥	من ٢٠ سنة فأكثر
١٥,٢%	٧	٤	من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة
١٥,٢%	٧	٣	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة
١٧,٤%	٨	٢	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات
٢٨,٢%	١٢	١	أقل من ٥ سنوات
١٠٠%	٤٦		المجموع

يبين الجدول السابق أن ١١ جمعية من أصل الجمعيات التي مثلت مجتمع هذه الدراسة وبنسبة ٢٣,٩% مر على إنشائها ٢٠ سنة فأكثر وبالتالي استحققت الحصول على ٥ درجات على هذا المعيار، وعمر الجمعية دليل على مصداقيتها وقدرتها على الصمود، وعلى تراكم الخبرات وهو مؤشر إيجابي يمكن أن يحسب لها.

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك ١٢ جمعية بنسبة ٢٨,٢% مر على إنشائها ٥ سنوات أو أقل، ويدل ذلك على أن هناك طفرة زيادة مطردة في أعداد الجمعيات وفي إنشائها في السنوات الأخيرة، وعلى زيادة الوعي بأهمية العمل الخيري بين المواطنين.

شكل رقم (١١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار غير الجمعية



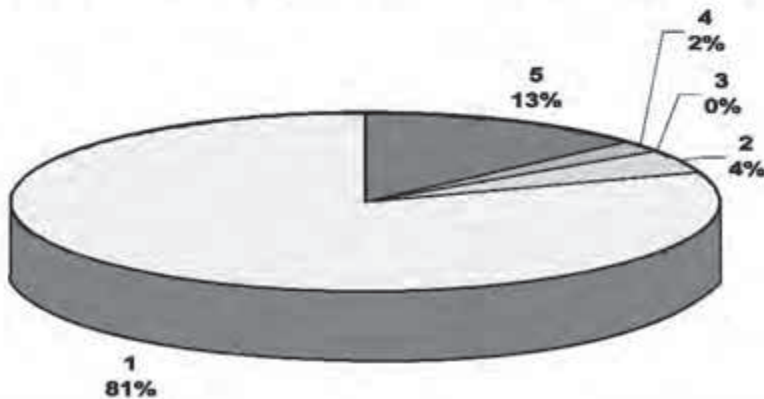
جدول رقم (١٨)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٣%	٦	٥	أربعة فروع فأكثر
٢,٢%	١	٤	ثلاثة فروع
٠%	٠	٣	فرعان
٤,٢%	٢	٢	فروع واحد
٨٠,٤%	٢٧	١	ليس لها فروع
١٠٠%	٤٦		المجموع

يظهر من الجدول السابق أن هناك ٦ جمعيات بنسبة ١٣% لديها أربعة فروع فأكثر، وتعد فروع الجمعية دليل على نجاحها وهوتها المادية، وأن هناك إقبالاً على أنشطتها وأنها ذات فائدة. كما يظهر من الجدول السابق أن ٢٧ جمعية بنسبة ٨٠,٤% ليس لديها فروع، ويعود ذلك لكون أغلب الجمعيات التي كانت ضمن مجتمع الدراسة هي جمعيات خيرية تخدم محافظات، وبالتالي يوجد في كل محافظة جمعية تقتصر خدماتها على إقليمها المحلي.

شكل رقم (١١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد فروع الجمعية



جدول رقم (١٩)

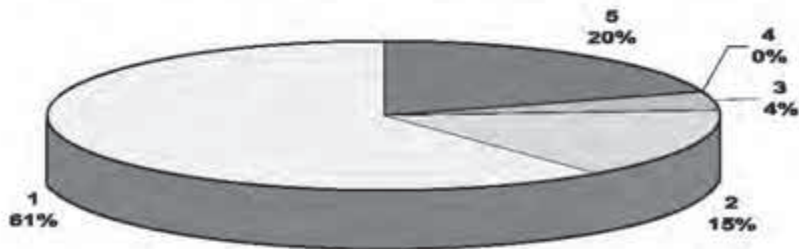
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد الموظفين في الجمعية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٩,٦%	٩	٥	من ٤٠ موظفاً فأكثر
٠%	٠	٤	من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً
٤,٢%	٢	٣	من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً
١٥,٢%	٧	٢	من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً
٦٠,٩%	٢٨	١	أقل من ١٠ موظفين
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول السابق أن هناك ٩ جمعيات بنسبة قدرها ١٩,٦% يوجد بها ٤٠ موظفاً وأكثر وبالتالي استطاعت أن تحصل على أعلى درجة على معيار عدد الموظفين في الجمعية، في مقابل ٢٨ جمعية نسبتها ٦٠,٩% لم تحصل إلا على درجة واحدة على هذا المعيار، إذ لم يتجاوز عدد موظفيها ١٠ موظفين، وتأتي أهمية معيار عدد الموظفين لكونه مؤشراً على حجم أنشطة الجمعية وتنوعها، إذ كلما زادت أنشطتها سيتم توظيف عدد أكبر من الموظفين لتقديم تلك الأنشطة والخدمات، كما أنه مؤشر يدل على مدى قوة الجمعية مالياً، إذ أن ارتفاع عدد الموظفين يعني مصروفات أعلى، مما يدل على وجود مصادر دخل عالية لتغطية نفقات تلك المصروفات.

شكل رقم (١٣) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن)

معيار عدد الموظفين في الجمعية



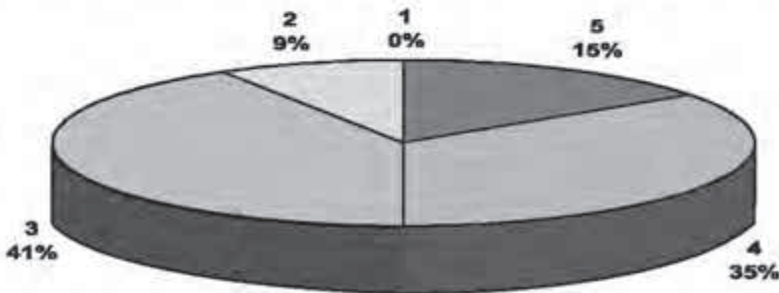
جدول رقم (٢٠)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٥,٢%	٧	٥	تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل
٢٤,٨%	١٦	٤	تعليم مناسب لطبيعة العمل + خبرة في مجال العمل
٤١,٢%	١٩	٣	تعليم مناسب لطبيعة العمل + تدريب على طبيعة العمل
٨,٧%	٤	٢	خبرة في مجال العمل + تدريب على طبيعة العمل
٠%	٠	١	عدم وجود تعليم مناسب لطبيعة العمل + عدم وجود خبرة في مجال العمل + عدم توفر تدريب على طبيعة العمل
١٠٠%	٤٦		المجموع

يظهر من الجدول السابق أن ٧ جمعيات وبنسبة ١٥,٢% هي فقط التي يتوفر تأهيل عالٍ لموظفيها، بينما غالبية الجمعيات تتفاوت في مدى توفر تأهيل مناسب للعاملين فيها، وتأهيل الموظفين وخبرتهم وتدريبهم يدل على أن هناك مهنية وحرفية، وبالتالي هي مؤشر على مدى قدرة الجمعية على تقديم خدمات عالية ومتخصصة. بينما عدم تأهيل الموظفين يعني أنه سيكون هناك تخططات عشوائية في أسلوب العمل مما يؤثر على أداء الجمعية.

شكل رقم (١٤) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار تأهيل الموظفين



جدول رقم (٢١)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار عدد المستفيدين من الجمعية

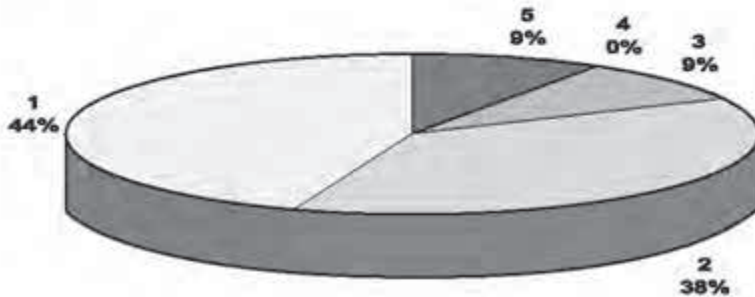
النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٨,٩%	٤	٥	من ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر
٠%	٠	٤	من ٣,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٤,٠٠٠ مستفيد
٨,٩%	٤	٣	من ٢,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٣,٠٠٠ مستفيد
٢٧,٨%	١٧	٢	من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٢,٠٠٠ مستفيد
٤٤,٤%	٢٠	١	أقل من ١,٠٠٠ مستفيد
١٠٠%	٤٥		المجموع

يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال

يوضح الجدول السابق معيار عدد المستفيدين من الجمعية، وقد اتضح أن هناك ٤ جمعيات ونسبة ٨,٩% يبلغ عدد المستفيدين منها ٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر، وارتفاع عدد المستفيدين من الجمعية مؤشر على انتشار الجمعية وعلى قدرتها على تقديم خدماتها لأكثر عدد ممكن من المستفيدين، ويستثنى من ذلك الجمعيات المتخصصة في فئة محددة كأحد أنواع الإعاقة إذ أن قلة عدد المستفيدين لا يعني عدم كفاءتها، فقد يعود ذلك لكون عدد من يعانون من هذه الإعاقة أو خدمات الجمعية أصلاً قليلاً.

شكل رقم (١٥) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن)

معيار عدد المستفيدين من الجمعية



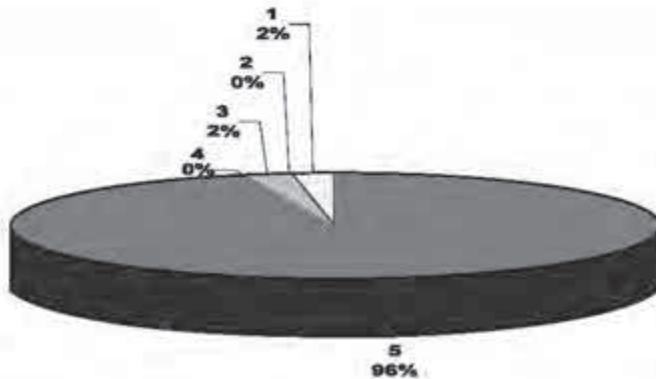
جدول رقم (٢٢)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٩٥,٦%	٤٤	٥	خمس فئات فأكثر (الجمعيات الخيرية المتخصصة في فئة واحدة مثل الأيتام أو المعاقين أو نوع من الإعاقة تصنف هنا)
٠%	٠	٤	أربع فئات (غير مخصصة)
٢,٢%	١	٣	ثلاث فئات (غير مخصصة)
٠%	٠	٢	فئتان (غير مخصصة)
٢,٢%	١	١	فئة واحدة (غير مخصصة)
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن ٤٤ جمعية بنسبة ٩٥,٦% استطاعت أن تحصل على الدرجة النهائية على معيار الفئات المخدومة، ويعود ذلك لكون غالبية الجمعيات تقدم خدمات متنوعة، وبالتالي يستفيد منها فئات مختلفة من الأفراد، كما أن الجمعيات التي أصلاً هدفها خدمة فئة محددة تحصل على الدرجة ٥ على هذا المعيار، وذلك لأنها ستضم خبراء ومتخصصين في خدمة تلك الفئة وهذا مؤشر إيجابي للجمعية وفعاليتها المهنية.

شكل رقم (١٦) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار الفئات المخدومة



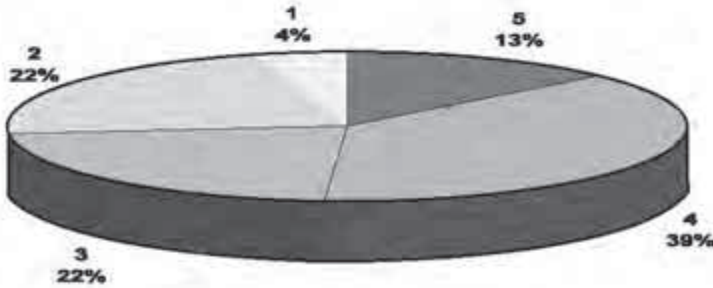
جدول رقم (٢٣)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج
/ دائمة / مؤقتة أو موسمية

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٢,٣%	٦	٥	البرامج والأنشطة دائمة وثابتة
٣٧,٨%	١٧	٤	يغلب عليها الأنشطة والبرامج الدائمة والثابتة
٢٢,٢%	١٠	٣	نصف الأنشطة والبرامج موسمية ومؤقتة ونصفها دائمة وثابتة
٢٢,٢%	١٠	٢	يغلب عليها الأنشطة والبرامج الموسمية أو المؤقتة
٤,٤%	٢	١	البرامج والأنشطة موسمية أو مؤقتة
١٠٠%	٤٥		المجموع

يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أن ٦ جمعيات بنسبة ١٢,٣% حصلت على ٥ درجات على معيار نوع الأنشطة والبرامج، حيث أفادت أن أنشطتها دائمة وثابتة، ونوعية البرامج تعد من المعايير التي يعتد بها عند تصنيف الجمعيات، إذ أنه كلما تميزت أنشطة الجمعية بالثبوت والديمومة فهذا مؤشر على أن هذه البرامج تحقق أهدافاً بعيدة المدى. بينما البرامج المؤقتة والموسمية فإنها تستهلك نفقات وعائلها يكون مؤقتاً وغير ذي جدوى حقيقية.

شكل رقم (١٧) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نوع الأنشطة والبرامج
/ دائمة / مؤقتة أو موسمية



جدول رقم (٢٤)

توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى تحقيق الأهداف المعلنة

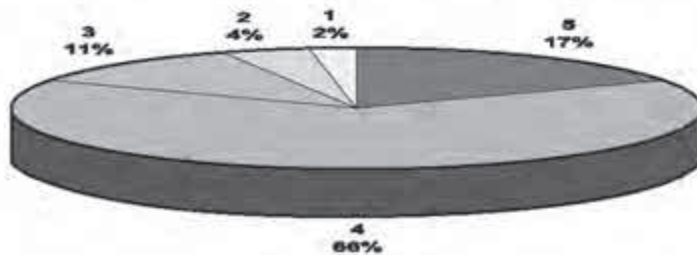
النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
١٧,٤%	٨	٥	إذا تم تحقيق جميع الأهداف ١٠٠%
٦٥,٢%	٣٠	٤	إذا كان ٧٥% فأكثر من الأهداف المعلنة وأقل من ١٠٠%
١٠,٩%	٥	٣	إذا كان قد تم تحقيق ما بين ٥٠% وأقل من ٧٥% من الأهداف
٤,٣%	٢	٢	إذا كان قد تم تحقيق ما بين ٢٥% وأقل من ٥٠% من الأهداف
٢,٢%	١	١	إذا كان قد تم تحقيق أقل من ٢٥% من الأهداف
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول السابق أن ٨ جمعيات بنسبة ١٧,٤% حصلت على ٥ درجات على معيار مدى تحقيق الأهداف المعلنة، وذلك من خلال الإجابة بأن جميع أهداف الجمعية المعلنة والتي على أساسها منحت التصريح قد تم تحقيقها. فهذا مؤشر على جدية ومصداقية الجمعية والتزامها بالوفاء بما أسست من أجله، وبأن أهدافها الأساسية كانت ذات جدوى وفعالية.

ويظهر من الجدول السابق أن ٣٠ جمعية من مجموع الجمعيات التي مثلت مجتمع الدراسة بنسبة ٦٥,٢% حصلت على ٤ درجات على هذا المعيار وذلك من خلال الإجابة بأن ٧٥% فأكثر من أهداف الجمعية المعلنة تم تحقيقها، وهذه نسبة جيدة وتعطي مؤشراً على أن الجمعيات جادة في السعي نحو تحقيق أهدافها.

شكل رقم (١٨) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى

تحقيق الأهداف المعلنة

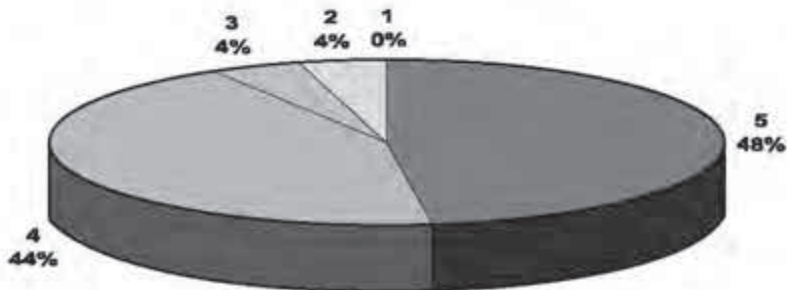


جدول رقم (٢٥)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة
والبرامج بالأهداف المعلنة

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٤٧,٨%	٢٢	٥	إذا كان الارتباط يمثل من ٨٠% فأكثر
٤٣,٥%	٢٠	٤	إذا كان الارتباط يمثل من ٦٠% وأقل من ٨٠%
٤,٢%	٢	٣	إذا كان الارتباط يمثل من ٤٠% وأقل من ٦٠%
٤,٢%	٢	٢	إذا كان الارتباط يمثل من ٢٠% وأقل من ٤٠%
٠%	٠	١	إذا كان الارتباط يمثل أقل من ٢٠%
١٠٠%	٤٦		المجموع

يتضح من الجدول رقم (٢٥) أن ٢٢ جمعية بنسبة وهدرها ٤٧,٨% استطاعت أن تحصل على ٥ درجات على معيار ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة. وذلك مؤشر على أن هناك نسبة كبيرة من الجمعيات لديها مصداقية وجدية في تنفيذ أنشطتها، وتتمتع بمستوى من الشفافية في ممارسة أنشطتها وبرامجها، وفي سعيها نحو تحقيق أهدافها الأساسية.

شكل رقم (١٩) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار مدى ارتباط الأنشطة
والبرامج بالأهداف المعلنة

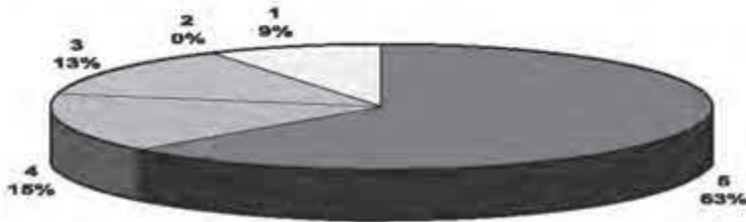


جدول رقم (٢٦)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات
على الأهداف المعلنة

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٦٣%	٢٩	٥	إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة من ٨٠% فأكثر من إجمالي المصروفات
١٥,٢%	٧	٤	إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٦٠% وأقل من ٨٠% من إجمالي المصروفات
١٣%	٦	٣	إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٤٠% وأقل من ٦٠% من إجمالي المصروفات
٠%	١	٢	إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة أكثر من ٢٠% وأقل من ٤٠% من إجمالي المصروفات
٨,٧%	٤	١	إذا كانت نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة من ٢٠% وأقل من إجمالي المصروفات
١٠٠%	٤٦		المجموع

يبين الجدول رقم (٢٦) أن ٢٩ جمعية بنسبة ٦٣% تمثل نسبة مصروفاتها على أهدافها المعلنة ٨٠% فأكثر من إجمالي المصروفات، وهذا مؤشر على مصداقية الجمعيات والتزامها بالأهداف التي أسست من أجلها، وعلى الوضوح والشفافية في ممارساتها وهي تقديم برامجها وأنشطتها.

شكل رقم (٢٠) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات
على الأهداف المعلنة

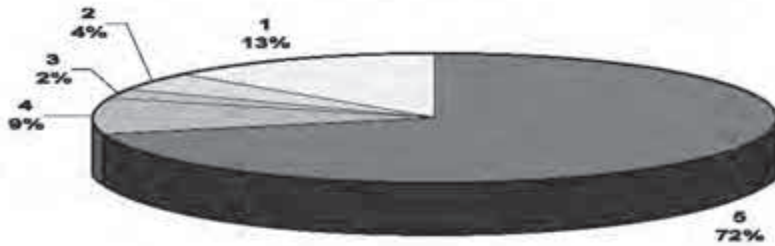


جدول رقم (٢٧)
توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على
الأهداف غير المعلنة

النسبة	عدد الجمعيات	الوزن	فئات المعيار
٧١,١%	٢٢	٥	إذا لم تكن هناك مصروفات على الإطلاق على الأنشطة والبرامج التي تحقق الأهداف غير المعلنة.
٨,٩%	٤	٤	إذا كانت أقل من ٥%
٢,٢%	١	٣	إذا كانت أكثر من ٥% وأقل من ١٠%
٤,٤%	٢	٢	إذا كانت أكثر من ١٠% وأقل من ١٥%
١٢,٢%	٦	١	إذا كانت ١٥% أو أكثر
١٠٠%	٤٥		المجموع

يشير المجموع إلى عدد الجمعيات التي أجابت عن هذا السؤال يتضح من الجدول رقم (٢٧) أن ٢٢ جمعية بنسبة ٧١,١% لا يوجد لديها أي مصروفات على أنشطة وبرنامج غير معلنة، وذلك يدل على أن هذه الجمعيات تتمتع بمصداقية ووضوح. بينما الجمعيات التي توجد لها مصروفات على أهداف غير معلنة وبنسبة ١٥% فأكثر كانت ٦ جمعيات بنسبة ١٢,٢%. وبشكل عام وجود مصروفات على أنشطة غير معلنة يدل على أن هناك عدم وضوح أو حتى عدم قدرة على تحقيق أهدافها المعلنة، وتخبط في أدائها، وبالتالي لا بد من التوقف عند مثل تلك الجمعيات والتأكد من أدائها.

شكل رقم (٢١) توزيع الجمعيات حسب درجات أو (وزن) معيار نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة



مناقشة النتائج والتوصيات:

١. كشفت نتائج الدراسة أن ثلاث جمعيات من الجمعيات العاملة في منطقة الرياض استطاعت أن تحصل على تصنيف ضمن الفئة (أ) من معايير تصنيف الجمعيات الخيرية، وهذه الجمعيات هي:

المرتبة الأولى: جمعية النهضة النسائية الخيرية حيث حصلت على ما مجموعه ٨٨ نقطة.

المرتبة الثانية: جمعية الأملفالم المعوقين حيث حصلت على ٨٥ نقطة.

المرتبة الثالثة: جمعية البر بالرياض حيث حصلت على ٨٣ نقطة.

والواقع أن تلك الجمعيات يتوفر لها المقومات الكافية لتي تؤهلها للحصول على التصنيف ضمن الفئة (أ)، مما يدل على أن نظام التصنيف الذي تم الوصول له يتمتع بمصداقية ودقة كافية.

٢. اتضح من نتائج الدراسة أن الجمعيات القديمة حصلت على درجات تصنيف أعلى من الحديثة، وذلك يدل على أن أنها تعمل وفق أسس سليمة ضمننت لها الاستمرارية من جهة، وتطوير قدراتها من جهة أخرى. كما تدل تلك النتيجة على صدق معايير التصنيف إذ يفترض أن تكون الجمعيات التي لها سنوات طويلة في ممارسة العمل الخيري أكثر خبرة وقدرة على تحقيق معايير أعلى من الجودة.

٣. أظهرت نتائج الدراسة، أن هناك تفاوتاً منطقياً وسليماً بين الجمعيات الخيرية في درجتها على المعايير المختلفة لتصنيف الجمعيات الخيرية، مما يدل على مصداقية التصنيف وأنه يعكس الواقع الفعلي للجمعيات الخيرية، حيث ميز بين الجمعيات وبعضها البعض.

٤. أظهرت الدراسة أن هناك قصوراً في توفر متخصصين في مجالات عمل الجمعيات الخيرية وفي تدريب وتأهيل العاملين فيها حيث أن ٧ جمعيات فقط يتوفر بها تعليم مناسب لطبيعة العمل وخبرة في مجال العمل وتدريب على طبيعة العمل، بينما في الجمعيات الأخرى فإنه حتى لو توفر عنصر فيكون هناك قصور في العناصر الأخرى، وبالتالي فإن عدم اكتمال عناصر تأهيل العاملين في الجمعيات الخيرية يجعل هناك تساؤلات حول كفاءتهم في تقديم وإنجاز مهامهم الوظيفية.

٥. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك قصوراً واضحاً في الاستثمار في الجمعيات الخيرية حيث أن ٦ جمعيات فقط من مجموع الجمعيات الخيرية التي كانت ضمن الدراسة اتضح أن لديها استثماراً كبيراً وأمناً في مقابل ١٧ جمعية لا يوجد بها أي استثمار. كما اتضح أن جمعية واحدة استثماراتها ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية مما يترك مساحة لاستثمارات جديدة في مقابل ٢٠ جمعية استثماراتها غير ثابتة وقليلة، و ١٥ جمعية لا يوجد بها استثمار.
٦. بينت نتائج الدراسة أن غالبية الجمعيات الخيرية تتجه نحو تحقيق أهدافها المعلنة، والصرف عليها، والتجاوز في ممارسة أنشطة غير معلنة كان قليلاً حيث أن ٦ جمعيات وبنسبة ١٣,٢% أفادت أنها تتفق ما يقارب ١٥% من مصروفاتها على أنشطة تحقق أهدافاً غير معلنة. وبشكل عام يتطلب ذلك الوقوف على تلك الجمعيات والتأكد من أنشطتها ومحاسبتها، حيث تلتزم بأهدافها المعلنة، مما لا يجعل هناك أي مجال لاستغلال العمل الخيري في ممارسة أنشطة أو أهداف غير تلك المصرح بها.
٧. من خلال مناقشة واقع العمل الخيري في المملكة العربية السعودية اتضح أن هناك حاجة للعمل على تطوير كثير من الجوانب التنظيمية التي تكفل تقديم العمل الخيري وفق أفضل الأسس العلمية التي تحقق أهداف العمل الخيري الذي يعد أحد روافد التنمية الاجتماعية.
٨. يتضح من نتائج الدراسة بشكل عام أن هناك سعياً حثيثاً من قبل الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو تقديم خدمات اجتماعية فاعلة ومثمرة، وإن كان هناك قصور فهو ناتج لقصور الخبرات والتأهيل المناسب، أو في الأنظمة، مما يستدعي العمل على تطوير الاستراتيجيات والسياسات المنظمة للعمل الخيري في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

١. أظهرت الدراسة الحالية أن معايير التصنيف التي تم الأخذ بها، هي معايير صادقة ويمكن من خلالها تصنيف أي جمعية خيرية ووضعها ضمن فئة محددة، مما يعطي ثقة في الأخذ

بها كأساس ومعيار لتصنيف الجمعيات الخيرية بشكل عام. وفي الأخذ به كأساس لتقييم الجمعيات الخيرية وفي متابعة أدائها.

٢. كانت هذه الدراسة بمثابة اختبار لمدى صدق معايير التصنيف، وقد نجحت المعايير في تصنيف الجمعيات الخيرية، حيث أنها أبرزت الجمعيات الأكثر فاعلية، كما أن أيًا من معايير التصنيف لم يلق نقدًا أو رفضاً من قبل منسوبي الجمعيات الخيرية ممن تولوا تعبئة استمارة الدراسة، وبالتالي فإن قدرة هذه المعايير على أن تصنف الجمعيات الخيرية في منطقة الرياض يحفز على إجراء دراسة شاملة لكافة الجمعيات الخيرية العاملة في المملكة العربية السعودية، حتى يتسنى تصنيفها، ومن ثم متابعة إنجازاتها في المستقبل وفق ما تكسبه من نقاط في البنود المختلفة الممثلة لتصنيف الجمعيات الخيرية.

٣. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية حالياً بدعم الجمعيات الخيرية حسب الأنظمة المعمول بها حالياً، والدعم يأخذ في اعتباره الأنشطة التي تمارسها الجمعية كأساس لتقديم الدعم، والواقع أن الأنشطة تمثل جزءاً يمكن أن يعزى له كفاءة الجمعية إلى جانب جوانب أخرى لا تقل أهمية بل قد تزيد أهميتها على الأنشطة المقدمة، وحقيقة الأمر أن معايير التصنيف التي انطلقت منها الدراسة الحالية استطاعت أن تعكس جوانب أجزاء مختلفة من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند تقديم الدعم للجمعيات، لذا فيقترح أن تكون معايير التصنيف التي تم الوصول لها هي الأساس الذي يتم به دعم الجمعيات الخيرية، فتكون الجمعيات التي تحصل على التصنيف ضمن الفئة (أ) هي الجمعيات الأجدر بالدعم الأعلى، تليها الجمعيات المصنفة ضمن الفئة (ب) تليها المصنفة ضمن الفئة (ج)، فالمصنفة ضمن الفئة (د).

٤. نظام التصنيف الحالي سيساعد كثيراً في توجيه المتبرعين نحو الجمعيات التي تستحق الدعم، وبالتالي يكون هناك ضمان لكل من المتبرعين والجمعيات المستفيدة، بأن أموال التبرعات تصرف في محلها، فالواقع الحالي يجعل المتبرع في حيرة نحو الجمعية الأكثر استحقاقاً بالحصول على الأموال، ولكن مع وجود نظام التصنيف والإعلان عن تصنيف الجمعيات وفقاً له، سيجعل هناك شفافية ووضوح يمكن أن يعتمد عليها المتبرع بحيث يعطي أمواله للجمعيات التي تستحق الحصول على الدعم.

٥. أبرزت الدراسة الحالية أن نظام التصنيف سيساعد الجمعيات الخيرية كثيراً على أن تقوم أداءها من خلال اكتشاف مناطق الضعف، ونواحي القصور، والعمل من ثم على تلافيها، وتطوير أدائها ورفع كفاءتها. كما سيساعد على وجود روح التنافس بين الجمعيات الخيرية حيث ستسعى نحو تحقيق أفضل الدرجات على معايير التصنيف، والتنافس في العمل الخيري مطلب أساس إذ سيؤدي لتطوير واقع وأسلوب ممارسة العمل الخيري في المملكة العربية السعودية.
٦. بناءً على ما كشفت عنه نتائج الدراسة، ودرجات الجمعيات الخيرية على معيار تدريب العاملين، فيبدو أن هناك حاجة ملحة لتقديم برامج تدريبية وتأهيلية للعاملين في الجمعيات الخيرية تتطرق من متطلبات العمل الخيري، التي وإن كانت بشكل عام تلتقي مع متطلبات العمل في القطاعات الأخرى، إلا أن للعمل الاجتماعي وبالأخص الخيري منه متطلباته الخاصة، وأنظمتها واستراتيجياته الخاصة التي يجب أن يكون العامل في المجال الخيري على دراية ومعرفة كافية بها، وبالتالي كان لا بد من وضع برامج تدريبية متخصصة يستفيد منها العاملون في الجمعيات الخيرية، مع الأخذ في الاعتبار إجراء دراسة خاصة بهدف التوقف على الحاجات التدريبية الفعلية للعاملين في المجالات الخيرية.
٧. أبرزت نتائج الدراسة الحالية أن الجمعيات المتخصصة، كانت أكثر كفاءة في تحقيق معايير العمل الخيري، ولعل جمعية الأطفال المعاقين أبرز مثال على ذلك، لذلك كان من الواجب أن يكون هناك اتجاه نحو التخصصية في العمل الخيري، وأن تكون الجمعية الخيرية مركزة على خدمة فئة محددة، أو مجال من المجالات، حيث أن التخصصية ستساعد كثيراً على تقنين العمل الخيري، وعلى توفير الجهد والوقت، واستقطاب الكفاءات في مجال ما، مما يضمن كفاءة العمل الخيري وفعاليتها.
٨. ظهر من خلال نتائج الدراسة أهمية تنمية الفكر الاستثماري لدى القائمين على العمل الخيري في المملكة العربية السعودية، من خلال تنظيم الدورات المتخصصة التي يقدمها متخصصون في مجالات الاقتصاد والاستثمار ونقل خبراتهم للمسؤولين في الجمعيات الخيرية، وذلك من أجل فتح آفاق جديدة لاستثمارات آمنة تدر على الجمعيات الخيرية عوائد كافية تساعدها على تغطية جزء من نفقاتها من خلال استثمارها الخاص.

٩. الحث على توسيع مشاركة المرأة في العمل الخيري، وفي التوسع في إنشاء الجمعيات النسوية، حيث أن الجمعيات النسائية استطاعت أن تحقق الكثير من متطلبات العمل الخيري، فالجمعية التي حصلت على الترتيب الأول كانت جمعية النهضة النسائية الخيرية، وهذا يعطي مؤشراً على جدية المرأة في العمل الخيري، والتزامها بالعمل ومتطلباته، لذا فإن التوسع في تأسيس الجمعيات الخيرية النسائية يعد بجد ذاته رافداً من روافد تمكين المرأة اجتماعياً للمساهمة في التنمية المجتمعية.
١٠. يقترح أن يكون هناك جهة مستقلة تتولى إجراء تقويم دوري لتصنيف الجمعيات الخيرية، وتأتي أهمية استقلالية الجهة المناط بها عمل التصنيف للجمعيات الخيرية لضمان المصداقية والشفافية، وأن يكون التصنيف وفق المعايير الموضوعية دون تحيز أو نحوه.
١١. الاستفادة من خبرات الجمعيات ذات الخبرة والتي لها باع طويل في ممارسة العمل الخيري، وبالأخص تلك الحاصلة على درجات عالية في معايير التصنيف من خلال نقل خبراتها وتجاربها للجمعيات حديثة التأسيس، وتنظيم ندوات وحلقات نقاش، وبرامج تدريبية تضمن نقل الخبرات والاستفادة مما لدى الجمعيات ذات التاريخ الطويل والتجربة الرائدة من خبرات مهنية متراكمة وتعميم تجاربها على الجمعيات الحديثة، مما يؤدي لمزيد من التطوير والبدء من حيث وصل الآخرون والانطلاق نحو آفاق وإنجازات متقدمة.
١٢. أهمية النظر في النظام الأساسي للجمعيات والمؤسسات الخيرية، وتوضيح بعض عناصره، والتغلب على القصور الوارد في بعض من فقراته، وجعله يتناسب مع المستجدات المستدحة في العمل الخيري والتوجهات التنموية الحديثة، وتقديم تفصيل دقيق وإجرائي للعديد من بنوده وفقراته، على أن تكون معايير التصنيف والفئات التي تم الوصول لها أحد الشروط اللازمة لاستمرارية الجمعية الخيرية وتقديم الدعم لها.

المراجع العربية

- البابلي، يحيى
٢٠٠٠ دور المنظمات الحكومية كمصدر لمعلومات صحة المرأة. صنعاء: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. الحلقة النقاشية عن تسهيل معلومات صحة المرأة.
- البلوي، ضيف الله
١٤٢٢ تطور نظم ولوائح الجمعيات الخيرية. بحث مقدم ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض خلال الفترة من ١٦-١٨ شعبان للعام ١٤٢٣هـ.
- البلوي، ضيف الله، وآخرون
١٩٩٧ واقع العمل التطوعي بالجمعيات واللجان التي تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. أعمال المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.
- الثير، مصطفى عمر
١٩٨٩ مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. طرابلس: معهد الإنماء العربي.
- التويجري، صالح
٢٠٠٢ تفعيل العمل التطوعي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع. إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة: المشاركة.
- الجهني، مانع
١٩٩٧ دور المؤسسات في الخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية. أعمال المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

- الجويبر، عبد الرحمن إبراهيم الضحيان
١٤٢٤ إدارة وتنظيم الجمعيات الخيرية والتعاونية. النموذج السعودي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أعمال الندوة العامة عن جهود، خادم الحرمين الشريفين في خدمة الإسلام والمسلمين.
- الختلان، إبراهيم زيد
١٩٩٧ المؤسسات الإسلامية ورعاية الأعمال الخيرية التطوعية. دراسة وصفية لمنشط وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: جامعة أم القرى. أعمال المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.
- الدامغ، سامي عبدالعزيز
١٩٩٦ (١) التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية. مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد الرابع والعشرون. العدد (٤). شتاء ١٩٩٦م.
- الردادي، عوض بن بنيه
٢٠٠٢ واقع الجمعيات الخيرية ومستقبلها. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية. أعمال ندوة الرؤى المستقبلية لأعمال الجمعيات الخيرية. المملكة العربية السعودية.
- الرشود، عبدالله بن سعد
١٤٢٣ العمل الخيري أحد أوجه الرعاية الاجتماعية في عهد خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أعمال الندوة العلمية عن جهود، خادم الحرمين الشريفين في خدمة الإسلام والمسلمين.
- آل سعود، الجوهرة بنت فيصل
١٩٩١ الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي: واقع تعليمها ومتطلبات توظيفها. الرياض: مكتبة العبيكان.

- السماطوطي، نبيل
١٩٩٨ التنظيمات والجمعيات غير الحكومية، وموقعها من العولمة. القاهرة. المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان. المجلد الأول.
- السوري، إبراهيم جعفر
٢٠٠١ نحو دور تنموي للمنظمات الأهلية في مجلس التعاون الخليجي. اللقاء العلمي حول الدور التنموي الجديد في مؤسسات العمل الاجتماعي.
- السيد، مصطفى كامل محمد
١٤٢٢ دور المنظمات التطوعية في التنمية. الرياض: جريدة الجزيرة العدد ١٠٦٥٦.
- الشرابي، مريم
٢٠٠١ المشاركة الأهلية في تنمية المجتمع العربي الخليجي. أعمال اللقاء العلمي حول الدور التنموي الجديد في مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي بدول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- الصبان، مريم بنت عبد الله
١٤٢٣ تنسيق الخدمات بين الجمعيات الخيرية وتكاملها. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.
- الصغير، محمد صالح بن محمد
٢٠٠١ دراسة تقويمية للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية.
- العتيبي، مشاعل بن عايش
٢٠٠٦ واقع العمل التطوعي النسائي: دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية النسائية. بحث تكميلي للماجستير. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
- العقيل، سليمان بن عبد الله
١٩٩٧ المؤسسات والأعمال التطوعية في المجتمع السعودي، رؤية نقدية. المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

- العلي، سليمان بن علي
 ١٩٩٦ تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- العمرى، أبو النجا محمد
 ٢٠٠٠ تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية منظمات- استراتيجيات. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.
- الغامدي، عوض عبدالله
 ١٤٢٢ دواعي التغيير في لأئحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٢هـ: الرياض.
- الفالح، إلهام بنت يوسف
 ١٤٢٢ تنسيق الخدمات وتكاملها. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٢هـ: الرياض.
- النعيم، عبدالله علي
 ٢٠٠٠ العمل الاجتماعي التطوعي، مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية. الرياض. أعمال مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي: جامعة نايف للأمن.
- بارح، سامية
 ١٩٩٢ التعاون بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية العامة في مجال الرعاية الصحية. رسالة ماجستير. غير منشورة. الفيوم: كلية الخدمة الاجتماعية.
- توفيق، محمد نجيب
 ١٩٨٤ أضواء على الرعاية الاجتماعية في الإسلام، وارتباط الخدمة الاجتماعية بها بنائيا ووظيفيا: دراسة تحليلية مقارنة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

توفيق، محمد نجيب

١٩٩٧ انتلوع، مفهومه، أبعاده، ومراجعته، وعلاقته بالرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي والخدمة العامة، نظرة تحليلية وصفية. المؤتمر العلمي الأول للخدمات التطوعية بالمملكة العربية السعودية.

جمعية الأطفال المعوقين

١٤٢٣ القوى البشرية في الجمعيات الخيرية وتدريبها. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال الملتقى الأول للجمعيات الخيرية المنعقد بالرياض من ١٦-١٨ شعبان ١٤٢٣هـ: الرياض.

جمعية البر

١٤٢٥ إصدارات جمعية البر. الرياض

جمعية النهضة النسائية

١٤٢٤ مطبوعات جمعية النهضة. الرياض.

حسن، محمود

١٩٨٢ مقدمة في الخدمة الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.

حسين، إبراهيم

٢٠٠١ العمل التطوعي من منظور عالمي. ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الثاني للتطوع، المشاريع التنموية في المؤسسات الأهلية، الأولويات والتحديات. الإمارات العربية المتحدة: الشارقة.

خضر، محسن

٢٠٠٠ مستقبل العمل التطوعي العربي من منظور تنموي. الرياض. أعمال مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي: جامعة نايف للأمن.

رجب، إبراهيم عبدالرحمن

١٩٨٢ أساسيات تنظيم المجتمع. الكتاب الأول. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

- رضا، عبدالحليم
١٩٨٦ الخدمة الاجتماعية المعاصرة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- رضا، نجلاء فخر الدين علي
١٩٩٧ مجالات الخدمة التطوعية في الجمعيات الخيرية. أعمال المؤتمر العلمي الأول للتطوع بالمملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.
- رضا، عبد الحليم
١٩٩٩ السياسة الاجتماعية، أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة والنشر.
- زيتون، أحمد وهاء
٢٠٠٠ دراسات في الفقر والتنمية. الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع.
- عجوبة، مختار إبراهيم
١٩٩٠ الرعاية الاجتماعية وأثرها على مداخل الخدمة الاجتماعية المعاصرة. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.
- عجوبة، إبراهيم
١٩٩٨ أضواء على العمل الخيري التطوعي في عهد الملك عبد العزيز، جذور الماضي وآفاق المستقبل. الرياض: جمعية النهضة النسائية الخيرية.
- فرج، صفوت
٢٠٠٠ القياس النفسي. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- فتوح، مدحت فؤاد
١٩٩٦ الخدمة الاجتماعية، مدخل تكاملي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- كريم، بدر أحمد
١٩٩٧ التخطيط التنموي في المجتمع السعودي، التاريخ والمعطيات. الرياض: مكتبة العبيكان.

- محمد، محمد عبد الفتاح
٢٠٠٢ الأسس النظرية لأجهزة تنظيم المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- نوح، محمد عبد الحفي
١٩٩٨ الطريقة المهنية لتنظيم المجتمع: قاعدة علمية، قيم ومهارات. القاهرة: دار الفكر العربي.
- هلال، محمد عبد الغني
٢٠٠٣ مهارات التدريب أثناء العمل، موسوعة التدريب. القاهرة: مركز تطوير الأداء والتنمية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية
٢٠٠١ الجمعيات والمؤسسات الخيرية. الرياض (٢٠٠١-١٤٢٢هـ).
- وزارة الشؤون الاجتماعية
١٤٢٤ مجموعة نظم ولوائح وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية. الطبعة الرابعة (١٤٢٤هـ).
- وزارة الشؤون الاجتماعية
١٤٢٥ الكتاب الإحصائي (١٤٢٥-١٤٢٦هـ).
- وناس، المنصف
١٩٩٧ هي شروط بناء الثقة بين المنظمات الأهلية وشركائها المباشرين. المؤتمر العلمي الثاني للمنظمات الأهلية العربية: القاهرة. ١٧-١٩ مايو.
- يعقوب، أيمن إسماعيل، عبد الله السلمي
٢٠٠٥ إدارة العمل التطوعي واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية، رؤية للخدمة الاجتماعية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عمادة البحث العلمي.
- ياسين، أيمن
٢٠٠٢ الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي. مطبوعات مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، الأردن. الوثيقة (١١).

المراجع الأجنبية ومواقع الإنترنت

Woronka, Joseph

1998 Human rights & social policy in the 21st century.
New york: university press of America.

- 1) <http://www.ibh.fr/arabic%20index/arabipages/project%20arabic.hm>
- 2) <http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=191855>
- 3) <http://mandr.jeeran.com/tatwaa.html>
- 4) <http://www.insanonline.net/fnews/news.php?id=17>

ملحق رقم (١) الاستمارة

تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية

استمارة بحث

السادة / جمعية

حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نفيدكم بأننا بصدد إجراء دراسة بعنوان «تصنيف الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية» لذا نرفق لكم الاستمارة الخاصة بالدراسة وكلنا أمل في مشاركتكم في الدراسة من خلال التكرم بتعبئة الاستمارة المرفقة،، شاكرين لكم تعاونكم ومساهمتم في نجاح هذه الدراسة.

وتقبلوا التحية ودمتم،،

١. اسم الجمعية:
٢. المقر الرئيس للجمعية:
٣. اسم مدير الجمعية (اختياري):
٤. المؤهل العلمي لمدير الجمعية:
٥. التخصص العلمي:
٦. عدد سنوات الخبرة العملية في الجمعية الخيرية:
٧. رجاء، أذكر أهداف الجمعية حسب النظام الأساس للجمعية:
 ١.
 ٢.
 ٢.
 ٤.
 ٥.
 ٦.
 ٧.
٨. هل تم استحداث أهداف جديدة للجمعية غير الأهداف الأساسية؟
() نعم () لا
٩. في حالة الإجابة بنعم، رجاء، أذكر الأهداف المستحدثة؟
 ١.
 ٢.
 ٢.
 ٤.
 ٥.

١٠. تصنيف الفئات المستفيدة:

اذكر الفئة أو الفئات التي تخدمها الجمعية: (بالإمكان اختيار أكثر من فئة حسب نشاط الجمعية)

فقراء ومحتاجون أرامل مسنون معاقون
أطفال مرضى سجناء أيتام

في حال كان هناك فئات أخرى الرجاء ذكرها:

.....

.....

.....

.....

١١. عمر الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

السنوات	
أقل من ٥ سنوات	
من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	
من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	
من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	
من ٢٠ سنة فأكثر	

١٢. أذكر فروع الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

الفروع	
فروع واحد فقط	
اثنان	
ثلاثة فروع	
أربعة فروع	
خمسة فروع فأكثر	

١٣. نطاق تغطية الجمعية الجغرافي:

نطاق التغطية الجغرافي	
تخدم فقط المحافظة التي توجد بها	
تخدم أكثر من محافظة في المنطقة التي توجد بها	
تخدم المنطقة التي توجد بها	
تخدم كافة مناطق المملكة	
أخرى تذكر:	

١٤. عدد الموظفين في الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

عدد الموظفين	
أقل من عشرة موظفين	
من ١٠ موظفين إلى أقل من ٢٠ موظفاً	
من ٢٠ موظفاً إلى أقل من ٣٠ موظفاً	
من ٣٠ موظفاً إلى أقل من ٤٠ موظفاً	
من ٤٠ موظفاً فأكثر	

١٥. مدى تناسب طبيعة عمل الموظفين مع مؤهلاتهم: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مدى تناسب طبيعة عمل الموظفين مع مؤهلاتهم
جميع الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم
أغلب الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم
بعض الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم
القليل من الموظفين تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم
جميع الموظفين لا تناسب طبيعة العمل مؤهلاتهم

١٦. مدى توفر الخبرة لدى موظفي الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مدى توفر الخبرة لدى موظفي الجمعية
جميع الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل
أغلب الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل
بعض الموظفين لديهم خبرة كافية في العمل
القليل من الموظفين لديهم خبرة في العمل
جميع الموظفين ليس لديهم خبرة في العمل

١٧. مدى توفر تدريب للموظفين على طبيعة العمل: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مدى توفر التدريب لدى موظفي الجمعية
جميع الموظفين يتوفر لهم تدريب
أغلب الموظفين يتوفر لهم التدريب
بعض الموظفين يتوفر لهم تدريب
القليل من الموظفين يتوفر لهم التدريب
جميع الموظفين لا يتوفر لهم تدريب

١٨. عدد المستفيدين من الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

عدد المستفيدين من الجمعية
أقل من ١,٠٠٠ مستفيد
من ١,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ٥,٠٠٠ مستفيد
من ٥,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٠,٠٠٠ مستفيد
من ١٠,٠٠٠ مستفيد إلى أقل من ١٥,٠٠٠ مستفيد
١٥,٠٠٠ مستفيد فأكثر

١٩. نوع الأنشطة والبرامج: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

نوع الأنشطة والبرامج
برامج وأنشطة موسمية أو مؤقتة
أغلب البرامج والأنشطة موسمية ومؤقتة
نصف البرامج والأنشطة موسمية ومؤقتة ونصفيها دائمة وثابتة
أغلب البرامج والأنشطة دائمة وثابتة
كل البرامج والأنشطة دائمة وثابتة

٢٠. مدى تحقيق أهداف الجمعية حسب النظام الأساسي: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مدى تحقيق الأهداف المعلنة	
لم يتم تحقيق أي من أهداف الجمعية	
تم تحقيق قدر ضئيل من أهداف الجمعية	
تم تحقيق بعض أهداف الجمعية	
تم تحقيق معظم أهداف الجمعية	
تم تحقيق جميع أهداف الجمعية	

٢١. مدى ارتباط الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية حسب النظام الأساسي (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مدى الارتباط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
ليس هناك ارتباط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
هناك ارتباط إلى حد قليل بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
هناك ارتباط إلى حد متوسط بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
هناك ارتباط إلى حد كبير بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	
هناك ارتباط تام بين الأنشطة والبرامج بأهداف الجمعية	

٢٢. نسبة المصروفات على أهداف الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

	نسبة المصروفات على أهداف الجمعية
	تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية من ٢٠٪ وأقل من إجمالي المصروفات
	تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من إجمالي المصروفات
	تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من إجمالي المصروفات
	تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية أكثر من ٦٠٪ وأقل من ٨٠٪ من إجمالي المصروفات
	تمثل نسبة المصروفات على أهداف الجمعية ٨٠٪ فأكثر من إجمالي المصروفات

٢٣. نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

	نسبة المصروفات على الأنشطة والبرامج غير المعلنة
	تمثل ١٥٪ فأكثر
	تمثل من ١٠٪ وأقل من ١٥٪
	تمثل من ٥٪ وأقل من ١٠٪
	تمثل أقل من ٥٪
	ليس هناك مصروفات على الإطلاق على الأنشطة والبرامج غير المعلنة

٢٤. رأسمال الجمعية النقدي: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

	رأسمال الجمعية النقدي
	أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال
	من ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
	من ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
	من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
	١٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال فأكثر

٢٥. أصول الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (✓) أمام الخيار المناسب):

	أصول الجمعية
	لا تزيد على رأسمال الجمعية النقدي
	تزيد على رأسمال الجمعية النقدي بنسبة أقل من ٢٠٪
	تزيد على رأسمال الجمعية النقدي بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪
	تزيد على رأسمال الجمعية النقدي بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪
	تزيد على رأسمال الجمعية النقدي بنسبة ٦٠٪ فأكثر

٢٦. مصادر تمويل الجمعية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب، ونسبة هذا المصدر من إجمالي دخل الجمعية):

النسبة	مصادر تمويل الجمعية
	حكومية
	ثابتة من أصول واستثمارات تملكها الجمعية
	زكاوات وتبرعات وصدقات
	مخصصات للجمعية (أوقاف وغيرها)
	متعددة إلى حد ما (بعض من ما تم ذكره في الفقرات السابقة)
	متعددة (كل ما تم ذكره في الفقرات السابقة)

٢٧. مصادر التبرع: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مصادر التبرع
مصادر ثابتة ومعروفة
مخصصات أوقاف للجمعية
دعم مؤسسات أهلية (لا أفراد)
دعم أفراد داخل المملكة
أخرى تذكر:

٢٨. حجم الاستثمار الخاص بالجمعية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

حجم الاستثمار الخاص بالجمعية	
لا يوجد استثمار	
استثمارات قليلة وغير دائمة	
استثمارات قليلة ودائمة	
استثمارات متنوعة وغير دائمة	
استثمارات متنوعة ودائمة	

٢٩. عائدات الاستثمار: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

عائدات الاستثمار	
لا يوجد	
غير ثابتة وقليلة	
غير ثابتة وتغطي معظم مصروفات الجمعية	
ثابتة وتغطي كافة مصروفات الجمعية وأنشطتها فقط	
ثابتة وتغطي كافة مصروفات وأنشطة الجمعية وتسمح باستثمار جديد	

٣٠. نسبة المصروفات بشكل عام لعائدات الاستثمار: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار	
تمثل ٢٠% وأقل	
تمثل من ٢١% إلى ٤٠%	
تمثل من ٤١% إلى ٦٠%	
تمثل من ٦١% إلى ٨٠%	
تمثل من ٨١% إلى ١٠٠%	

٣١. إجمالي مصروفات الجمعية بشكل عام: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

مصروفات الجمعية
تمثل ما بين ٦٠٪ وأكثر من رأسمال الجمعية
تمثل ما بين ٤٠٪ وأقل من ٦٠٪ من رأسمال الجمعية
تمثل ما بين ٢٠٪ وأقل من ٤٠٪ من رأسمال الجمعية
تمثل تشكل نسبة أقل من ٢٠٪ من رأسمال الجمعية
ليست من رأسمال الجمعية

٣٢. نسبة المصروفات على الرواتب والشؤون الإدارية: (الرجاء وضع إشارة (√) أمام الخيار المناسب):

نسبة المصروفات على الرواتب والشؤون الإدارية
تمثل أقل من ٢٠٪
تمثل من ٢٠٪ إلى أقل من ٤٠٪
تمثل من ٤٠٪ إلى أقل من ٦٠٪
تمثل من ٦٠٪ إلى أقل من ٨٠٪
تمثل ٨٠٪ فأكثر

لحق رقم (٢) جدول يوضح تفاصيل الجمعيات الخيرية
جدول رقم (٢٨) يوضح تفاصيل الجمعيات الخيرية

المجموع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠						
نسبة المصروفات على الرواتب	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١					
إجمالي المصروفات	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١				
نسبة المصروفات لعائدات الاستثمار	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١				
عائدات الاستثمار	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١				
حجم الاستثمار	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١				
مصادر التبرع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١			
مصادر التمويل	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١			
أصول الجمعية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١			
رأسمال الجمعية النضدي	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١		
نسبة المصروفات على الأنشطة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١		
نسبة المصروفات على الأهداف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
مدى ارتباط الأنشطة بالأهداف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
مدى تحقيق الأهداف	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
نوع الأنشطة	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
عدد المستفيدين	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
تأهيل الموظفين	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
عدد الموظفين	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
عدد الفروع	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
عمر الجمعية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	
التيار																																				
اسم الجمعية																																				
جمعية النهضة النسائية الخيرية																																				
جمعية الأبطال المعوقين																																				
جمعية البر بالرياض																																				
الجمعية الخيرية لروضة الأيتام																																				
جمعية البر الخيرية بالخرج																																				
الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين																																				
جمعية الوفاء الخيرية النسائية																																				
جمعية البر الخيرية بالمحوارمي																																				
الجمعية الخيرية لروضة سدير																																				
مركز الأمير سلطان الاجتماعي																																				
جمعية البر الخيرية بقيق																																				

16	4	3	0	4	0	3	3	1	2	1	0	4	4	4	2	3	2	1	0	0	جمعية الحولة الخيرية
16	0	3	0	2	2	2	3	2	2	0	0	0	0	0	4	3	1	1	3	0	جمعية فريداء الخيرية
16	0	1	0	3	0	4	4	1	2	0	0	0	4	2	1	3	2	1	3	0	الجمعية الخيرية بشقراء
16	0	4	0	2	4	3	4	1	0	0	1	0	2	0	3	4	1	1	1	0	جمعية الأمير فهد بن سلمان الخيرية لرعاية مرضى التصلب الكلاوي (جمعية التأسيس)
10	0	0	0	2	4	2	3	1	3	0	0	4	4	4	2	0	1	1	4	0	الجمعية الخيرية بمرات
10	0	0	0	3	0	4	4	1	2	0	1	4	4	2	3	1	1	3	0	0	جمعية البر الخيرية بعوطة بني تميم
14	0	2	0	4	3	1	3	1	2	4	0	4	4	3	4	1	1	0	0	0	الجمعية الخيرية بشرماء
14	0	3	0	2	3	4	3	2	1	0	0	4	4	2	1	0	1	1	3	0	جمعية الشيفر الخيرية
12	0	1	0	2	3	4	4	1	2	0	0	4	4	4	1	3	1	1	2	0	جمعية البر الخيرية بتبصر
11	3	4	2	2	4	0	3	1	4	0	3	4	4	3	1	4	2	1	1	0	جمعية سند الخيرية
10	0	1	1	2	3	1	4	2	2	0	0	4	4	3	1	3	2	1	0	0	جمعية العاقل الخيرية
10	0	0	0	0	3	2	4	4	2	0	0	4	4	0	1	3	2	1	0	0	الجمعية الخيرية بالملم
04	0	4	0	1	1	3	4	3	2	0	0	4	4	0	3	2	1	1	0	0	جمعية الإسماء محمد بن سعود الخيرية بالطريفة
04	0	2	0	2	2	1	4	1	2	0	0	4	0	3	1	4	1	1	2	2	الجمعية الخيرية بمحافظة تادق
04	0	1	1	2	3	1	2	2	2	0	4	0	4	4	1	4	1	1	4	0	جمعية حريلاء الخيرية
04	0	1	0	1	1	3	4	4	1	2	0	4	4	2	3	2	2	4	0	0	جمعية البر الخيرية بالجمعة
04	0	2	0	3	3	3	3	1	2	1	0	4	4	2	2	1	1	4	0	0	الجمعية الخيرية بالمرامية
04	0	2	1	2	2	1	4	1	2	0	0	4	4	2	1	4	1	1	4	0	الجمعية الخيرية بالثعيب
07	0	3	0	3	1	2	3	1	1	0	0	0	1	0	1	3	1	1	0	0	الجمعية الخيرية للخدمات الهندسية (جمعية التأسيس)

01	0	4	0	2	3	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	جمعية البر الخيرية بالفيضة بالمر
01	0	2	0	1	1	1	2	1	2	1	2	0	0	4	2	3	1	1	جمعية وادي الدواسر الخيرية
00	0	2	0	1	1	3	3	1	2	0	0	0	4	4	1	4	1	2	الجمعية الخيرية بيملاجل
00	0	4	2	3	2	2	2	1	1	1	4	2	2	2	0	1	1	2	جمعية البر الخيرية بالأرطاوية
04	0	1	0	1	1	1	2	1	2	0	0	0	4	2	4	1	1	3	جمعية الهياثم الخيرية
03	0	1	0	1	1	2	2	1	2	0	4	0	3	4	1	3	0	2	الجمعية السعودية الخيرية للتوحد
02	4	4	0	1	1	4	2	1	2	0	1	0	0	1	3	1	1	0	الجمعية الخيرية بانفي (حديثة التأسيس)
01	2	0	0	1	1	2	2	1	2	0	2	2	3	2	2	1	1	0	جمعية البر الخيرية بالبحارية
01	0	4	0	1	1	1	2	1	2	4	4	2	4	2	1	1	1	0	جمعية البر الخيرية بمركز البديع
00	0	2	0	1	1	3	1	1	2	0	4	4	4	1	4	1	2	0	الجمعية الخيرية لرياضة
49	0	4	0	2	1	2	2	1	2	0	3	2	4	1	3	1	1	0	جمعية التوعية المصحية (حديثة التأسيس)
47	2	0	0	1	1	1	1	1	1	0	4	4	3	1	2	1	1	0	جمعية البر الخيرية بالبرين
47	0	1	0	1	1	1	2	1	1	0	3	4	2	1	4	1	1	0	الجمعية الخيرية بالهدار (حديثة التأسيس)
46	4	2	0	1	1	1	2	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (حديثة التأسيس)
44	0	4	0	1	1	1	1	1	1	1	0	4	4	2	4	1	1	0	جمعية البر الخيرية بترابك والحلة
38	2	2	0	1	1	1	3	1	1	1	2	2	2	1	1	1	1	0	جمعية البر الخيرية بقطيفه سدير

الكشاف العام

أهمية التطوع، ٨١، ٨٢	أ
أهمية الدراسة ١٧	إجراءات الصدق، ١٠٥، ١٠٨، الإجراءات المنهجية، ١٠٥
ب	إجراءات جمع البيانات، ١٠٨
الباب الأول، ١٢،	احتساب أوزان التصنيف، ٩٨
الباب الثاني، ١٠٥،	أدوات الدراسة، ١٠٨
ت	ارتباط الأنشطة والبرامج بالأهداف المعلنة، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ١٠٤
تأثر السياسات الاجتماعية بأيدولوجيات	الاستثمار والتمويل في الجمعيات الخيرية، ٥٢، ٧٥،
الرعاية الاجتماعية بالجمعيات المعاصرة ٣٦	الاستثمار والملاحق، ١٠٥
التأسيس والتسجيل ٤٤	أسلوب تحليل البيانات، ١٠٩
تأهيل الموظفين ٩٠، ٩٥	أصول الجمعية، ٩٠، ٩١، ٩٨، ٩٩
تحقيق الأهداف المعلنة، ٩٦، ٩٨، ١٠٢، ١٢٥،	الإعانات الحكومية، ٤٥، ٧٥
ترتيب الجمعيات الخيرية، ١١٢	إعانة إنشائية، ٤٦
ترتيب الجمعيات الخيرية الخاصة، ١١٥	إعانة تأسيسية، ٤٦
ترتيب الجمعيات الخيرية الرجالية، ١١٦	إعانة سنوية، ٤٦
ترتيب الجمعيات الخيرية النسائية، ١١٥	إعانة طارئة، ٤٦
تطور أشكال مسميات المنظمات الخيرية ٤٢	إعانة عينية، ٤٦
التطور التنظيمي واللائحي، ٣٦،	إعانة فنية، ٤٦
التطور في أساليب الدعم المالي، ٤٥،	الأنشطة والبرامج، ٦٧، ٩٠، ٩٦
التطور في أعداد الجمعيات الخيرية بالمملكة، ٣٨،	الأنظمة المهنية في الجمعيات الخيرية، ٥٢، ٦٥،
التطور في الخدمات، ٤٠،	الاهتمام الحكومي، ٣٠،
التطور في نوعية الفئات المستفيدة، ٤٧،	أهداف الدراسة، ١٩، ١٠٧، ١٠٨،
تطور مسارات الرعاية الاجتماعية،	

توزيع الجمعيات حسب عدد موظفي الجمعية ، ١٢٠	واقع المملكة العربية السعودية، ٢٤
توزيع الجمعيات حسب عمر الجمعية، ١٢٨	التطوع في الجمعيات الخيرية، ٥٢، ٧٩
توزيع الجمعيات حسب مصادر التبرع، ١٢٢	تطوير وتفعيل التطوع، ٨٤
توزيع الجمعيات حسب مصادر تمويل الجمعية، ١٢١	تمهيد، ٢٥
توزيع الجمعيات حسب مصروفات الجمعية، ١٢٦	التمويل، ٤٤، ٤٥، ٧٤، ٩١، ٩٢، ١٢٠
توزيع الجمعيات حسب مصروفات عائدات الاستثمار، ١٢٥	التسويق والتخطيط بين الجمعيات الخيرية، ٥٢
توزيع الجمعيات حسب نسبة المصروفات على الأهداف المعلنة، ١٣٧	التوجه الاستراتيجي وأهداف الجمعيات الخيرية، ٦٠
توزيع الجمعيات حسب نسبة المصروفات على الأهداف غير المعلنة، ١٢٨	توزيع الجمعيات حسب ارتباط الأنشطة بالأهداف، ١٣٤
توزيع الجمعيات حسب نسبة المصروفات على الرواتب والأمور الإدارية، ١٢٧	أصول الجمعية، ٩٠، ٩١، ٩٨، ٩٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٦٠
توزيع الجمعيات حسب نوع الأنشطة والبرامج، ١٢٤	توزيع الجمعيات حسب أصول الجمعية، ١٢٠
التوصيات، ١٤٠	توزيع الجمعيات حسب الفئات، ١١٨
	توزيع الجمعيات حسب الفئات المخدومة، ١٢٢
	توزيع الجمعيات حسب تأهيل الموظفين، ١٢٩
	توزيع الجمعيات حسب تحقيق الأهداف، ١٢١
	توزيع الجمعيات حسب حجم الاستثمار الخاص بالجمعية، ١٢٣
	توزيع الجمعيات حسب رأسمال الجمعية، ١١٩
	توزيع الجمعيات حسب عائدات الاستثمار، ١٢٤
	توزيع الجمعيات حسب عدد المستفيدين من الجمعية، ١٢٢
	توزيع الجمعيات حسب عدد فروع الجمعية، ١٢٩
الجمعيات التعاونية الزراعية، ٤٤	
الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، ٤٣	
الجمعيات التعاونية والاستهلاكية، ٤٢	
الجمعيات التعاونية للخدمات، ٤٤	

ج

ط	الجمعيات الخيرية ، ٧٩
طرق استثمار الأموال، ٤٤	التنظيم المقتن ٢٤،٣٤،٤٤،٥٧،٥٩،
طرق إعلام المؤسسات الأخرى	الجمعية العمومية، ٤٢،٥٥،٥٧،
بحل الجمعية وأسبابه، ٤٥	
	ح
ع	حالات الحل، ٤٥،
عائدات الاستثمار، ٩٢، ٩٠	حجم الاستثمار الخاص بالجمعية، ٩٢، ٩٠
عدد المستفيدين من الجمعية، ٩٥	الحصول على الإعانات، ٤٤
عدد الموظفين في الجمعية ، ٩٥	
عدد فروع الجمعية ، ٩٤	ر
عرض وتفصيل النتائج، ١٠٩	رأس مال الجمعية ، ٩١
عمر الجمعية، ١٦٤، ١٥٤، ١٢٨، ١٠١، ٩٨، ٩٤، ٩٠	الرعاية الاجتماعية وإيديولوجيا الوهرة ٢٨
	رعاية الأمومة والطفولة، ٤٧، ٣١
ف	رعاية الفئات الخاصة، ٤٧
الفئات المخدومة، ٩٦	
	س
ق	سبل الاحتفاظ، بالأموال، ٤٤
القوى البشرية والتدريب في الجمعيات	سبل المحاسبة، ٤٥
الخيرية ، ٦٨	سبل تصفية الجمعية والتصرف
	في أموالها، ٤٥
ل	سبل جمع التبرعات للوجوه الخيرية، ٤٤
اللائحة الأساسية للمؤسسات	السجلات والدفاتر، ٤٤
والجمعيات الخيرية، ٥٤	
اللجان الأهلية ولجان التنمية الاجتماعية ٤٣	ش
اللجان الدائمة أو المؤقتة، ٤٤	شكل التنظيم الإداري، ٩٤

	م
مرحلة دولة الرعاية الاجتماعية ٢٧	
مرحلة مجتمع الرعاية الاجتماعية ، ٢٨	المؤسسة الخيرية الخاصة ، ٤٢
مساعدة الأسر، ٤٧	المؤسسة ذات النفع العام، ٤٢
مستفيدو الخدمات العامة، ٤٧	مجال الإغاثة، ٤٢
مستفيدو اللجان الاجتماعية، ٤٧	المجال البشري، ١٠٩
مستفيدو اللجان الصحية ، ٤٧	مجال التدريب والتأهيل ، ٤٠
مستفيدو برامج المساعدات العامة ، ٤٧	المجال الثقافي ، ٤١
مستفيدو برامج المساكن ، ٤٧	مجال الخدمات العامة ، ٤١
مستفيدو لجان التعليم الخاص، ٤٧	مجال الدعوة والإرشاد ، ٤٢
مشكلة الدراسة ، ١٧، ١٢	المجال الصحي ، ٤١
مصادر التبرع ، ٩٠، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٢٢، ١٦١	المجال المكاني ، ١٠٩
مصادر تمويل الجمعية ، ٩١	مجال رعاية الأطفال ، ٤٠
مصروفات الجمعية ، ٩٢	مجال رعاية المعاقين ، ٤١
معايير تصنيف الجمعيات الخيرية، ٧٩، ١٢٩	مجال مساعدة الأسر ، ٤٢
معوقات الإقبال على التطوع بين أفراد	مجتمع الدراسة ، ١٠٧، ١٠٥
المجتمع السعودي، ٨٢	مجلس الإدارة، ٤٤
مفهوم التطوع، ٩٠	محددات التنظيم المالي و الإداري، ٤٤
مقدمة، ٢٢	محددات الدراسة، ١٠٩
المناقشة ، ١٢٧	محددات إنشاء الجمعيات ، ٤٢
مناقشة النتائج ، ١٢٩	محددات حل الجمعية، ٤٥
منهج الدراسة ، ١٠٧، ١٠٥	المراجع الأجنبية والشبكاتية ١٤٩
موضوع الدراسة ، ١٥	المراجع العربية ١٤٤
الميزانية، ، ٤٧، ٧٨	مرحلة الإحسان ٢٧
	مرحلة الرعاية الصحية ٢٧
	مرحلة المنظمات التطوعية، ٢٧

ن

نسبة المصروفات إلى عائدات

الاستثمار، ٩٢

نسبة المصروفات على الأهداف

المعلنة، ٩٧

نسبة المصروفات على الأهداف

غير المعلنة، ٩٧

نسبة المصروفات على الرواتب

والأمور الإدارية، ٩٤

النظام الأساسي، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٧، ١٥٦، ١٥٨، ٤٤

نمو العمل الخيري الأهلي، ٢٢

و

وجوه التبرع، ٤٥

traffika

marketing communications

Tel +966 1 293 45 85

Fax +966 1 293 29 73

P.O.Box 300477 Riyadh 11372 K.S.A

www.traffika.com

